

جامعة البعث  
كلية الآداب و العلوم الإنسانية  
قسم اللغة العربية  
شعبة الدراسات اللغوية

## دراسة و تحقيق القسم الأول من الجزء الأول من كتاب

(( منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ))

للإمام أحمد بن عبد الكريم الأشموني

من أعيان القرن الحادي عشر للهجرة

## أطروحة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالب

غيث عبدو زرزور

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الإله نبهان

## إهداء

### إلى أحب الناس إلى قلبي

- إلى من مرّح فيّ بذور الطمّوح .. ورواها بحكمته ونصائحه الغالية .. إلى من ساندني على طول الدرب .. أبي .
  - إلى من أنارت لي الدرب برضاها ودعائها .. وكانت اليد التي تتشّلي كلما تعثّرت .. إلى نبع الحنان .. أمي .
  - إلى من ملأت حياتي بالدفء والحنان .. فكانت معي في كلّ خطوة .. جمعني الله وإياها في جنّاته .. نزوجتي .
  - إلى شمعتي حياتي .. جعلهما الله من أهل العلم وأبنتهما نباتاً حسناً .. ولدي .. صفاء وهمام .
  - إلى من كان لي سنداً وعوناً على مرّ الزّمان .. أخي .
  - إلى الغالية التي ستبقى الطفلة المدلّلة في نظري مهما كبرت .. أختي .
  - إلى مرفيق الدّرب وصديق العمر .. إلى الغالي هشام مدخنة .
  - إلى الصّديق وزميل المشوار الدّراسي الطّويل .. جمال العسكر .
  - إلى الصّديق الصّدوق الذي ساعدني في مجي .. نزياد التّسر .
  - إلى الأخ الغالي الذي لم يخل عليّ بمجده .. إبراهيم العص .
  - إلى الأخوة العالمين في مكتبة مدرسة القصاب الشرعية وقصر الثقافة بدير عطية ..
- إلى كلّ هؤلاء أهدي كتابي هذا ..
- غيث عبد و نمر نرور .

## شكر وتقدير

يسعدني كثيراً في مقدمة كتابي هذا أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الإله نبهان الذي أسعدني كثيراً وشرفني بإشرافه على رسالتي هذه، فقدّم لي النصيح، والإرشاد، والتوجيه، وغمرني كثيراً بعطفه ورعايته على الرغم من كثرة مشاغله وأعبائه. فأطال الله في عمره وجزاه عني خير الجزاء.

غيث عبدوزر زور

قدّمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الآداب (دراسات لغوية) قسم اللّغة العربية من كلية الآداب و العلوم الإنسانية في جامعة البعث.

المرشّح

غيث عبدو زرزور

This thesis is submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of arts (linguistic studies) department of Arabic faculty of arts and humanities, albaath university

Candidate

Ghaith Abdo Zarzour

## تصريح

أصريح بأنّ هذا البحث " دراسة وتحقيق القسم الأوّل من الجزء الأوّل لكتاب منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني " لم يسبق أن قُبل للحصول على أيّة شهادة، ولا هو مقدّم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشّح

غيث عبدو زرزور

Declaration:

I hereby declare that this work (The grammatical effect on the pause through the book Manar AlHuda the first division from the first part in clarifying the Pause and the Start by AlAshmoony) has not been accepted for any degree, not is being submitted concurrently for any other degree.

Candidate

Ghaith Abdo Zarzour

## شهادة

نشهد بأن العمل الموصوف في هذه الرسالة هو نتيجة بحث قام به الطالب غيث عبدو زرزور بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الإله نبهان الأستاذ في قسم اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة البعث، وأيّ رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثّق في النص.

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد الإله نبهان

المرشّح

غيث عبدو زرزور

Certificate:

We hereby certify that the work described in thesis is the result of the authors own investigation under supervisor of prof. Dr Abdul elah Nabhan. A teacher in the department of Arabic, Faculty of arts and humanities, al-baath university. Any reference to other research on this subject has been acknowledged in the text.

Candidate

Ghaith Abdo Zarzour

supervisor

prof. Dr. Abdul elah Nabhan

## المقدّمة

### بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على سيّد المرسلين، سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد، فقد ملأ حبّ القرآن الكريم قلوب المسلمين منذ صدر الإسلام، فأقبلوا على جمعه حتّى تمّ لهم ذلك، ومن ثمّ عنوا بما يتّصل به من علوم تساعد على فهم أحكامه وتدبّر آياته، ومعرفة أوامره ونواهيه. ثم مضوا يتدارسون القرآن الكريم حتى اجتمع حوله من العلوم والدّراسات الكثير، ولعلّ من أهم تلك العلوم والدّراسات علم الوقف والابتداء الذي بدأت ملامحه تظهر منذ بدء التّنزيل، لما له من دور في حسن أداء العبارة القرآنية، فهو الذي يحدّد مواضع الوقف والابتداء، وبهما يتحقّق فهم كلام الله سبحانه وتعالى، حيث لا يدرك معناه إلّا بذلك، وذلك بما يتّفق مع وجوه التفسير، وتام المعنى، وجودة العبارة وحسن التّلاوة، متّخذاً ممّا تقتضيه علوم النّحو واللغة أساساً له في تعليل أحكامه ودقّة تعابيره. ولعلّ الكتب التي صنّفت في علم الوقف والابتداء ليست بالقليلة، ولكنّ هذه الكتب لم تلقّ العناية الكافية بها، فبقيت حبيسة المكتبات دون أيّة دراسة أو تحقيق. وكان من أجلّها وأجمعها في هذا العلم كتاب منار الهدى في بيان الوقف والابتداء للأشموني. فقد جمع في كتابه ما ألفه المتقدّمون وأضاف إليه الشيء الكثير، معتمداً اعتماداً كبيراً على علم النحو إضافة إلى علمي القراءات والتفسير، مستشهداً بما يناسب المقام من القرآن الكريم وأحاديث النبي ﷺ وشعر العرب. وقد طبع الكتاب منذ زمن وبقي غير محقّق وتداوله الناس على وضعه. لذلك رأيت أنّ تحقيق هذا الكتاب عمل جليل يسهم في خدمة اللغة العربية وعلم الوقف والابتداء، لكثرة المصادر و المراجع التي اعتمدها المؤلّف، إضافة إلى الآراء التي اختصّت به.

فهو من الكتب التي لا غنى للدارس في مجال الوقف والابتداء وعلوم القرآن عنها إذا أراد لعمله التمام والإتقان. فأسأل الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وقّفت في تقديم مادة تفيد وتعني عن كثير من الكتب التي جاءت مختصرة في أركان وقواعد هذا العلم. ولاشكّ أنّ هناك بعض الصعوبات التي اعترضت طريقي، وفي مقدّمتها الحصول على النسخ. وقد قمت بالجمع بين هذه النسخ لأخرج نصّاً واضحاً دقيقاً صحيحاً لمنار الهدى على الصّورة التي يرتضيها له مؤلّفه مع إثبات الفروق بين النسخ في الهامش. ثم قمت بمقارنة أحكام المؤلّف في الوقف والابتداء مع أحكام سابقه من أئمة هذا العلم، كابن الأنباري، وابن النّحاس، وأبي عمرو الداني. ثم تلا ذلك تخريج الشّواهد والأقوال وترجمة الأعلام، وتحقيق المسائل النّحوية والصّرفية واللّغوية، ومسائل التفسير والقراءات والإملاء والفقّه معتمداً على الكتب التي تبحث في هذه المسائل. وقد قدّمت لذلك كلّه بدراسة مفصّلة للنّص المحقّق. ولا ادّعي أنني أتيت بما لم يأت به الأوائل. لكن حسبي أنّي بذلت الجهد والوقت من أجل إخراج هذا النص في أفضل صورة. فإن أصبت فبفضل من الله، وإن لم يحالفني الصّواب فحسبي أنني أخلصت النّيّة. والله وليّ التوفيق وهو على ذلك شهيد.



# القسم الأول الدّراسة

## تمهيد

الأشْمُونِي حَيَاتِهِ وَسِيرَتِهِ :

لَمَّا كَانَ الْأَشْمُونِي مِنْ رِجَالِ الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ لِلْهِجْرَةِ فَقَدْ قَلَّتِ الْمَرَاجِعُ الَّتِي تَحَدَّثَتْ عَنْهُ. وَكَلَّ الَّذِي ذَكَرَ عَنْهُ هُوَ: اسْمُهُ وَبَعْضُ كُتُبِهِ. وَقَدْ وَجِدْتُ تَرْجُمَتَهُ فِي ثَلَاثَةِ كُتُبٍ، وَقَدْ جَاءَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي مَعْظَمِ

الْمَرَاجِعِ كَالْتَالِي :

هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْأَشْمُونِي مِنْ رِجَالِ الْقَرْنِ الْحَادِي

عَشَرَ لِلْهِجْرَةِ. لَهُ كِتَابٌ :

- مَنَارُ الْهَدْيِ فِي بَيَانِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ.

- الْقَوْلُ الْمَتِينُ فِي بَيَانِ أُمُورِ الدِّينِ: طَبِعَ وَمِنْ دُونِ تَارِيخٍ <sup>(١)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> تَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ (٢/٢٢٥). كَارْلُ بْرُوكْلْمَانُ نَقَلَهُ إِلَى الْعَرَبِيَّةِ الْمَشْرُوفِ عَلَى التَّرْجُمَةِ بِالتَّعَاوُنِ مَعَ الدَّكْتُورِ عَمْرِو صَابِرِ عَبْدِ الْجَلِيلِ - الْهَيْئَةُ الْمَصْرِيَّةُ لِلْكِتَابِ. مَعْجَمُ الْمَطْبُوعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمَعْرَبَةِ جَمَعَهُ وَرَتَّبَهُ يَوْسُفُ سَرْكِيْسُ ص (٤٥٢). مَكْتَبَةُ الثَّقَافَةِ الدِّينِيَّةِ. مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ تَأَلَّفَ عَمْرُ رِضَا كَحَالَةَ (١/١٢١). مَطْبَعَةُ التَّرْقِي بِدِمَشْقِ. (١٩٥٧م - ١٣٧٦هـ).

## الفصل الأوّل

### علم الوقف والابتداء

أولاً: تعريف الوقف والابتداء:

وقد عرفه الأشموني فقال: هو لغة الكفّ عن الفعل والقول، واصطلاحاً قطع الصوت آخر الكلمة زمنياً ما، أو هو قطع الكلمة عمّا بعدها. والوقف والقطع والسكّت بمعنى، وقيل القطع عبارة عن قطع القراءة رأساً، والسكّت عبارة عن قطع الصوت زمنياً ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفّس<sup>(١)</sup>. وقد بيّن شيخ الإسلام أبو يحيى الأنصاري معنى الوقف بقوله: الوقف يطلق على معنيين أحدهما: القطع الذي يسكت القارئ عنده، وثانيهما: المواضع التي نصّ عليها القراء، فكلّ موضع منها يسمى وقفاً، وإن لم يقف القارئ عنده، ومعنى قولنا هذا وقف أي: موضع يوقف عنده، وليس المراد أن كل موضع من ذلك يجب الوقف عنده، بل المراد أنه يصلح عنده ذلك، وإن كان في نفس القارئ طول، ولو كان في وسع أحدنا أن يقرأ القرآن في نفس واحد ساغ له ذلك<sup>(٢)</sup>. وقد ذكر ابن الجزري تعريفاً أوضح للتمييز بين الوقف والقطع والسكّت فقال: " والوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنياً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض، والسكّت: هو عبارة عن قطع الصوت زمنياً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس ويأتي في رؤوس الآي وأواسطها ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتّصل رسماً، ولا بدّ من التنفس معه، أمّا القطع: فهو عبارة عن قطع القراءة رأساً فهو كالانتهاء فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة

(١) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ( ٨ ) تأليف أحمد بن عبد الكريم الأشموني ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء لشيخ الإسلام أبي يحيى الأنصاري مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ط ٢.

(١٣٩٣-١٩٧٣).

(٢) المقصد لتلخيص ما في المرشد (٤) لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري. مطبوع بهامش منار الهدى مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر ط ٢: (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).

أخرى سوى القراءة وهو الذي يعتاد بعده للقراءة المستأنفة ولا يكون إلا على رأس آية (١) " فهذا فرقٌ واضح جليّ بين الوقف والقطع والسكت، وما نلمسه من التعاريف السابقة بأنّها اقتصرّت على تعريف الوقف دون الابتداء؛ وذلك لأنّ معنى الابتداء يتضح إذا اتّضح معنى الوقف، وقد ضمّن بعضهم تعريف الابتداء مع تعريف الوقف، مثل ابن الجزري. [ت٨٣٣هـ] الذي قال: الوقف عبارة عن قطع الصوت زمنًا ينتفس فيه عادةً بنية استئناف القراءة، إذن فالابتداء هو استئناف القراءة بعد الوقف أو القطع ويلزم معه الاستعادة أو البسطة. وقد قسم ابن الجزري [ت٨٣٣هـ] الوقف والابتداء إلى قسمين فقال: " وأما الوقف والابتداء فلهما حالتان الأولى: معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به، والثانية: كيف يوقف وكيف يبتدأ، وهذه تتعلق بالقراءات " (٢). وقد تناول الأشموني القسم الأول المتعلّق بالوقوف كالنّام واللّازم ..... على نحو مفصّل، أمّا القسم الثّاني وهو المتعلّق بالقراءات كالإشمام والإحالة والحذف ..... فقد تناولها الأشموني على نحو مختصرٍ بما يخدم موضوع الكتاب وهو الوقف والابتداء.

### ثانيًا: أهمية الوقف والابتداء:

يعدّ علم الوقف والابتداء من أهمّ متطلّبات التجويد في قراءة القرآن الكريم، بل هو من علوم القرآن الهامة الذي به إتقان القراءة، وصحة اللغة، واستقامة المعنى، وجودة التعبير، وحسن الأداء، وقد عني به خلف عن سلف، روي عن أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنه. [ت١٣هـ] أنّه قال لرجل معه ناقة: " أتبيعها " فقال: لا، عافاك الله، فقال: " لا تقل هكذا، ولكن قل لا وعافاك الله " فأنكر عليه لفظه، ولم يسأله عن نيّته (٣).

(١) النّشر في القراءات العشر (١/١٨٨، ١٨٩، ١٩٠). تأليف الإمام الحافظ أبي الخير محمد الدمشقي المشهور بابن الجزري قدّم له صاحب الفضيلة الأستاذ محمّد علي الضباع، خرّج آياته الشيخ زكريّا عميرات دار الكتب العلمية بيروت ط٣، (١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م).

(٢) النّشر (١/١٧٧).

(٣) القطع والانتناف أو الوقف والابتداء ( ٣١ ) تأليف أبي جعفر أحمد بن النّحاس تحقيق فريد المزيدي منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

وروي عن عدي بن حاتم الطائي. [ت: ٦٧هـ] أن النبي ﷺ نهى الخطيب لما قال (( من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما )) ووقف.. فقال له النبي ﷺ بنس خطيب القوم أنت، قل ومن يعص الله ورسوله فقد غوى<sup>(١)</sup> فإذا كان هذا مكروهاً في الخطب، وفي الكلام الذي يكلم به بعض الناس بعضاً كان في كتاب الله عز وجلّ أشدّ كراهة، وكان المنع من رسول الله ﷺ في الكلام لذلك أوكد<sup>(٢)</sup>. وقد جعله ابن الجزري واجباً على كلّ مسلم مؤكداً ذلك بما روي عن علي بن أبي طالب ﷺ. [ت: ٤٠هـ]: "الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف، وقال ابن عمر رضي الله عنهما. [ت: ٧٣هـ]: لقد عشنا برهة من دهرنا وإنّ أحداً ليؤتى الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على النبي ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها، وأمرها وزاجرها وما ينبغي أن يوقف عنده منها". وقد عقّب ابن الجزري. [ت: ٣هـ] على قول الإمام عليّ قائلاً: في كلام علي ﷺ دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر. [ت: ٧٣هـ] برهان على أنّ تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم، وصحّ بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح، واشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز ألاّ يجيز أحداً، إلاّ بعد معرفته الوقف والابتداء<sup>(٣)</sup>. وإنّما عني العلماء بمعرفة الوقف والابتداء، وحضوا الناس على تعلمهما وتعليمهما، والاهتمام بشأنهما لما لهما من جليل الأثر في حسن التلاوة وجودة القراءة فكثيراً ما يكون في وقف القارئ على الكلمة لفت لنظر السامع إلى معنى وإدراك لمغزى ويكون في وصل الكلمة بما بعدها إبهام معنى فاسد<sup>(٤)</sup>، حتّى أنّهم جعلوا القراء يتفاضلون في العلم بالتجويد<sup>(٥)</sup>.

(١) قسم التّحقيق ص (١٣).

(٢) القطع والانتناف (٢٨).

(٣) النّشر (١: ١٧٧، ١٧٨).

(٤) معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (٧، ٦) للشيخ محمود خليل الحصري مكتبة السنة القاهرة ط: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

(٥) ينظر الرّعايا لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة (٨٩)، صنعه الإمام العلامة أبو محمد مكي بن أبي طالب تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات - دار عمّار - الأردن ط: (١٤١٧هـ - ١٩٩٩م).

### ثالثاً: أركان علم الوقف والابتداء:

ارتبط علم الوقف والابتداء بعلم عدة، تعدّ الأساس لإتقانه؛ ذلك لأنّ الوقف والابتداء يمثل الذروة في علوم اللغة العربية والإسلامية قال ابن مجاهد [ت: ٣٢٤هـ]: " لا يقوم بالتّمّام في الوقف إلاّ نحويّ، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي بها نزل القرآن، وكذا علم الفقه"<sup>(١)</sup>. وإلى مثل ذلك أشار الأشموني في مقدّمة كتابه<sup>(٢)</sup>. ومما تقدّم نستنتج العلوم التي يقوم عليها علم الوقف والابتداء وقد اعتمد الأشموني على هذه العلوم. وسأكتفي بالحديث عن علم النّحو، وعلم التّفسير، وعلم القراءات لكونها أشدّ اتّصلاً بعلم الوقف والابتداء، وبها تتّضح صلته معها.

### (١) علم النحو:

ارتبط علم الوقف والابتداء بالنحو ارتباطاً وثيقاً، بل كان الدّعمة الأساسيّة التي حددها علماء الوقف والابتداء، وكانت الوقوف على أساسها وميّزوا بين أنواعها المختلفة كالّتام، والجائز، واللّازم، وغيرها، ووضعوا ضوابط لها؛ فمن ذلك أنّ من ضوابط الوقف التّام الابتداء بعده بالاستفهام ملفوظاً أو مقدّراً أو الابتداء بعده بـ ((ياء)) النّداء، أو بفعل الأمر، أو بالشرط، أو العدول عن الإخبار إلى الحكاية، أو انتهاء الاستثناء أو انتهاء القول أو الابتداء بعده بالنفي أو النهي أو الفصل بين الصّفتين المتضادتين. وجعلوا من ضوابط الوقف الكافي أن يكون ما بعده مبتدأ أو أن يكون ما بعده فعلاً مستأنفاً مع السين أو سوف على التهديد أو أن يكون ما بعده فعلاً مستأنفاً بغير السين أو سوف أو أن يكون مفعولاً لفعل محذوف أو أن يكون ما بعده استفهاماً، أو وقع بعده حرف (إن) أو وقع بعده (ألا) أو وقع

(١) الإتيان في علوم القرآن (٢٦٩/١) للحافظ جلال الدين السيوطي تقديم وتعليق د. مصطفى البغا دار ابن كثير دمشق بيروت ط١ (١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م).

(٢) منار الهدى (٤) ط مصطفى البابي.

بعده (بل). وكذلك جعلوا من ضوابط الوقف الحسن أنه ما يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده، إذ كثيراً ما تكون آية تامة وهي متعلقة بما بعدها؛ ككونها استثناء والأخرى مستثنى منها إذ ما بعده مع ما قبله كلام واحد من جهة المعنى، أو من حيث كونه نعتاً لما قبله أو بدلاً أو حالاً أو توكيداً وكذلك وضعوا شروطاً أخرى فلا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون نعته، ولا على الشرط دون جوابه، ولا على الرفع دون مرفوعه، ولا على الناصب دون منصوبه، ولا على المؤكّد دون توكيده، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على البديل دون المبدل منه، ولا على (أنّ) أو (كان) أو (ظنّ) وأخواتهن دون اسمهنّ، ولا على اسمهنّ دون خبرهن، ولا على المستثنى دون المستثنى منه، ولا على الموصول دون صلته، ولا على الفعل دون مصدره، ولا على حرف دون متعلقة، ولا على شرط دون جوابه سواء أكان الجواب مقدّماً أو مؤخراً، ولا على صاحب الحال دون الحال، ولا على المبتدأ دون خبره، ولا على المميّز دون مميّزه، ولا على القسم دون جوابه، ولا على القول دون مقوله<sup>(١)</sup>.

وهذه بعض الأمثلة التي تبين صلة الوقف والابتداء بعلم النحو:

(١) منار الهدى (١١-١٨) (ط) مصطفى البابي.

(١) ﴿ فَإِنَّ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ

الْعَلِيمُ ﴾ [البقرة: ٢، ١٣٧]. قال الأشموني: الوقف على (العليم) تام، إن نصبت (صبغة الله) في الآية بعدها

على الإغراء بتقدير الزموا صبغة الله، أي: دين الله. وليس بوقف إن نصب بدلاً من (ملة) <sup>(١)</sup>.

(٢) ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ۝٤٥﴾ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا

وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لِيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ

وَلَكِن لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: ٤، ٤٥، ٤٦].

قال الأشموني: (نصيراً) كاف؛ إن جعلت (من الذين) خبراً مقدماً و (يحرّفون) جملة في محل رفع

صفة لموصوف محذوف، أي من الذين هادوا ناس أو قوم أو نفر يحرفون الكلم عن مواضعه، فحذف

الموصوف واجتزأ بالصفة عنه، أو تقول حذف المبتدأ و أقيم النعت مقامه، وكذا؛ إن جعل (من

الذين) خبر مبتدأ محذوف، أي هم الذين هادوا. وليس بوقف؛ إن جعل بياناً للموصول في قوله: (ألم

تر إلى الذين أوتوا)؛ لأنهم يهود ونصارى، أو جعل بياناً لأعدائكم وما بينهما اعتراض، أو علق بـ

(نصيراً). وهذه المادة تتعدى بـ (من) قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَنْصُرْنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ﴾ [غافر: ٤٠، ٢٩] وإما على

تضمين النصر معنى المنع، أي: منعه من القوم، وكذلك وكفى بالله مانعاً ينصره من الذين هادوا.

فهي ستة أوجه يجوز الوقف على (نصيراً) في وجهين وفي هذا غاية في بيان هذا الوقف والله الحمد <sup>(٢)</sup>.

(١) قسم التحقيق ص (١٩٥).

(٢) قسم التحقيق ص (٤١٦، ٤١٧).



## (٢) علم التفسير:

لابد لعالم الوقف والابتداء من الإحاطة بعلم التفسير ليتمكن من تحديد الوقوف وبيان أنواعها؛ وذلك لأن الوقف والابتداء يرتبط بعلم التفسير ويختلف باختلاف التفاسير. ومن أمثلة ذلك.

﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴿١٣٣﴾ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ، وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ [النساء: ٤، ١٢٣، ١٢٢].

قال الأشموني: (قيلًا) تام؛ إن جعل (ليس بأمانيتكم) مخاطبة للمسلمين مقطوعاً عما قبله مستأنفاً؛ وإن جعل مخاطبة للكفار الذين تقدم ذكرهم كان الوقف حسناً، وبكلا القولين قال أهل التفسير، فمن قال إنه مخاطبة للمسلمين مسروق [ت: ٦٣هـ]. قال احتج المسلمون وأهل الكتاب فقال المسلمون نحن أهدى منكم فقال تعالى: ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ ومن قال إنه مخاطبة للكفار وأنه متصل بما قبله مجاهد [ت: ١٠٣هـ]. قال مشركو العرب لن نعذب ولن نبعث. وقال أهل الكتاب ﴿ فَنُؤْتُوا اللَّهَ وَاجِبَاتُهُ ﴾ [المائدة: ١٨] ﴿ لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً ﴾ [البقرة: ٨٠] وديننا قبل دينكم ونبينا قبل نبيكم. واختار هذا القول محمد بن جرير [ت: ٣١٠هـ] ليكون الكلام متصلاً ببعضه ببعض، ولا يقطع ما بعده عما قبله إلا بحجة قاطعة. قاله النكزاي [ت: ٦٣٨هـ].<sup>(١)</sup>

(١) قسم التحقيق (٤٤٧، ٤٤٨).

### (٣) علم القراءات:

لاشك في ارتباط علم الوقف والابتداء بالقراءات القرآنية إذ إن الوقوف تختلف باختلاف القراءات؛ لأن القرآن الكريم قد نزل على سبعة أحرف. ومن أمثلة ذلك.

﴿ إِنْ بُدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [ البقرة: ٢٧١ ] قال الأشموني (خير لكم) تام على قراءة من قرأ (ونكفر) بالنون والرفع، أي ونحن نكفر، وكاف لمن قرأه بالتحتيّة والرفع، أي والله يكفر. وليس بوقف لمن قرأ (نكفر) بالجزم وعطفه على محل الفاء من قوله (فهو)، وكذا من قرأه بالياء والرفع، أو النون والرفع وجعله معطوفاً على ما بعد الفاء، إلا أن يجعله من عطف الجمل فيكون كافياً. وفيها إحدى عشرة قراءة<sup>(١)</sup>.

﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ [ البقرة: ٢٨٢ ] قال الأشموني (من الشهداء) كاف إن قرئ (إن تضل) بكسر الهمزة على أنها شرطية، وجوابها (فتذكر) بشد الكاف ورفع الراء استئنافاً، وبها قرأ حمزة. ورفع الفعل؛ لأنه على إضمار مبتدأ، أي فهي تذكر، وليس بوقف إن قرئ بفتح الهمزة على أنها (أن) المصدرية وبها قرأ الباقر لتعلقها بما بعدها<sup>(٢)</sup>.

ولاشك في وجود ارتباط بين علم الوقف والابتداء وبين علوم أخرى مثل: علم المعاني وعلم الفقه إلا أننا اقتصرنا على العلوم التي قدمنا لها كونه أشدّ اتّصلاً بها وأكثر وضوحاً في صلته معها.

(١) قسم التحقيق (٢٦٦، ٢٦٧).

(٢) قسم التحقيق (٢٧٢).

#### رابعاً: التأليف في الوقف والابتداء:

تزخر المكتبة العربية بكتب الوقف والابتداء، والتي بدأ التأليف فيها منذ القديم وحتى يومنا هذا، إلا أنها لم تطبع كلها فقد ضاع بعضها وبعضها ما يزال مخطوطاً، وطُبع بعضها الآخر وهذا ثبت بأهم المصنفات في الوقف والابتداء حسب تسلسلها الزمني منذ القديم وحتى اليوم:

- ١- كتاب الوقف والابتداء: لضرار بن صُرد بن سليمان التميمي المقرئ الكوفي المتوفى سنة (١٢٩ هـ - ٧٤٦ م)<sup>(١)</sup>.
- ٢- كتاب الوقوف: لِ شَيْبَةَ بن نِصاح المَدَنِي الكوفي المتوفى سنة (١٣٠ هـ - ٧٤٧ م) قال ابن الجَزَري: وهو أوَّل من أَلَّف في الوقوف وكتابه مشهور<sup>(٢)</sup>.
- ٣- الوقف والابتداء: لِزَبَّان بن عَمَّار المازني أبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة المتوفى سنة (١٥٤ هـ - ٧٧٠ م)<sup>(٣)</sup>.
- ٤- الوقف والابتداء: لِحَمْزَةَ بن حبيب بن عَمارة الزبَّيات الكوفي المقرئ أحد القراء السبعة المتوفى سنة (١٥٦ هـ - ٧٧٢ م)<sup>(٤)</sup>.
- ٥- وقف التمام: لِنافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي القارئ أحد القراء السبعة المشهورين المتوفى سنة (١٦٩ هـ - ٧٨٥ م)<sup>(٥)</sup>.
- ٦- الوقف والابتداء: لِمحمد بن أبي سارة الكوفي الرُّؤاسي أبي جعفر النَّحوي أستاذ الكسائي والفراء توفى سنة (١٧٠ هـ - ٧٨٦ م)<sup>(٦)</sup>.
- ٧- الوقف والابتداء: لِلرُّؤاسي أيضاً كتابان في الوقف والابتداء أحدهما صغير والآخر كبير<sup>(٧)</sup>.
- ٨- الوقف والابتداء: لِعلي بن حمزة بن عبد الله الأَسَدِي الكوفي أبي الحسن الكسائي إمام اللغة و النَّحو وأحد القراء السبعة توفى سنة (١٨٩ هـ - ٨٠٤ م)<sup>(٨)</sup>.

(١) غاية النهاية في طبقات القراء (٣٨٨/١) لابن الجَزَري مطبعة الخانجي القاهرة ط: (١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م).

(٢) غاية النهاية (٣٣٠، ٣٢٩/١).

(٣) الفهرست لابن النديم (٤٢) دار المعرفة بيروت لبنان.

(٤) الفهرست (٤٤، ٤٥).

(٥) وفيات الأعيان لابن خلكان (٣٦٨/٥١) دار الثقافة بيروت لبنان.

(٦) معجم الأدباء (١٢٥/١٧) أبو عبد الله الحموي - دار الفكر ط٣، الفهرست (٦٩).

(٧) المصادر السابقة.

(٨) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٤٠٣/١١) - المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

٩- وقف التمام: لأحمد بن موسى اللؤلؤي المقرئ قرأ على أبي عمرو بن العلاء وعاصم الجحدري نقل عنه ابن النحاس والأشموني توفي أواخر القرن الثاني للهجرة<sup>(١)</sup>.

١٠- الوقف والابتداء: ليحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي المعروف باليزيدي المتوفى سنة (٢٠٢هـ - ٨١٧م)<sup>(٢)</sup>.

١١- وقف التمام: ليغوث بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي البصري النحوي اللغوي أحد القراء العشرة توفي سنة (٢٠٥هـ - ٨٢٠م)<sup>(٣)</sup>.

١٢- الوقف والابتداء: ليحيى بن زياد أبي زكريا الفراء الأديب النحوي اللغوي صاحب الكسائي توفي سنة (٢٠٧هـ - ٨٢٢م)<sup>(٤)</sup>.

١٣- الوقف والابتداء: لمعمر بن المنثى أبي عبيدة البصري الأديب اللغوي النحوي توفي سنة (٢١٠هـ - ٨٢٥م)<sup>(٥)</sup>.

١٤- وقف التمام: لسعيد بن مسعدة أبي الحسن الأخفش النحوي البصري تلميذ سيويه توفي سنة (٢١٥هـ - ٨٣٠م)<sup>(٦)</sup>.

(١) الفهرست (٥٤).

(٢) الفهرست (٧٦).

(٣) المصدر السابق (٥٤).

(٤) الغاية (٣٧١/٢).

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال (١٥٥/٤). للذهبي تحقيق علي محمد الجاوي - دار المعرفة - بيروت لبنان.

(٦) معجم الأدباء (٢٣٠/١١).

- ١٥- وقف التمام: لعيسى بن ميناء بن وردان أبي موسى المدني المقرئ توفي سنة (٢٢٠هـ - ٨٣٥م)<sup>(١)</sup>.
- ١٦- الوقف والابتداء: لخلف بن هشام بن ثعلب بن هيثم البزار أحد القراء العشرة المتوفى سنة (٢٢٩هـ - ٨٤٣م)<sup>(٢)</sup>.
- ١٧- الوقف والابتداء: لمحمد بن سعدان أبي جعفر الضريير المقرئ الكوفي أبي جعفر النحوي توفي سنة (٢٣٠هـ - ٨٤٥م)<sup>(٣)</sup>.
- ١٨- وقف التمام: لروح بن عبد المؤمن أبي الحسن الهذلي نحوي مقرئ جليل توفي سنة (٢٣٤هـ - ٨٤٨م)<sup>(٤)</sup>.
- ١٩- الوقف والابتداء: لعبد الله بن يحيى المبارك البغدادي ثقة مشهور توفي سنة (٢٣٧هـ - ٨٥١م)<sup>(٥)</sup>.
- ٢٠- وقف التمام: لنصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي تلميذ الكسائي توفي سنة (٢٤٠هـ - ٨٥٤م)<sup>(٦)</sup>.
- ٢١- الوقف والابتداء: لهشام بن عمار بن نصير السلمى الدمشقي المتوفى سنة (٢٤٥هـ - ٨٥٤م)<sup>(٧)</sup>.

(١) الفهرست ٥٤.

(٢) الغاية (٢٧٢/١).

(٣) الغاية (١٠٤٣/٢).

(٤) تهذيب التهذيب (٣٩٦/٣) لابن حجر العسقلاني دار صادر - بيروت لبنان.

(٥) تاريخ بغداد (١٠٠/١٩٨، ١٩٩).

(٦) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١٠٠/٧) الناشر مكتبة المثنى بيروت - دار إحياء التراث العربي بيروت.

(٧) الغاية (٢٥٤/٢).

٢٢- الوقف والابتداء: لحفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الأزدي البغدادي المتوفى سنة (٢٤٦هـ - ٨٦٠م)<sup>(١)</sup>.

٢٣- المقاطع والمبادئ: لسهّل بن محمد بن عثمان السجستاني أبي حاتم اللّغوي البصري أستاذ المبرّد توفّي سنة (٢٤٨هـ - ٨٦٢م)<sup>(٢)</sup>.

٢٤- الوقف: للفضّل بن محمّد أبي العبّاس الأنصاري المقرئ المتوفى في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، ألف هذا الكتاب في الرد على أبي حاتم<sup>(٣)</sup>.

٢٥- الوقف والابتداء: لمحمد بن عيسى بن إبراهيم، أبي عبد الله المقرئ اللّغوي توفّي سنة (٢٥٣هـ - ٨٦٧م)<sup>(٤)</sup>.

٢٦- الوقف والابتداء: لابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد بن عبيد صاحب التصانيف السائرة توفّي سنة (٢٨١هـ - ٨٩٤م)<sup>(٥)</sup>.

٢٧- الوقف والابتداء: لأحمد بن داود الديّوري، أبي حنيفة المفسّر المؤرّخ توفّي سنة (٢٨٢هـ - ٨٩٥م)<sup>(٦)</sup>.

(١) - الغاية (٢٥٥/١).

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١٧٨/٢) حاجي خليفة - دار المعارف ط. تاريخ الأدب العربي (١٥٩/٢، ١٦٠) لكارل بروكلمان نقله إلى العربية د. عبد الحليم نجار ويعقوب بكر - دار المعارف (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م) ط.

(٣) تاريخ الأدب العربي (١٦١/٢).

(٤) منار الهدى (٨) (ط) مصطفى البابي.

(٥) تهذيب التهذيب (١٢/٦).

(٦) منار الهدى (٦) (ط) مصطفى البابي.

٢٨-الوقف والابتداء: لمحمد بن عثمان بن مسبح الشَّيباني المعروف بالجَعْدِي عالم العربية والقراءات

توفي سنة (٢٨٨هـ - ٩٠٠م) (١).

٢٩-الوقف والابتداء: لأحمد بن جعفر أبي علي الدَّينوري النَّحوي توفي سنة (٢٨٩هـ - ٩٠١م) (٢).

٣٠-الوقف والابتداء: لأحمد بن يحيى بن يزيد الشَّيباني المعروف بنَعْلَب إمام الكوفيين في النَّحو واللُّغة،

توفي سنة (٢٩١هـ - ٩٠٣م) (٣).

٣١-الوقف والابتداء: لسليمان بن يحيى بن أيوب الضَّبِّي مُقرئ كبير توفي سنة

(٢٩١هـ - ٩٠٤م) (٤).

٣٢-وقف التَّمام: لمحمد بن الوليد التَّميمي النَّحوي المَصري توفي سنة (٢٩٨هـ - ٩١٠م) (٥).

٣٣-الوقف والابتداء: لمحمد بن أحمد بن إبراهيم أبي الحسن المعروف بابن كَيْسان خلط بين المذهبين

(الكوفي والبصري) توفي سنة (٢٩٩هـ - ٩١١م) (٦).

٣٤-الوقف والابتداء: لإبراهيم بن السَّري بن سَهْل أبي إسحاق الزَّجَّاج المُفسِّر النَّحوي اللُّغوي توفي سنة

(٣١١هـ - ٩٢٣م) (٧).

(١) الفهرست (٥٤).

(٢) منار الهدى (١٤) ط مصطفى البابي.

(٣) كشف الظنون (١٤٧/٢).

(٤) تاريخ بغداد (٦٠/٩).

(٥) القطع والانتناف (٧٥).

(٦) شذرات الذهب (٢٣٢/٢) لابن العماد الحنبلي دار الفكر - بيروت.

(٧) كشف الظنون (١٤٧١/٢).



٣٥- الوقف والابتداء: لأحمد بن موسى بن العباس أبي بكر بن مجاهد كبير العلماء بالقراءات وأول من

سبّعها توفي سنة (٣٢٤هـ - ٩٣٥م) <sup>(١)</sup>.

٣٦- الإيضاح في الوقف والابتداء: لمحمد بن القاسم بن بشر الأنباري أبي بكر النحوي الأديب وكتابه

شهير في هذا الفن وكل من أتى بعده أخذ منه توفي سنة (٣٢٨هـ - ٩٣٩م) <sup>(٢)</sup>.

٣٧- الوقف والابتداء: لمحمد بن محمد بن عبّاد المكي أبي عبد الله المقرئ النحوي توفي سنة (٣٣٤هـ -

٩٤٥م) <sup>(٣)</sup>.

٣٨- القطع والائتناف: لأحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر المعروف بابن النحاس النحوي المصري

توفي (٣٣٨هـ - ٩٤٩م) <sup>(٤)</sup>، وهو مطبوع.

٣٩- الوقف والابتداء: لأحمد بن محمد بن أوس أبي عبد الله المقرئ توفي سنة (٣٤١هـ - ٩٥٢م) <sup>(٥)</sup>.

٤٠- كتاب الوقوف: لأحمد بن كامل بن خلف بن شجرة أبي بكر البغدادي المعروف بوكيع توفي سنة

(٣٥٠هـ - ٩٦١م) <sup>(٦)</sup>.

(١) منار الهدى (٦) ط مصطفى البابي.

(٢) غاية النهاية (٢/٢٣٠، ٢٣١).

(٣) كشف الظنون (٢/١٤٨).

(٤) وفيات الأعيان (١/١٠٠).

(٥) غاية النهاية (١/١٠٧).

(٦) الفهرست (٤٨).

- ٤١- الوقف والابتداء: لمحمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم العطار النحوي اللغوي المقرئ أبي بكر البغدادي توفي سنة (٣٥٤هـ - ٩٦٥م) <sup>(١)</sup>.
- ٤٢- الوقف والابتداء: للحسن بن عبد الله بن الفيروزان أبي سعيد السيرافي النحوي المشهور بالقاضي البغدادي توفي سنة (٣٦٨هـ - ٩٧٩م) <sup>(٢)</sup>.
- ٤٣- الوقف والابتداء: لمحمد بن عبد الرحمن أبي عبد الله الغزال الأصبهاني الحافظ المقرئ توفي سنة (٣٦٩هـ - ٩٨٠م) <sup>(٣)</sup>.
- ٤٤- الوقف والابتداء: لأحمد بن الحسين بن مهران المقرئ أبي بكر النيسابوري إمام مصر في القراءات توفي سنة (٣٨١هـ - ٩٩٢م) <sup>(٤)</sup>.
- ٤٥- الوقف والابتداء: لإسماعيل بن عبّاد أبي القاسم الوزير الملقّب بالصاحب توفي سنة (٣٨٥هـ - ٩٩٦م) <sup>(٥)</sup>.
- ٤٦- الوقف والابتداء: لعثمان بن جنيّ أبي الفتح الموصليّ من أئمة الأدب و النحو توفي سنة (٣٩٢هـ - ١٠٠١م) <sup>(٦)</sup>.
- ٤٧- الوقف: لعمر بن علي بن منصور أبي حفص الطبري نحوي مقرئ توفي في أواخر القرن الرابع الهجري <sup>(٧)</sup>.

(١) كشف الظنون (١٤٧/٢).

(٢) الفهرست (٩٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢١٧/١٦).

(٤) معجم مصنفات القرآن (٢٨٤/١) شوّاخ الشعبي. دار الرفاعي. الرياض ط، (١٤٠٤هـ).

(٥) معجم الأدباء (١٢/٣).

(٦) الفهرست (١٢٨).

(٧) غاية النهاية (٥٩٥/١).

٤٨- وقوف النبي في القرآن: لمحمد بن عيسى البريلي الأندلسي المعروف بالمغربي توفي سنة (٤٠٠ هـ - ١٠٠٩ م) (١).

٤٩- الإبانة في الوقف والابتداء: لمحمد بن جعفر عبد الكريم أبي الفضل الخُزاعي الجرمانى توفي سنة (٤٠٨ هـ - ١٠١٧ م) (٢).

٥٠- الهداية في الوقف: لمكي بن أبي طالب بن حيوس كان عالماً بالقراءات الفقيه الأديب توفي سنة (٤٣٧ هـ - ١٠٤٥ م) (٣).

٥١- الهداية في الوقف على (كلاً): لمكي بن أبي طالب (٤).

٥٢- الوقف على (كلا وبلى): في القرآن الكريم لمكي بن أبي طالب (٥).

٥٣- شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كلّ واحدة منها في كتاب الله عزّ وجلّ: لمكي بن أبي طالب (٦).

٥٤- شرح الوقف التّمَام: لمكي بن أبي طالب (٧).

٥٥- شرح التّمَام والوقف: لمكي بن أبي طالب (٨).

(١) معجم المؤلفين (١٠٣/١١).

(٢) غاية النّهاية (١٠٩/٢).

(٣) غاية النّهاية (٣٠٩/٢).

(٤) كشف الظنون (٢٠٤١/١).

(٥) كشف الظنون (٢٠٢٤/٢).

(٦) كشف الظنون (٢٠٢٤/٢).

(٧) كشف الظنون (٢٠٢٤/٢).

(٨) إنباه الرّواة على أنباء النّحاة لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف (٣١٨/٣). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -

٥٦- منع الوقف على قوله تعالى ﴿ إِنَّ أَرْدَنَّا إِلَّا الْحُسَيْنِ ﴾ [التوبة ٩: ١٠٧]: لمكي أيضاً<sup>(١)</sup>.

٥٧- شرح اختلاف العلماء في الوقف في قوله تعالى: ﴿ يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُمْ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِمْ ﴾ [الحج ٢٢: ١٣]: لمكي

أيضاً<sup>(٢)</sup>.

٥٨- شرح معنى الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ ﴾ [يونس ١٠: ٦٥]: لمكي أيضاً<sup>(٣)</sup>.

٥٩- الاهتداء في الوقف والابتداء: لعثمان بن سعيد بن عمر المكنى بأبي عمرو المعروف بالداني توفي

سنة (٤٤٤ هـ - ١٠٥٣ م)<sup>(٤)</sup>.

٦٠- المكتفى في الوقف والابتداء: للداني أيضاً<sup>(٥)</sup>، وهو مطبوع.

٦١- الوقف على كلا وبلى: للداني أيضاً<sup>(٦)</sup>.

(١) إنباه الرواة (٣١٧/١٣).

(٢) إنباه الرواة (٣١٧/١٣).

(٣) إنباه الرواة (٣١٧/١٣).

(٤) غاية النهاية (٥٠٣/١).

(٥) غاية النهاية (٥٠٣/١).

(٦) ذكره الداني في كتابه المكتفى فقال: وقد ذكرت الوقف على كلا وبلى مجرداً في كتاب أفردته لذلك. المكتفى في

الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل (٦٧). لأبي عمرو عثمان الداني الأندلسي. تحقيق د. يوسف المرعشلي.

مؤسسة الرسالة. ط٣ (١٩٧٨ م).

٦٢- المُرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم وبيان تهذيب القراءات وتحقيقتها وعللها: للحسن بن علي بن سعيد أبي محمد العماني نزيل مصر توفي بعد خمسمائة للهجرة<sup>(١)</sup>.

٦٣- المغني في معرفة وقوف القرآن: للعماني أيضاً<sup>(٢)</sup>.

٦٤- الوقف والابتداء: لعلي بن أحمد بن محمد بن الغزال أبي الحسن النيسابوري العلامة المقرئ المعروف توفي سنة (٥١٦هـ - ١١٢٢م)<sup>(٣)</sup>، وهو مطبوع.

٦٥- الإبانة في الوقف والابتداء: لأبي الفضل الخزاعي المقرئ كان حياً سنة (٥٢٠هـ - ١١٢٦م)<sup>(٤)</sup>.

٦٦- الوقف والابتداء: لعمر بن عبد العزيز بن مارة الحنفي المعروف بالصدر الشهيد توفي سنة (٥٣٦هـ - ١١٤١م)<sup>(٥)</sup>.

٦٧- نظام الأداء في الوقف والابتداء: لعبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة المكنى بأبي الأصبع السماتي المعروف بابن الطحان توفي سنة (٥٦٠هـ - ١١٦٥م)<sup>(٦)</sup>.

(١) غاية النهاية (٢٢٣/١).

(٢) غاية النهاية (٢٢٣/١).

(٣) غاية النهاية (٥٢٤/١).

(٤) ذكره محقق القطع والانتناف عن بروكلمان القطع والانتناف (٦٧).

(٥) كشف الظنون (١٤٧١/٢).

(٦) غاية النهاية (٣٩٥/١).

٦٨- الإيضاح في الوقف والابتداء: لمحمد بن طيفور العزّوندي السجّاوندي المقرئ المفسّر المحقق توفّي سنة (٥٦٠هـ - ١١٦٤م) <sup>(١)</sup>، وهو مطبوع.

٦٩- وقوف القرآن: للسجّاوندي أيضاً <sup>(٢)</sup>.

٧٠- الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادئ: للحسن بن أحمد بن الحسن أبي العلاء الهمداني شيخ همدان وإمام العراقيين توفّي سنة (٥٦٩هـ - ١١٧٣م) <sup>(٣)</sup>.

٧١- الاهتداء في الوقف والابتداء: لعيسى بن عبد العزيز التميمي الإسكندري المالكي عالم بالقراءات توفّي سنة (٦٢٩هـ - ١٢٣٢م) <sup>(٤)</sup>.

٧٢- التنبيهات على معرفة ما يخفى من الوقوفات: لعبد السلام بن علي بن عمر الزوّاوي المالكي المقرئ، الفقيه، توفّي سنة (٦٨١هـ - ١٢٨٢م) <sup>(٥)</sup>.

٧٣- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء: لمُعِين الدّين عبد الله بن محمد بن عُمر أبي محمد النّكزاوي توفّي سنة (٦٨٣هـ - ١٢٨٤م) <sup>(٦)</sup>.

٧٤- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء: لإبراهيم بن عُمر بن إبراهيم أبي محمد الربعي الجعبري توفّي سنة (٧٣٢هـ - ١٣٣١م) <sup>(٧)</sup>.

(١) غاية النّهاية (١٥٧/٢).

(٢) غاية النّهاية (١٥٧/٢).

(٣) غاية النّهاية (٢٠٤/١).

(٤) غاية النّهاية (٦٠٩/١).

(٥) كشف الظنون (١٤٧١/٢).

(٦) غاية النّهاية (٤٥٢/١).

(٧) كشف الظنون (١٤٧١/٢).

٧٥- علم الاهداء في معرفة الوقف والابتداء: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن علي المعروف بابن الإمام

توفي سنة (٧٤٥هـ - ١٣٤٤م) (١).

٧٦- الاهداء في الوقف والابتداء: لمحمد بن محمد بن علي شمس الدين الغمري الدمشقي الشهير بابن

الجزري شيخ الإقراء في زمانه توفي سنة (٨٣٣هـ - ١٤٢٩م) (٢).

٧٧- تعليق على (وصف الاهداء في الوقف والابتداء للجعبري) لابن الجزري (٣).

٧٨- أوقاف القرآن: للحسن بن محمد بن الحسين القمي النظام النيسابوري توفي بعد ٨٥٠هـ (٤).

٧٩- لحظة الطرف في معرفة الوقف: لإبراهيم بن موسى برهان الدين الشافعي المقرئ توفي سنة

(٨٥٣هـ - ١٤٤٩م) (٥).

٨٠- الإفهام في شرح باب وقف حمزة وهشام: لمحمد بن أحمد بن داود الدمشقي أبي عبد الله المقرئ

المشهور بابن النجار توفي سنة (٨٧٠هـ - ١٤٦٦م) (٦).

(١) غاية النهاية (٢/٢٤٥).

(٢) غاية النهاية (٢/٢٤٧).

(٣) يوجد نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية بتونس (٣٩٨٣).

(٤) الأعلام (٢/٢١٦).

(٥) كشف الظنون (٢/١٥٤٧).

(٦) يوجد نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة رقم (٧٥) (٤٤٨٦) فهرس الأزهرية (١/٤٩) ونسختان في

دار الكتب الظاهرية بدمشق رقم (٣٧١٤/٨٧٠) فهرس الظاهرية (١/١١٠-١٩٩).

٨٢- المَقْصِد لتلخيص ما في الرُّشد: لزكريّا بن محمد بن أحمد بن زكريّا الأنصاري شيخ الإسلام القارئ المُفَسِّر المُحَدِّث توفّي سنة (٩٢٦هـ - ١٥١٩م) لَحَّص فيه كتاب المرشد لأبي محمد الحسن بن علي العماني<sup>(١)</sup>، وهو مطبوع.

٨٣- تحفة العرفان في بيان أوقاف القرآن: لأحمد بن مصطفى أبي الخير عصام الدين طاش توفّي سنة (٩٦٨هـ - ١٥٦١م)<sup>(٢)</sup>.

٨٤- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني الشافعي الفقيه المقرئ وهو الكتاب الذي بين أيدينا من أعيان القرن الحادي عشر للهجرة<sup>(٣)</sup>، وهو مطبوع.

٨٥- أوائل الندى المختصر من منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: لعبد الله بن مسعود المصّري من رجال القرن الثاني عشر الهجري فرغ منه سنة (١١٤٧هـ - ١٧٣٤م)<sup>(٤)</sup>.

٨٦- كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن: للشيخ محمد صادق الهندي كان حياً سنة (١٢٩٠هـ - ١٨٧٣م)<sup>(٥)</sup>.

(١) الأعلام (٤٦/٣).

(٢) يوجد نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم (٥٢) الأعلام (٢٥٧/١).

(٣) معجم المؤلفين (١٢١/١)، معجم المطبوعات العربية والمعربة (٤٢٥). إلياس سركيس مكتبة الثقافة الدينية القاهرة.

(٤) يوجد نسختان مخطوطتان في المكتبة الأزهرية بمصر باسم ( وابل الندى ) رقم (٨) (٧٠٤) وتقع في (٢٣٧) ورقة نسخت عام (١١٧٤هـ - ١٧٦٠م) والثانية باسم ( أوائل الندى ) رقم (١٢٨٣) بخيت (٤٣٦٧١) تقع في (٢٤٠) ورقة نسخت عام (١٢٧٣هـ - ١٨٥٦م).

(٥) طبع الكتاب بمطبعة كاستلي عام (١٢٩٠هـ - ١٨٧٣م)، معجم المطبوعات (١٦٦٨/٢).



٨٧- تحفة من أراد الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء: لحسين الجوهري<sup>(١)</sup>.

٨٨- معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء: للشيخ محمود خليل الحصري شيخ مشايخ المقارئ المصرية<sup>(٢)</sup>، وهو كتاب ألف حديثاً.

---

<sup>(١)</sup> يوجد منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية رقم (١٣٤٢) إجابي (٤٨١٣٢).

<sup>(٢)</sup> وقد طبعه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة سنة (١٣٨٧هـ).

## الفصل الثاني

منهج الكتاب وقيّمته العلمية وشواهده ومصادره

أولاً: أسلوب الكتاب:

لم يخرج الأشموني في أسلوب هذا الكتاب عن المنهج الذي سار عليه من قبله في التأليف في الوقف والابتداء حيث جاء ترتيب كتابه على حسب ترتيب سور القرآن الكريم، متوقفاً عند كلّ سورة ليتناول مواضع الوقف والابتداء فيها مشيراً إلى حكم كل وقف ودرجته باستخدام المصطلحات التي استعملها في أنواع الوقف وهي التي أشار إليها بقوله: ( مطلب مراتب الوقف وأشرت إلى مراتبه بـ (تام) و(أتم) و(كاف) و(أكفى)، و(حسن) و(أحسن) و(صالح) و(أصلح)، و(قبيح) و(أقبح). فـ (الكافي) و(الحسن) يتقاربان، و(التام) فوقهما و(الصالح) دونهما في الرتبة. فأعلاها (الآتم) ثم (الأكفى)، ثمّ (الأحسن) ثمّ (الأصلح) ويعبّر عنه بـ (الجانز)، وأما وقف (البيان)؛ وهو أن يبين معنى لا يفهم<sup>(١)</sup>. وقد اعتمد الأشموني اعتماداً كبيراً في آرائه على من سبقه و أبرزهم ابن الأنباري [ت٣٢٨هـ] ، وابن النّحاس [ت٣٣٨هـ] ، وأبي عمرو [ت٤٤٤هـ] ، ونافع [ت١٦٩هـ] ، وأبي حاتم [ت٢٥٥هـ] وغيرهم، وقد بين الأشموني في مقدّمة كتابه دوافع تأليفه للكتاب فقال: ( هذا تأليف لم يسألني فيه أحد لعلمهم أنّي قليل البضاعة، غير دريّ بهذه الصّناعة، فشرعت فيما قصدت

(١) منار الهدى ( ١٠ ) ( ط ) مصطفى البابي.

وذلك بعد لبثي حيناً من الدهر أتروى وأتأمل، وأنا إلى جمع ما تشئت من ذلك أميل وسميته (منار الهدى في بيان الوقف والابتداء) مقدّماً أمام المقصود فوائد و تنبيهات تنفع القارئ و تعينه على معرفة الوقف والابتداء ليكون على بصيرة إذا خاض في هذا البحر الزخار<sup>(١)</sup>. ولعلنا نستطيع أن نحدّد أهم الأمور التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه وهي:

١. ذكر الوقف في كلّ آية: سواء أكان الوقف داخل الآية أم على رأسها مبيّناً حكمها ودرجتها من بين أنواع الوقف كـ (التأم) و (الحسن) و (الجائز) و (اللازم) و (الكافي).
٢. ذكر بعض الأحاديث التي تتعلق بالمسألة الواحدة، أو بالتفسير، أو باللّغة.
٣. ذكر اختلاف القراءات القرآنية التي تختلف أحكام الوقف والابتداء تبعاً لها.
٤. ذكر آراء أئمة الوقف والابتداء في المسائل المختلفة ونسبة كلّ رأي إلى صاحبه.
٥. استشهد بآراء النحاة وعلماء الصرف ومعربي القرآن في المسائل التي تختلف أحكام الوقف والابتداء تبعاً لاختلافها مشيراً في كثير من الأحيان إلى صاحب كلّ رأي.
٦. لم يقف من الآراء التي يعرضها موقف المتفرّج بل كان يرجح رأياً على آخر و يعلل سبب ذلك، أو كان يذهب مذهباً خاصاً به يقوده إليه النّظر و الاجتهاد معللاً كذلك هذا الحكم مع أدلّته، وقد نجد هذه الأمور مجتمعة في مسألة واحدة، أو نجد بعضاً منها في مواضع. وذلك يختلف حسب المسألة التي يناقشها. ومن الأمثلة التي توضّح منهج المؤلف في كتابه:

(١) منار الهدى (٣ - ٤ - ٥) (ط) مصطفى البابي.

(١) ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران ٣: ٦٨]

قال الأشموني: ﴿لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ كاف، فأولى الناس في محل نصب اسم إن، و (للذين) في محل رفع خبرها. واللام في (للذين) لام التوكيد، و(هذا النبي) عطف على (الذين)، و(الذين آمنوا) في محل رفع بالعطف على النبي. والوقف على (آمنوا). وقال النكزاوي: اختلف في ضمير (اتَّبَعُوهُ) فقيل: هو ضمير جماعة المسلمين راجع إلى (الذين) وقيل راجع إلى القوم الذين كانوا في زمن إبراهيم فأمنوا به و اتَّبَعُوهُ كقس بن ساعدة و زيد بن عمرو بن نفيل. و قال يعقوب [ت: ٢٠٥هـ] الوقف على (اتَّبَعُوهُ) كاف، وبيئداً (وهذا النبي) على الاستئناف، والأجود العطف. ويدل على صحته الحديث المسند (إن لكل بيت ولياً، وإن وليي إبراهيم عليه السلام). ثم قرأ هذه الآية. انتهى مع حذف. وقرأ أبو السَّمال العدوي وهذا النبي بالنصب عطفاً على الهاء في (اتَّبَعُوهُ)، كأنه قال: اتَّبَعُوهُ واتبَعُوا هذا النبي. ذكره ابن مقسم [ت٣٥٤هـ]. والوقف على هذا الوجه على (آمنوا). ومن نصب النبي على الإغراء وقف على (اتَّبَعُوهُ) ثم يبتدئ (وهذا النبي) بالنصب، كأنه قال: واتبَعُوا هذا النبي على لفظ الأمر. وهذا أضعف الأوجه. وقرئ بالجر عطفاً على (إبراهيم) أي: إن أولى الناس بإبراهيم وبهذا النبي. وعلى هذا كان ينبغي أن يثنى الضمير في (اتَّبَعُوهُ) فيقول: اتَّبَعُوهُما. اللهم إلا أن يقال هو من باب ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة ٩: ٦٢] (١).

(٢) ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتُمُهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ ﴿١٣٧﴾ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾

[آل عمران ٣: ١٢٧، ١٢٨] قال الأشموني: (خائبين) تام؛ إن جعل (أو يتوب عليهم) عطفاً على (شيء) أي ليس لك من الأمر شيء أو من أن يتوب عليهم، فليس منصوباً بما قبله. وإنما كان تاماً لاختلاف نزول الآيتين في غزوتين؛ لأن من أول القصة إلى (خائبين) نزل في غزوة بدر. ومن قوله (ليس لك من الأمر شيء) إلى (ظالمون) نزل في غزوة أحد وبينهما مدة.

(١) قسم التحقيق (٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١).

روي عن أنس بن مالك أنه قال: لما كان يوم أحد كسرت رباعية النبي ﷺ وشجَّ وجهه فجعل الدَّم يسيل على وجهه ورسول الله ﷺ يمسح الدَّم وهو يدعوهم إلى الله فأنزل الله: ليس لك من الأمر من شيء). وكاف؛ إن جعلت (أو) بمعنى (إلا) أو (حتى)، كأنه قال ليس يؤمنون إلا أن يتوب عليهم. فجعلوا (أو) بمعنى (إلا). وقد أجاز الزجاج [ت: ٣١١هـ] وأجاز أيضاً أن تكون (أو) بمعنى (حتى) كأنه قال: ليس يؤمنون حتى يتوب عليهم، كما قال الشاعر:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا  
نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرَا

بتقدير (حتى) فعلى هذين الوجهين يكون الوقف على (خائبين) كافياً. وليس بوقف إن عطف ذلك على (ليقطع). وهذا قول أبي حاتم [ت: ٢٥٥هـ] والأخفش [ت: ٢١٥هـ]؛ لأنهما جعلوا (أو يتوب) منصوباً عطفاً على (ليقطع) وجعلوا (ليس لك من الأمر شيء) اعتراضاً بين المتعاطفين<sup>(١)</sup>. وقد جاء الكتاب حافلاً بالمسائل المختلفة من الوقف والابتداء، والنحو والصرف، والشعر، والأحاديث، واللغة، والقراءات، والتفسير والأقوال. وباعتماده على هذه العلوم كان يبيِّن أحكام الوقف والابتداء ويرجِّح حكماً على آخر.

(١) قسم التحقيق (٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١).

وقد بدأ الأشموني كتابه بمقدّمة بيّن فيها غايته من تأليف هذا الكتاب ثم أتبع ذلك بفوائد و تنبيهات تنفع القارئ وتعينه على معرفة الوقف والابتداء. فالفائدة الأولى في تبيين أهمية هذا العلم و ذكر الأئمة الذين اشتهر عنهم هذا الفن. وردّ على من ادّعى بأنّ تسمية الوقوف بالتّام و الحسن و القبيح بدعة، ومتعمّد الوقف على ذلك مبتدع مستشهداً بالأحاديث النبويّة كما تحدّث عن الحروف السبعة التي نزل بها القرآن مبيناً المراد من هذه الحروف. ثم تحدّث عن القراءات الصحيح منها و الشاذ ذاكراً أسماء القراء، موضّحاً الغاية من وضع علم القراءات، كما ذكر بعض شروط الوقف والابتداء حيث قال: ينبغي على القارئ أن يقطع الآية التي فيها ذكر النار أو العقاب عمّا بعدها إذا كان بعدها ذكر الجنة، ويقطعها أيضاً عمّا بعدها إن كان بعدها ذكر النار. وضرب الأمثلة الكثيرة على ذلك مستشهداً بوقوف النبيّ ﷺ على هذه الموضع. والفائدة الثانية: في تعريف الوقف والابتداء لغة واصطلاحاً، وفي ذكر مراتبه واختلاف الأئمة في هذه المراتب. ثم بيّن أنّ جميع ما ذكره من مراتبه غير منضبط ولا منحصر لاختلاف المفسّرين و المعربين؛ لأنّه سيأتي أنّ الوقف يكون تاماً على تفسير وإعراب وقراءة، غير تام على آخر إذ الوقف تتابع للمعنى؛ لأنّ منهم من يطلق الوقف على مقاطع الأنفاس، ومنهم من يطلقه على رؤوس الآي. وهذا ما بيّن الأشموني خلافه؛ لأنّه كثيراً ما يكون هناك آية تامة ولكنها متعلّقة بأية أخرى من حيث الإعراب. وإذا تقاربت الوقوف بعضها من بعض لا يوقف عند كلّ واحد إن ساعده النّفس وإن لم يساعده وقف عند أحسنها؛ لأنّ ضيق النّفس عن بلوغ التّمام يسوّغ الوقف، ولا يلزم الوقف على رؤوس الآي. وقد ذكر الأشموني في ثنايا الكتاب في سورة النساء الآية (١٦٩) أنّ الابتداء لا يكون اختيارياً؛ لأنّ له قواعد وأحوال وتعمّد الوقف لا يكون إلاّ لمعنى مقصود،

كمن لا يقبل شهادة القاذف وإن تاب، فإنه يقف على (أبدا) من قوله تعالى: ﴿يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [النور ٢٤: ١٧] ومن ذلك أيضاً تعمّد الوقف على رؤوس الآي و إن كان بعدها تعلق بالمعنى؛ لأنّ هذا الوقف اتّباعٌ للسنة. ثم بيّن الأشموني في مقدّمة كتابه أنواع الوقف تحت عنوان (مطلب تنوع الوقف) فهناك التام و القبيح و الكافي و الحسن. و النوع الخامس متردّد بين هذه الأقسام. فتارة يتّصل بالأوّل وتارة بالثاني على حسب اختلافهما قراءة و إعراباً و تفسيراً؛ لأنّ الوقف قد يكون تاماً على تفسير و إعراب و قراءة، غير تام على غير ذلك. وأمثلة ذلك تأتي مفصّلة في محلّها. ثمّ أشار الأشموني إلى مراتب الوقف تحت عنوان (مطلب مراتب الوقف) حيث قال: وأسرت إلى مراتبه بتمام و أتمّ، و كاف و أكفى، و حسن و أحسن، و صالح و أصلح، و قبيح و أقبح. فالكافي و الحسن يتقاربان، و التام فوقهما، و الصالح دونهما في الرتبة فأعلاهما الأتمّ، ثمّ الأكفى، ثمّ الأحسن، ثمّ الأصلح و يعبر عنه بالجائز و أمّا وقف البيان فهو أن يبين معنى لا يفهم بدونه، كالوقف على قوله (وتوقّروه) فرق بين الضميرين. فالضمير في (وتوقّروه) للنبيّ ﷺ، و في (تسبّحوه) لله تعالى. و الوقف أظهر هذا المعنى المراد من قوله تعالى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الفتح ٤٨: ٩]. ثم بدأ بتعريف الوقوف (التام و الأتم و الحسن و الأحسن...) ذاكراً مقتضيات و علامات كل وقف من هذه الوقوف مستشهداً بالأمثلة. وأشار إلى المواضع التي يقبح الوقوف عليها ذاكراً آراء العلماء فيمن تعمّد الوقوف على تلك المواضع. ثمّ بدأ الأشموني بذكر تنبيهات تتعلّق بموضوع الكتاب ومنها:

**التنبيه الأول:** يجب اتباع ما رسم في المصحف العثماني من المقطوع و الموصول، وما كتب بالتاء المجرورة، وما كتب بالهاء.

**التنبيه الثاني:** وهو لا يتعلّق بموضوع الكتاب. ولكنّه تنبيه إلى عدم اتّخاذ القرآن معيشة وكسباً، إضافة إلى عدم قراءته عند ظالم وقد استشهد على ذلك بالأحاديث النبويّة والآيات القرآنية.

**التنبيه الثالث:** ذكر فيه قواعد تتعلّق بالوقف والابتداء، فكلّ كلمة تعلّقت بما بعدها وما بعدها من تمامها لا يوقف عليها كالمضاف دون المضاف إليه، و الشرط دون جوابه..... الخ.

**التنبيه الرابع:** ذكر فيه قواعد تتعلّق بالوقوف الاضطراري وما يجب على القارئ فعله عندها. وكيف يبتدئ من جديد.

**التنبيه الخامس:** التحذير من تقليد بعض ما يتعسّفه القراء في الوقف والابتداء.

**التنبيه السادس:** أكّد الأشموني ضرورة مراعاة الازدواج و المعادل والقرائن و النظائر عند الوقوف.

نحو ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [ البقرة ٢: ٢٨٦ ]، ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ

فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [ البقرة ٢: ٢٠٣ ]، ﴿ يُؤَلِّجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾ [ الحديد ٥٧: ٦ ] إلى آخر ذلك. فالأولى

الفصل والقطع بين الفريقين، ولا يخلط أحدهما مع الآخر بل يقف على الأول ثم يبتدئ بالثاني.

**التنبيه السابع:** قواعد تتعلّق بالاسم الموصول (الذي، الذين) من حيث الوقف والابتداء.

**التنبيه الثامن:** في الخلاف بين البصريين و الكوفيين في (بلى)، وذكر حكم الوقف والابتداء بها.

**التنبيه التاسع:** الحديث عن (كلاً) وعن حكم الوقوف عليها والابتداء بها.

**التنبيه العاشر:** تحدّث فيه الأشموني عن ترتيب سور القرآن و تسميتها وترتيب آيها، وعدد السور



**التنبيه الحادي عشر:** في الحديث عن القراء السبعة. واختلاف قراءتهم هو اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض؛ لأنّ التّضاد و التّناقض لا يكون في كلام الله تبارك وتعالى.

**التنبيه الثاني عشر:** الاختلاف في عدّ الآيات. وذكر بعض الصحابة والتّابعين الذين قاموا بعدّ الآيات والاستشهاد بأقوالهم. وذكر الأحاديث في فضل قراءة القرآن.

**التنبيه الثالث عشر:** الاختلاف في الحروف التي في أوائل السور من حيث الوقوف عليها، مع ذكر الآراء المختلفة في ماهية هذه الحروف إضافة إلى ذكر أنواع علوم القرآن.

**التنبيه الرابع عشر:** في بيان ثواب القارئ والاستشهاد بالأحاديث النبوية على صحّة هذا وكيفية قراءة النبي ﷺ، و الحديث عن الاستعاذة، والاختلاف في البسمة، وهل هي من القرآن أم أنّها كتبت للفصل بين السور. وختم الأشموني حديثه في بيان الحكم في وصل أوائل سورة الفاتحة بأواخرها. ثم يبدأ الأشموني بتطبيق ما ذكره من قواعد على سور القرآن مبتدئاً بسورة الفاتحة فالبقرة إلى آخر القرآن.

## ثانياً : القيمة العلمية للكتاب:

يقول علماء الأدب والتربية إنه لا يتصدى عاقل للتأليف إلا إذا أراد أن يطلع الناس على جديد، أو أنه وجد عملاً ناقصاً أراد أن يتمه، أو عملاً مضطرباً أراد تهذيبه وترتيبه. وكتاب منار الهدى حصيلة الكتب المهمة في مجال علم الوقف والابتداء. عمدته الكتب الأصلية في هذا الفن، ككتاب الإيضاح لابن الأنباري، وكتاب القطع والانتناف للنحاس، وكتاب المكتفى لأبي عمرو الداني، وكتاب علل الوقوف للسجاوندي. ولا نجد عند هؤلاء - على الرغم من عظيم مؤلفاتهم - التنبع الكامل لكل مسائل الوقف والابتداء في السورة الواحدة وسنذكر أدلة على ذلك. كما استفاد محققو هذه الكتب من كتاب منار الهدى في توضيح كثير من المسائل التي أجملها الداني و السجاوندي أو لم تذكر إطلاقاً في كتبهم. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أنّ الأشموني لم يكن مجرد ناقل للآراء، بل له شخصيته العلمية التي ظهرت في كتابه فقد جمع ورتّب وفصّل واستدرك وخطأ. والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها:

(١) ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة ٢: ١٠] قال الأشموني : (في قلوبهم مرض) صالح، وقول الأنباري [ت٣٢٨هـ] حسن<sup>(١)</sup>، ليس بحسن لتعلق ما بعده به؛ لأنّ الفاء للجزاء فهو تأكيد<sup>(٢)</sup>.

(٢) ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة ٢: ٢٨] قال الأشموني الوقف على (فأحياكم) كاف عند أبي حاتم على أنّ ما بعده مستأنف، وبّخهم بما

(١) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ (٤٩٧/١). تأليف أبي بكر بن الأنباري النحوي. تحقيق محيي الدين

عبد الرّحمن رمضان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م).

(٢) قسم التّحقيق (١١٣).

يعرفونه ويقرون به؛ وذلك أنهم كانوا يقرون بأنهم كانوا أمواتاً إذ كانوا نطفاً في أصلاب آبائهم، ثم أحيوا من النطف ولم يكونوا يعترفون بالحياة بعد الموت، فقال تعالى موبخاً لهم:

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ ثم ابتداءً فقال: ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ

تَرْجَعُونَ ﴾ وهذا الكلام الذي ذكره الأشموني يؤيده التفسير الذي ورد عن ابن عباس [ت: ٦٨هـ]

وابن مسعود [ت: ٣٢هـ]. قالوا: الموت الأول: العدم السابق، والإحياء الأول: الخلف، والموت الثاني:

المعهود في دار الدنيا، والحياة الثانية: البعث للقيام<sup>(١)</sup>. وقيل: (ثُمَّ يُمِيتُكُمْ) ليس مستأنفاً<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حاتم مستأنفاً. وإن (ثُمَّ) لترتيب الأخبار، أي ثم هو يميتكم، وإذا كانت كذلك كان بعدها

مستأنفاً، واستشهد الأشموني بقول الحلبي على الأزهرية: إذا دخلت (ثم) على الجمل لا تفيد الترتيب

ويؤيد كلام أبي حاتم والأشموني ما قاله أبو حيان: ﴿ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ﴾ مستأنفاً، لذلك غاير فيها بحرف

العطف وبصيغة الفعل عما قبلها من الحروف والصيغة<sup>(٣)</sup>. وقال السمين [ت: ٧٥٦هـ]: المقصود

بالفاء التّعقيب و (ثم) التراخي وذلك نظراً للتفسير الذي ذكره ابن عباس وابن مسعود في هذه الآية<sup>(٤)</sup>.

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١١٢) لابن عطية الأندلسي - دار ابن حزم - بيروت ط١ (٢٠٠٢م).

(٢) يقصد الأشموني ابن الأنباري الذي قال (ثم يميتكم) نسق على (فأحياكم) وهو متّصل به وليس مستأنفاً. الإيضاح

(١/٥١٤).

(٣) البحر المحيط في التفسير (٢١٠/١) لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي. طبعة جديدة بعناية

الشيخ زهير جميد - دار الفكر - بيروت (٢٠٠٥م).

(٤) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون (١٧٠/١) تأليف الإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف المعروف

بالسمين الحلبي. تحقيق وتعليق الشيخ علي معوض، الشيخ عادل عبد الموجود، الدكتور جاد مخلوف جاد، الدكتور

زكريا النوّتي. قدّم له وقرّطه الدكتور أحمد صيرة. دار الكتب العلمية - بيروت ط١ (١٩٩٣م).

وتابع الأشموني بأن ابن الأنباري قد خطأً أبا حاتم واعترض عليه اعتراضاً لا يلزمه، ونقل عنه أن الوقف على قوله (فأحياكم) <sup>(١)</sup> فأخطأ في الحكاية عنه، ولم يفهم عن الرجل ما قاله. وردّ الأشموني كلام ابن الأنباري حين قال إنّ القوم لم يكونوا يعترفون بأنهم كفّار. وقال الأشموني: هذا ليس بصحيح، بل كانوا مقرّين بالكفر مع ظهور البراهين والحجج، ومعاينتهم إحياء الله البشر مع النطف، ثم إمامته إيّاهم <sup>(٢)</sup>. وهكذا نرى بأن الأشموني كان مطلعاً على علمي النحو والتفسير اللذين يعدّان ركنين أساسيين في علم الوقف والابتداء. وقد استطاع أن يدافع عن رأيه ويثبته بالأدلة والبراهين.

(٣) ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكٰفِرِينَ اَوْلِيَآءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِيْنَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللّٰهِ فِيْ شَيْءٍ اِلَّا اَنْ تَكْتَفُوْا مِنْهُمْ ثِقَلٌ وَيَحْذَرُكُمْ اللّٰهُ نَفْسَهُۥٓ وَاِلَى اللّٰهِ الْمَصِيْرُ ﴾ [آل عمران ٣: ٢٨]. قال الأشموني:

(فليس من الله في شيء) قال أبو حاتم السجستاني كاف ووافقه أبو بكر بن الأنباري <sup>(٣)</sup> ولم يعن النظر، وأظنّه قلده وكان يتحامل على أبي حاتم ويسلك معه ميدان التعصّب، تغمّداً الله وإيّاهم برحمته، ولعلّ وجه هذا الوقف أنّه رأى الجملة مركّبة من الشرط والجزاء وهو قوله: (ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء) استأنف بعده (إلّا) على معنى إلّا أن يكون الخوف يحمله عليه، فعلى هذا التأويل يسوّغ الوقف على (شيء)، وأجاز الابتداء بـ (إلّا) هنا، وفيه ضعف؛ لأنّ (إلّا) حرف استدراك يستدرك بها الإثبات بعد النفي، أو النفي بعد الإثبات، فهي متعلّقة بما قبلها في جميع الأحوال <sup>(٤)</sup>.

(١) يقصد الأشموني أنّ ابن الأنباري قد نقل عن أبي حاتم بأنّ الوقف على (فأحياكم) تام وهذا نقل غير صحيح لأنّ النّحاس و الدّاني قد نقلوا عن أبي حاتم أنّ الوقف قد تمّ على قوله (ثم يميتكم).

(٢) قسم التّحقيق (١٣٢، ١٣٣، ١٣٤).

(٣) الإيضاح (٥٧٣/٢).

(٤) قسم التّحقيق (٣٠٢).

ونقل النَّحَّاس [ت:٣٣٨هـ] قول أبي حاتم ولم يعلِّق عليه، ويبدو أنه قد وافقه<sup>(١)</sup>. وكذلك الأمر عند أبي عمرو [ت:٤٤٤هـ]، فقد ذكر أنّ الوقف كاف واعتمد محقق كتاب المكتفى الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي على قول الأشموني في إثبات خطأ أبي حاتم وأبي عمرو<sup>(٢)</sup>.

(٤) ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة: ١٤]

قال النَّحَّاس: الوقف على (آمننا) صالح<sup>(٣)</sup>. وقال الأشموني: ليس بوقف؛ لأنّ الوقف عليه يوهم غير المعنى المراد، ويثبت لهم الإيمان وإنما سمّوا النطق باللسان إيماناً وقلوبهم معرضة تورية منهم وإيهاماً والله سبحانه وتعالى أطلع نبيّه على حقيقة ضمائرهم وأعلمه أنّ إظهارهم للإيمان لا حقيقة له وأنه كان استهزاء منهم<sup>(٤)</sup>.

إضافة إلى مواضع كثيرة خالف فيها الأشموني الأئمة في الوقف والابتداء قبله، ولكن دون أن يذكر ذلك صريحاً.

وقد أثبت ذلك في قسم التحقيق في الحواشي. ولم يقتصر كتاب الأشموني على مخالفة رأي من سبقه، بل إنّه في كثير من الأحيان قد يوافق رأياً من الآراء التي سبقته ويرجّح هذا الرأي على بقية الآراء داعماً قوله بالأدلة النَّحْوِيَّة أو بأقوال من التفاسير أو بقراءات قرآنية. والأمثلة على ذلك كثيرة:

(١) القطع والانتناف (١٢٣).

(٢) المكتفى (١٩٩).

(٣) القطع والانتناف ص (٥٠).

(٤) قسم التَّحْقِيق (١١٥) [البقرة: ٢: ١٤].

﴿ يَلِيَّتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ﴿٧٣﴾ ﴿ فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ﴾ [النساء ٤: ٧٣، ٧٤] قال ابن الأنباري (فوزاً عظيماً) تام (١) وقال النحاس: هو وقف حسن (٢) وقال أبو عمرو هو وقف تام (٣). قال الأشموني (فوزاً عظيماً) تام للأمر بعده (٤).

﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ﴿١٣٦﴾ ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَبِيرِ وَالضَّعِيفِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ﴿١٣٧﴾ ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ﴿١٣٨﴾ ﴿ أُولَٰئِكَ جَزَاؤُهُمْ مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾ [آل عمران ٣: ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦]

قال النحاس الوقف على (وهو يعلمون) حسن والتمام (ونعم أجر العاملين) (٥)، وقال أبو عمرو: الوقف على (وهو يعلمون) تام (٦) قال الأشموني: (وهو يعلمون) تام؛ إن جعل (الذين ينفقون) الأول نعتاً أو بدلاً، والثاني عطفاً عليه. وليس بوقف؛ إن جعل (أولئك) خبر (الذين) للفصل بين المبتدأ والخبر بالوقف (٧) ويؤيد قول الأشموني ما قاله أبو البقاء العكبري [ت: ٦١٦هـ] في إعراب هذه الآية، حيث قال: (الذين ينفقون) يجوز أن يكون صفة للمتقين و (الذين إذا فعلوا) يجوز أن يكون معطوفاً على (الذين ينفقون). ويجوز أن يكون مبتدأ وجملة (أولئك جزاؤهم مغفرة) خبر لـ (الذين) (٨).

(١) الإيضاح (٥٩٩/٢).

(٢) القطع والانتناف (١٥٤).

(٣) المكتفى (١٢٢).

(٤) قسم التحقيق (٤٢٥) [النساء ٤: ٧٣، ٧٤].

(٥) القطع والانتناف (١٣٥).

(٦) المكتفى (٢١٠).

(٧) قسم التحقيق (٣٦٣) [آل عمران ٣: ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦].

(٨) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. تأليف أبي البقاء العكبري (١٣٦). راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي. المكتبة العصرية المصرية - صيدا - بيروت ط (٢٠٠٢ م).

واتفق الأشموني في كثير من مواضع الكتاب مع الأئمة قبله. ومن البديهي الاتفاق في مسائل هذا العلم وهو أغلب هذه المواضع يفصل ويشرح لماذا كان الوقف على هذا الشكل ومن ذلك.

﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ قال ابن الأنباري: الوقف على (بالآخرة) قبيح؛

لأنّ الباء صلة (يوقنون) <sup>(١)</sup> وقال الأشموني: لا يوقف على (بالآخرة)؛ لأنّ الباء من صلة (يوقنون)، وموضع (بالآخرة) نصب بالفعل بعدها وقدم الجار اعتناءً به، أو للفاصلة. وتقديم المفعول على الفعل يقطع النظم وتقدير الكلام: وهم يوقنون بالآخرة <sup>(٢)</sup>.

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَتَقَوْمِ إِيَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْعِجَلَ فَتَوَبُوا إِلَيَّ بَارِكُمْ فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ

حَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٢: ٥٤] قال أبو عمرو: الوقف على ( عند

بارئكم) كاف <sup>(٣)</sup>. قال الأشموني: (عند بارئكم) كاف، إنّ كانت الفاء في قوله (فتاب) متعلّقة بمحذوف،

أي: فامتثلتم وفعلتم فتاب عليكم، أو قُتلتم فتاب عليكم <sup>(٤)</sup>. ويؤيد قول الأشموني ما قاله السمين (فتاب

عليكم) في الكلام حذف، وهو ففعلتم ما أمرتم به من القتل فتاب عليكم <sup>(٥)</sup>.

كما أنه قد تفرّد في الحديث عن بعض الوقوف و الابتداءات التي لم يذكر فيها من قبله شيئاً، وفي

كثير من الأحيان يشرح سبب الوقف أو الابتداء ومن ذلك: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا

يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢: ٨٨] (بكفرهم) ليس بوقف، إنّ نصب قليلاً حالاً من فاعل (يؤمنون)، أيّ فجمعاً

قليلاً يؤمنون، أيّ: المؤمن منهم قليل <sup>(٦)</sup>. والوقف على (بكفرهم) جائز إنّ نصب بمصدر محذوف

<sup>(١)</sup> الإيضاح (٤٩٢/١).

<sup>(٢)</sup> قسم التحقيق (١٠١).

<sup>(٣)</sup> المكتفى (١٦٤).

<sup>(٤)</sup> قسم التحقيق (١٤٦).

<sup>(٥)</sup> الدر المصون (٢٢٨/١، ٢٢٩).

<sup>(٦)</sup> قاله ابن عباس. البحر المحيط (٤٨٤/١).

أيّ فإيماناً قليلاً يؤمنون<sup>(١)</sup>، أو نصب صفة لزمان محذوف، أيّ: فرماناً قليلاً يؤمنون<sup>(٢)</sup>.  
وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى الموجودة في كتاب الأشموني وقسم التحقيق يثبت ذلك.

### خلاصة:

ومما تقدّم نجد أنّ كتاب الأشموني وعلى الرغم من الفترة الزمنية المتأخرة التي ألف فيه يبقى كتاباً جامعاً شاملاً يحوي الكثير من المسائل الهامة في مجال الوقف والابتداء. فقد استعرض المؤلف كتب وأقوال السابقين. ودقق فيها النظر وأضاف عليها الكثير مستشهداً بما لديه من علم وفير في النحو والتفسير والقراءات. وما يدلّ على قيمة الكتاب إقبال المتأخرين على دراسته، وطباعته أكثر من مرّة. وهناك بعض الرسائل التي ألفت في الوقف والابتداء حديثاً قد جعلت من كتاب منار الهدى مصدراً أساسياً لها في الشرح والتفصيل والاستدراك والترجيح. وفي كلّ ما ذكرناه دليل على قيمة هذا الكتاب وشهرته.

(١) قاله قتادة . البحر المحيط (٤٨٥/١).

(٢) ينظر البحر المحيط (٤٨٤/١، ٤٨٥)، الدر المصون (٢٩٦/١، ٢٩٧).



### ثالثاً: شواهد الكتاب:

ذكر الأشموني كثيراً من الشواهد القرآنية والنحوية والشعرية والأحاديث الشريفة، وذلك لأجل توضيح بعض المعاني أو تفسيرها وبيان ما كان غامضاً منها، والاستعانة بها لدعم رأيه وما يذهب إليه من مذاهب مختلفة في الوقف أو النحو أو التفسير. وهذه أمثلة مختلفة على كل نوع من هذه الأنواع:

#### (١) القرآن الكريم:

فقد استعان بالقرآن الكريم من أجل أن يستشهد به على صحة ما يذهب إليه، سواء كان ذلك في النحو والإعراب أو في التفسير. ومن ذلك ﴿الْمَ ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ٢: ١٠٢] (آلم) ليست وقفاً؛ إن جعل (ذلك) مبتدأً ثانياً والكتاب خبره، والجملة خبر (آلم) وأغنى الربط باسم الإشارة وفيه نظر من حيث تعدد الخبر وأحدهما جملة لكن الظاهر جوازه كقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه ٢٠: ٢٠]؛ إن جعل (تسعى) خبراً، وأما إن جعل صفة فلا (١).

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران ٣: ٧] (الكتاب) ليس بوقف؛ لأن قوله (منه آيات) متعلق به كتعلق الصفة بالموصوف، و (آيات محكمات) متعلق ب (منه) على معنى من الكتاب آيات محكمات ومنه آخر متشابهات. ولو جاز هذا الوقف لجاز أن يقف على قوله ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى﴾ [الأعراف ٧: ١٥٩] ولا يقول هذا أحد؛ لأنهم يشترطون لصحة الوقف صحة الوقف على نظير ذلك الموضع (٢). ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [١٣٣] لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ

(١) قسم التحقيق (٩٦).

(٢) قسم التحقيق (٢٨٥).

وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿ [ النساء ٤: ١٢٢، ١٢٣ ] (قيلاً) تام؛ إن جعل (ليس بأمانيكُم) مخاطبة للمسلمين مقطوعاً عما قبله مستأنفاً، وإن جعل مخاطبة الكفار الذين تقدّم ذكرهم كان الوقف حسناً، وبكلا القولين قال أهل التفسير، فمن قال إنّه مخاطبة المسلمين مسروق. قال احتجّ المسلمون وأهل الكتاب فقال المسلمون نحن أهدى منكم. فقال تعالى: (ليس بأمانيكُم ولا أمانيّ أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجز به) ومن قال إنّه مخاطبة الكفار وأنه متّصل بما قبله مجاهد. قال مشركو العرب لن نعذب ولن نبعث. وقال أهل الكتاب ﴿ مَحْنُ آبَتُوا اللَّهَ وَأَحْبَبُوهُ ﴾ [ المائدة ١٨: ٥ ] و ﴿ لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَكِيَامًا مَعْدُودَةً ﴾ [ البقرة ٢: ٨٠ ] وديننا قبل دينكم ونبينا قبل نبيكم واختار هذا القول محمد بن جرير ليكون الكلام متّصلاً ببعضه ببعض، ولا يقطع ما بعده عما قبله إلا بحجة قاطعة. قاله النكزاي (١).

### (٣) شواهد الحديث الشريف:

استشهد الأشموني بالأحاديث النبوية في باب تفسير آية، أو شرح معنى غامض، أو تأكيد حكم فقهي دون أن يشير إلى صحّة هذا الحديث أو ضعفه. وقد بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها الأشموني في مقدّمة كتابه فقط أكثر من عشرين حديثاً، منها ما بيّن فيه أهمية الوقف والابتداء، ومنها ما يؤكّد فيه فضل قراءة القرآن وتعلّمه وإعرابه ومن ذلك: قال رسول الله ﷺ تعلّموا القرآن واتلوه فإنكم تؤجرون فيه بكل حرف عشر حسنات، أما إنني لا أقول (ألم) حرف، ولكن ألف ولام وميم ثلاثون حسنة (٢). وبلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها في القسم الثاني من كتابه في القسم الخاص بي (الفاحة - البقرة - آل عمران - النساء) أكثر من خمسة عشر حديثاً، وقد استشهد بها في باب تفسير آية، أو شرح معنى

(١) قسم التحقيق (٤٤٧، ٤٤٨).

(٢) قسم التحقيق (٧٦).

غامض، أو تأكيد حكم فقهي دون أن يشير إلى صحّة هذا الحديث أو ضعفه ومن أمثلة ذلك: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة ٢: ٢٤٣]، (حذر الموت) ليس بوقف لوجود الفاء. وفي الحديث: " إذا سمعتم أنّ الوباء بأرض فلا تقدموا عليها، وإن وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا منها فراراً منه " وفهم من قوله (فراراً منه) أنّه لو كان الخروج لا على وجه الفرار، بل لحاجة فإنّه لا يكره. وهذه الآية نزلت في قوم فرّوا من الطّاعون وقالوا نأتني أرضاً لا نموت فيها ..... الخ<sup>(١)</sup>.

﴿ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتُمُهُمْ فَيَنْقَلِبُوا ظَٰلِمِينَ ﴾ [آل عمران ٣: ١٢٧، ١٢٨] الوقف على (خائبين) تام؛ إن جعل (أو يتوب عليهم) عطفاً على (شيء)، أي ليس لك من الأمر شيء أو من أن يتوب عليهم، فليس منصوباً بما قبله. وإنما كان تاماً لاختلاف نزول الآيتين في غزوتين؛ لأنّ من أوّل القصة إلى (خائبين) نزل في غزوة بدر. ومن قوله (ليس لك من الأمر شيء) إلى (ظالمون) نزل في غزوة أحد وبينهما مدّة. روي عن أنس بن مالك أنّه قال: (لما كان يوم أحد كسرت رباعية النبي ﷺ وشجّ وجهه فجعل الدم يسيل على وجهه ورسول الله ﷺ يمسح الدّم عن وجهه وهو يقول: كيف يفلح قوم خضبوا وجه نبيّهم بالدّم وهو يدعوهم إلى الله، فأنزل الله ليس لك من الأمر شيء)<sup>(٢)</sup>.

﴿ فَإِنِ أَتَيْتَ بِفَنْحَشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النساء ٤: ٢٥]. (خير لكم) حسن، أي وصبركم عن نكاح الإماء

(١) قسم التّحقيق (٢٤٧).

(٢) قسم التّحقيق (٣٥٩، ٣٦٠).

خير لكم لنلاً يرقّ ولدكم وبيئتل. وفي سنن ابن ماجة من حديث أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:  
"من أراد أن يلقى الله طاهراً مطهراً فليتزوّج الحرائر" (١).

### (٣) شواهد الشعرية:

أورد الأشموني في كتابه منها ما يقارب ستين بيتاً ويمكن تقسيمها إلى مجموعات:

- المجموعة الأولى: ذكر الأشموني أبياتاً تبين حكم الوقف والابتداء على مواضع معينة من

كتاب الله ومن ذلك ما نسب لابن الجزري:

مغلولةٌ فلا تُكُنْ بِوَأَقِفِ	فإنه حرامٌ عند الواقِفِ
ما لم يكن قد ضاق منك النفس	فإن تُكُنْ تُصغى فأنت القَبَسِ
ولا على إنا نصارى قألوا	أيضاً حرامٌ فاعرفن ما قألوا
ولا على المسيح ابن الله	فلا تقِفْ واستعدن بالله

ومنها أيضاً ما أشار إليه السيوطي:

حُكْمٌ بلى في سائر القرآن	ثلاثة عن عابد الرحمن
أعني السيوطي جامع الإتقان	عن عصابة التفسير والبرهان
فالوقف في سبغ عليها قد منع	لما لها تعلق بما جمع

- المجموعة الثانية: ذكر الأشموني أبياتاً تخدم الغرض الذي يتحدث عنه ولا تخدم اللغة و النحو.

ومنها:

أولئك آباي فجنني بمثلهم	إذا جمعتنا يا جرير المجمع (٤)
-------------------------	-------------------------------

(١) قسم التحقيق (٤٠٨، ٤٠٩).

(٤) قسم التحقيق (١١).

ومنها قول الطرطوشي:

يا أيُّها الملكُ الذي جُودُهُ      يطلُّبه القاصِدُ والرَّاعِبُ  
 إنَّ الذي شُرِّفَتْ من أجله      يزعمُ هذا أنه كاذِبُ<sup>(١)</sup>

ومنها قول الإمام علي:

النَّاسُ مِنْ جِهَةِ التَّمَثِيلِ أَكْفَاءُ      أبوهُمُ آدَمُ وَالْأُمُّ حَوَاءُ<sup>(٢)</sup>

• المجموعة الثالثة: وفيها أكثر أبيات الشعر التي تخدم اللغة والنحو وقد تميّزت الشواهد التي

أوردها بأنها تنتمي لحقبة الاحتجاج النحوي ومعظمها لشعراء يحتج بشعرهم كامرئ القيس وزهير وجريير وغيرهم. وكان يذكر أسماء الشعراء حيناً، ويهملها حيناً آخر. وأورد الشواهد كاملة وقد يورد جزءاً من البيت أو شطراً منه اكتفاءً بموضع الشاهد فيه وهذه أمثلة على ذلك:

يا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ عَدَا      مَتَقَلِّدًا سَيفًا ورُمُحًا<sup>(٣)</sup>  
 عَفَّتْهَا تَيْبًا وَمَاءً بَارِدًا      حَتَّى عَدَّتْ هَمَّالَةَ عَيْنَاهَا<sup>(٤)</sup>  
 فَقَالَتْ يَمِينُ اللَّهِ مَالِكُ حِيَلَةٍ      وما إن أرى عنك الغواية تَنْجَلِي<sup>(٥)</sup>  
 يا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنَا إِلَى قَدَمِ      ولا حبالٍ مُحِبٍِّّ واصلٍ تَصِلُ<sup>(٦)</sup>  
 أين تَضْرِبُ بِنَا العُدَاةَ تَجِدُنَا      .....<sup>(٧)</sup>

(١) قسم التحقيق ( ٣٥٦ ).

(٢) قسم التحقيق ( ٤٠٧ ).

(٣) قسم التحقيق ( ١٠٨ ).

(٤) قسم التحقيق ( ١٠٩ ).

(٥) قسم التحقيق ( ٦٣ )، ( ٩٤ ).

(٦) قسم التحقيق ( ١٢٨ ).

(٧) قسم التحقيق ( ١٨١ ).

## رابعاً: مصادر الكتاب:

لم يذكر الأشموني جميع الكتب التي نقل عنها، بل كان يذكر بعضها وهي قليلة ويكتفي بذكر الأعلام الذين نقل عنهم من دون أن يذكر كتبهم. لكن القارئ يستطيع أن يتبين أغلب الكتب التي نقل عنها من خلال الأعلام الذين ذكرهم، وما اشتهر به كل علم. ويمكن تصنيف المصادر التي اعتمد عليها الأشموني في كتابه سواء التي صرح بها أو التي لم يصرح بها حسب الموضوعات التي تنتمي إليها.

على الشكل التالي:

- مصادر الوقف والابتداء.
- مصادر النحو والصرف.
- مصادر التفسير وعلوم القرآن.
- مصادر إعراب القرآن الكريم.
- مصادر القراءات.
- مصادر اللغة.

### أ- مصادر الوقف والابتداء:

إن الصلة وثيقة بين كتاب منار الهدى وكتب الوقف والابتداء التي وجدت قبله. وكيف يمكن إنكار هذه الصلة؟ وقد صرح الأشموني في مقدمته بأهم من ألف في هذا العلم حيث قال: واشتهر هذا الفن عن جماعة من الخلف، وهم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني القارئ [ت: ١٦٩هـ]، وعن صاحبه يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري [ت: ٢٠٥هـ]، وعن أبي حاتم السجستاني [ت: ٢٥٥هـ]، وعن محمد بن عيسى [ت: ٢٥٣هـ]، وأحمد بن موسى [ت] أواخر القرن الخامس للهجرة، وعن علي بن حمزة الكسائي [ت: ١٨٩هـ]، وعن القراء الكوفيين، وعن الأخفش سعيد [ت: ٢١٥هـ]، وعن أبي عبيدة معمر بن المثنى [ت: ٢١٠هـ]، وعن الدبئوري [ت: ٢٨٩هـ]، وعن أبي محمد الحسن بن علي العماني [ت: ٥٠٠هـ]، وعن أبي عمرو الداني [ت: ٤٤٤هـ]، وعن السجاوندي [ت: ٥٦٠هـ]، وعن أبي جعفر

يزيد بن القعقاع [ت: ١٣٠هـ] <sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> قسم التحقيق (٩، ١٠، ١١).

ومن الكتب التي عاد إليها الأشموني:

١. كتاب المقاطع والمبادئ لأبي حاتم السجستاني: الذي اعتمد عليه الأشموني أكثر من مرة. وقد أكد

الأشموني في ثنايا كتابه أن أبا حاتم هو الإمام المقتدى به في هذا الفن. وهكذا نرى اسم أبي حاتم يتردد كثيراً في كتاب منار الهدى دون أن يشير الأشموني إلى كتابه. ولكن لم يعرف عن أبي حاتم غير هذا الكتاب في الوقف والابتداء. كما أن أكثر آراء أبي حاتم منثورة في كتاب القطع والانتناف للنحاس، والإيضاح لابن الأنباري.

ومن الآراء التي نقلها الأشموني عن أبي حاتم:

﴿ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَىٰ التَّوَسُّعِ قَدْرَهُ، وَعَلَىٰ الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ، مَتَّعَابًا بِالمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَىٰ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة ٢: ٢٣٦] قال الأشموني: (على

المقتر قدره) حسن عند أبي حاتم، إن نصب متاعاً على المصدر بفعل مقدر وأنه غير متصل بما يليه من الجملتين، وليس بوقف إن نصب على الحال من (الواو) في (ومتَّعوهنَّ)<sup>(١)</sup>.

وقد يذكر الأشموني رأيه في المسألة ثم ينقل خلافه عن أبي حاتم كقوله: ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَىٰ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ ﴾ [آل عمران ٣: ١٩٥] قال الأشموني (أو أنثى) كاف. وقال أبو حاتم تام<sup>(٢)</sup>.

وفي بعض الأحيان يذكر رأيه ورأي أبي حاتم ويذكر آراء أخرى ومن ذلك:

﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ، فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا مِنِّي إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران ٣: ١٧٥] (يخوِّف أولياءه) كاف،

وتام عند أبي حاتم. قال: لأنَّ المعنى يخوِّف النَّاسَ أَوْلِيَاءَهُ، أو يخوِّفونكم أولياءه أو بأوليائه.

وقال غيره: بل الوقف على قوله (فلا تخافونهم). وقال نافع [ت: ١٦٩هـ] بل الوقف على (وخافون)

(١) قسم التَّحْقِيقِ (٢٤٣).

(٢) قسم التَّحْقِيقِ (٣٨٧).

قاله النَّكَزَاوِي (١) وفي بعض المواضع يدافع عن رأي أبي حاتم ويبين بأن الأئمة قد أخطؤوا النقل عنه ولم يفهموا كلامه. ومن ذلك: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة ٢: ٢٨] قال الأشموني (فأحياكم): كاف عند أبي حاتم على أن ما بعده مستأنف. وقيل: (ثم يميتكم) ليس مستأنفاً، وقال أبو حاتم: مستأنف، وإنّ (ثم) لترتيب الأخبار، أيّ ثم هو يميتكم، وإذا كانت كذلك كان ما بعدها مستأنفاً، وقد خطأ ابن الأنباري [ت: ٣٢٨هـ] أبا حاتم واعترض عليه اعتراضاً لا يلزمه، ونقل عنه أنّ الوقف على قوله (فأحياكم) (٢) فأخطأ في الحكاية عنه ولم يفهم عن الرجل ما قاله. وقوله: إنّ القوم لم يكونوا يعترفون بأنهم كفار ليس بصحيح، بل كانوا مقرّين بالكفر مع ظهور البراهين والحجج ومعابنتهم إحياء الله البشر مع النطف ثم إماتته إياهم (٣).

وقد ينقل رأي أبي حاتم ويخطئه مع تعليقه لذلك: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَةً وَيُحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران ٣: ٢٨] (فليس من الله في شيء) قال أبو حاتم السجستاني كاف، ووافقه أبو بكر بن الأنباري ولم يعن النظر، وأظنه قلده، وكان يتحامل على أبي حاتم ويسلك معه ميدان التعصب، تغمدنا الله وإياهم برحمته. ولعلّ وجه هذا الوقف أنّه رأى الجملة مركّبة من الشرط والجزاء، وهو قوله:

(١) قسم التحقيق (٣٨١).

(٢) يقصد الأشموني أن ابن الأنباري قد نقل عن أبي حاتم أنّ الوقف على قوله (فأحياكم) تام ينظر الإيضاح (١/٥١٠).

(٣) قسم التحقيق (١٣٢، ١٣٣، ١٣٤).



(ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء) استأنف بعده (إلا) على معنى إلا أن يكون الخوف يحمله عليه، فعلى هذا التأويل يسوغ الوقف على (شيء) وأجاز الابتداء بـ (إلا) هنا وفيه ضعف؛ لأن (إلا) حرف استدراك يستدرك بها الإثبات بعد النفي، أو النفي بعد الإثبات. فهي متعلقة بما قبلها في جميع الأحوال. واستشهد الأشموني على صحة قوله بأقوال أبي العلاء الهمداني [ت: ٥٦٩هـ] وابن مقسم [ت: ٣٥٤هـ] في الاستثناء<sup>(١)</sup>.

(١) قسم التحقيق (٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦).

ومن هذه الكتب :

٢. كتاب وقف التمام للإمام نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أحد القراء السبعة [ت: ١٦٩ هـ] والكتاب

ليس بين أيدينا. ولكنّ الأشموني قد نقل عنه وقد اعتمد عليه في ذكر الوقوف التي لم ترد إلا عن نافع

ومن ذلك: ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ لَهُمُ الطَّاغُوتُ

يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة ٢: ٢٥٧] قال الأشموني

(الطاغوت) حسن عند نافع (١).

وقد يذكر رأي نافع في المسألة مع تعليقه لها ومن ذلك: ﴿ وَلَنَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوٰةٍ وَمِنَ الَّذِينَ

أَشْرَكُوا يُوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [البقرة ٢: ٩٦] قال الأشموني (على حياة) تام عند نافع؛ لأنّ قوله (يودّ

أحدهم) عنده جملة في موضع الحال من قوله (ومن الذين أشركوا) ويجوز أن يكون (ومن الذين

أشركوا) في موضع رفع خبراً مقدماً تقديره: ومن الذين أشركوا قوم يودّ أحدهم لو يعمر ألف سنة

فعلى هذا يكون الوقف على (حياة) تاماً. ثم قال الأشموني: والأكثر على أنّ الوقف على (أشركوا) (٢).

وقد يذكر رأيه ثم يذكر رأي نافع ومن ذلك: ﴿ فَإِن خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِلُوا فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آدَتُكُمْ أَلَّا

تَعُولُوا ﴿٣﴾ وَءَاتُوا الْيَسَاءَ صِدْقَتِهِنَّ فَحِلَّةٌ ﴾ [النساء ٤: ٣، ٤] قال الأشموني: (ألا تعولوا) كاف لا ابتداء حكم آخر.

وقال نافع: تام وهو رأس آية (٣).

وقد ينقل رأي نافع من كتب أخرى ويعلق عليه. ومن ذلك: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ

مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ [آل عمران ٣: ٧] قال الأشموني: نقل بعضهم أنّ الوقف عند نافع على (منه) (٤)

ولم يذكر له وجهاً ووجهه والله أعلم أنّه جعل الضمير في (منه) كناية عن الله، أيّ هو الذي أنزل عليك

(١) قسم التحقيق (٢٥٦).

(٢) قسم التحقيق (١٦٨، ١٦٩).

(٣) قسم التحقيق (٣٩٥).

(٤) نقل ذلك النحاس. القطع والانتفاف (١١٧).

الكتاب من عنده فيكون (منه) بمعنى (من عنده) ثم يبتدئ (آيات محكمات)، أي: هو آيات محكمات<sup>(١)</sup> وفي كثير من الأحيان يذكر رأي نافع ثم يذكر مخالفة الأئمة له ومن ذلك: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْتَهُمُ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوَقَّيْتَ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [آل عمران ٣: ٢٥] قال الأشموني: (لا ريب فيه) جائز. وقال نافع تام، وخولف في هذا؛ لأن ما بعده معطوف على الجملة قبله، فهو من عطف الجمل. وهذا الكلام نقله الأشموني من كتاب القطع والانتناف للنحاس<sup>(٢)</sup>.

ومنه أيضاً: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ كَفَرُوا﴾ قال الأشموني: (وما كفر سليمان) قال نافع وجماعة تام. وقال أبو عمرو ليس بتام ولا كاف بل حسن<sup>(٣)</sup> وعلى كل قول فيه البداءة بـ (لكن)، وهي كلمة استدراك يستدرك بها الإثبات بعد النفي، أو النفي بعد الإثبات، وواقعة بين كلامين متغايرين فما بعدها متعلق بما قبلها استدراكاً وعطفاً<sup>(٤)</sup>.

٣. كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لابن الأنباري [ت: ٣٢٨هـ] وهو من الكتب المهمة في هذا المجال وقد اعتمد عليه الأشموني في مسائل تتعلق بالوقف أو النحو أو التفسير وفي أغلب الأحيان كان يصرح باسمه عندما يذكر له رأياً ومن ذلك:

﴿وَإِذَا حَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة ٢:

١٥، ١٤] قال أبو حاتم السجستاني [ت: ٢٥٥هـ] لا أحب الابتداء بقوله (الله يستهزئ بهم) حتى أصله بما قبله. وقال أبو بكر بن الأنباري ولا معنى لهذا الذي ذكره؛ لأنه يحسن الابتداء بقوله: (الله يستهزئ

بهم) على معنى الله يجهلهم ويخطئ فعلهم، وإنما فصل (الله يستهزئ بهم) ولم يعطفه على (قالوا)

(١) قسم التحقيق (٢٨٥).

(٢) قسم التحقيق (٣٠١)، القطع والانتناف (١٢٣).

(٣) المكتفى (١٦٩).

(٤) قسم التحقيق (١٧١).

لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم في حال خلّوهم إلى شياطينهم وليس الأمر كذلك<sup>(١)</sup>.

وقد يذكر رأي ابن الأنباري ويخالفه مع تعليقه لذلك ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة ٢: ١٠] قال الأشموني (في قلوبهم مرض) صالح. وقول ابن الأنباري حسن، ليس بحسن لتعلق ما بعده به؛ لأنّ الفاء للجزاء فهو توكيد<sup>(٢)</sup>.

٤. كتاب القطع والانتناف لأبي جعفر النحاس [ت: ٣٢٨هـ]: اعتمد الأشموني على هذا الكتاب اعتماداً كبيراً إذ نقل عنه آراء كثيرة، سواء كان الرأي للنحاس أو لأعلام نقل عنهم النحاس. فكتابه يعدّ جامعاً لآراء كثير من الأئمة في الوقف والابتداء والذين لم تصلنا كتبهم، كنافع [ت: ١٦٩هـ]، والأخفش [ت: ٢١٥هـ]، وأبي حاتم [ت: ٢٥٥هـ]، ويعقوب [ت: ٢٠٥هـ]، وأحمد بن جعفر [ت: ٣٣٦هـ]، وغيرهم. ولم يصرّح الأشموني باسم النحاس إلا في عدّة مرّات. ومن المواضع التي صرّح بها الأشموني باسم النحاس معتمداً على رأيه في مسألة ما ﴿ إِنْ يَمَسُّكُمْ فَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْآيَاتُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءً وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ [آل عمران ٣: ١٤٠] قال الأشموني: (فرح مثله) حسن، ومثله (بين الناس) على أنّ (اللام) في (وليعلم) متعلّقة بـ (نداولها) المحذوف بتقدير (وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء نداولها بينكم) وليس بوقف؛ إنّ جعلت اللام متعلّقة بـ (نداولها) الظاهر. قاله أبو جعفر ونقله عنه النكزاوي<sup>(٣)</sup>. ومن آراء العلماء التي كان ينقلها عن القطع والانتناف دون أن يصرّح بذلك ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْتَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ﴾ [آل عمران ٣: ٢٥] قال الأشموني (لا ريب فيه) جائز.

(١) الإيضاح (٤٩٨/١)، قسم التّحقيق (١١٦، ١١٥).

(٢) قسم التّحقيق (١١٣). الإيضاح (٤٩٧/١).

(٣) قسم التّحقيق (٣٦٤)، القطع والانتناف (١٣٥).

وقال نافع تام، وخولف في هذا؛ لأن ما بعده معطوف على الجملة قبله، فهو من عطف الجمل<sup>(١)</sup>. وفي

القطع والانتناف (لا ريب فيه) قال نافع تم، وخولف في هذا؛ لأن (وفيت) معطوف على (جمعناهم)<sup>(٢)</sup>

٥. كتاب المكتفى لأبي عمرو الداني [ت: ٤٤٤ هـ]: عاد الأشموني إلى هذا الكتاب كثيراً، واستشهد بأقواله

في أكثر من مرة في بيان مسألة ما. ويمكن أن نقول: إن اعتماد الأشموني على أبي عمرو ونقله عنه

كان في سياقين اثنين:

الأول: عندما كان يصرح بنقله عن أبي عمرو. ومن ذلك: ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ

مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾ [البقرة: ٢: ٢٠] قال الأشموني (قاموا) حسن، وقال أبو عمرو كاف<sup>(٣)</sup>.

الثاني: ما كان ينقله بصيغة المبني للمجهول دون الإشارة إلى أبي عمرو بل يكتفي بالقول (وقيل كذا).

وأغلب المواضع التي ورد فيها (وقيل) في كتاب الأشموني كانت لأبي عمرو أو لرأي ذكره أبو عمرو

عن أحد ما. ومن ذلك: ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعَهَا أَذَى ﴾ [البقرة: ٢: ٢٦٣] قال الأشموني

(أذى) حسن، وقيل كاف<sup>(٤)</sup>. وفي المكتفى (أذى) كاف<sup>(٥)</sup>.

٦. كتاب علل الوقوف للإمام السجاوندي [ت: ٥٦٠ هـ]: ذكر الأشموني اسم السجاوندي في كل مرة عاد

فيها إلى كتابه واستعان به في توضيح مسائل تتعلق بالوقف والنحو معتمداً على رأيه في توضيح

المسألة. ومن ذلك: ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ [البقرة: ٢: ٢٥٧] قال الأشموني

(وليّ الذين آمنوا) ليس بوقف؛ لأن (يخرجهم) حال أو تفسير للولاية، والعامل معنى الفعل في (وليّ)

(١) قسم التحقيق (٣٠١).

(٢) القطع والانتناف (١٢٣).

(٣) قسم التحقيق (٢١).

(٤) قسم التحقيق (٢٦٢).

(٥) المكتفى (١٩٠).

أي الله يليهم مخرجاً لهم، أو مخرجين إلى النور. قاله السجاوندي (١).

وقد ينقل رأي السجاوندي ويشرحه ليخرج أكثر وضوحاً مشيراً إلى ذلك في نهاية حديثه. ومن ذلك:

﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيثًا ۖ وَإِذَا لَا تَأْتِنَهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ۗ وَلَهْدَيْنَهُمْ

صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ۗ ﴾ [النساء ٤: ٦٦، ٦٧، ٦٨] قال الأشموني (تثبيتاً) حسن. قال الزمخشري [ت: ٥٣٨هـ] و(إذا)

جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: وماذا يكون لهم بعد التثبيت؟ فقيل: وإذا لو ثبتوا لآتيناهم؛ لأن (إذا)

جواب وجزاء عليه، فلا يوقف على (تثبيتاً) ولا على (عظيماً)؛ لأن قوله و(إذا لآتيناهم ولهديناهم) من

جواب (لو). قاله السجاوندي مع زيادة للإيضاح (٢). وفي علل الوقوف: لا يوقف على (تثبيتاً) ولا على

(عظيماً)؛ لأن قوله (وإذا لآتيناهم) (ولهديناهم) من جواب (لو) (٣).

٧. كتاب الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء للنكزاوي [ت: ٦٨٣هـ] وهو من أكثر الكتب التي اعتمد

عليها الأشموني. ويمكن القول إن الأشموني قد اعتمد اعتماداً كبيراً على كتاب النكزاوي في نقله

لمسائل طوال تتعدد فيها الآراء ثم يشير في نهايتها للنكزاوي. وبما أن كتاب النكزاوي ليس بين أيدينا،

فقد أوردت الآراء والمسائل كما هي من منار الهدى. ومن ذلك: ﴿ وَمَنْ يَرْغَبْ عَن مَّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن

سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ۖ ﴾ [١٣٠] إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ

أَلْعَلَمِينَ ﴾ [البقرة ٢: ١٣١، ١٣٠] قال الأشموني (في الدنيا) حسن وليس منصوباً عليه، (الصالحين) أحسن

منه، وقيل كاف على أن العامل في (إذ) قال أسلمت، أي: حين أمره بالإسلام قال أسلمت، أو يجعل ما

بعده بمعنى اذكر إذ قال له ربه أسلم، وليس بوقف؛ إن جعل منصوب المحل من قوله قبله (ولقد

اصطفيناه في الدنيا) كأنه قال: ولقد اصطفيناه حين قال له ربه أسلم، فر(إذ) منصوب المحل؛ لأنه

(١) قسم التحقيق (٢٥٦)، علل الوقوف (٣٣٠/١) للإمام أبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي [٥٦٠هـ]. دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن عبد الله بن محمد العيدي. مكتبة الرشيد. الرياض. الطبعة الثانية (٢٠٠٦م).

(٢) قسم التحقيق (٤٢٢).

(٣) علل الوقوف (٤٢٥/٢).

ظرف زمان واختلفوا في قوله: إذ قال له ربّه أسلم متى قيل له ذلك أبعد النبوة أم قبلها؟ والصحيح أنّه كان قبلها حين أفلت الشمس فقال: إني بريء مما تشركون. وكان القول له إلهاماً من الله تعالى فأسلم لما وضحت له الآيات وأنته النبوة وهو مسلم. وقال قوم معنى قوله: إذ قال له ربّه أسلم، أي: استقم على الإسلام وثبتت نفسك، وكان القول بوحى وكان ذلك بعد النبوة. والله أعلم بالصواب. قاله النكزاي (١). وقد يستعين برأي النكزاي في تعليل نوع الوقف ومن ذلك: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ ۗ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّا بَعَدَ مَا أَرَيْنَكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنْكُمْ مَن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَّفَكُمُ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۗ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ ۗ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران ٣: ١٥٢] قال الأشموني (ما تحبون) حسن، مثله (الآخرة) لفصله بين (من عصى) و(من ثبت)، وقيل كاف (٢)؛ لأنّ الذي بعده مخاطبة للذين تقدّموا؛ لأنّ الذين عصوا ليس هم الذين صرفوا، والذين صرفوا هم الذين ثبتوا فأمرهم النبي ﷺ أن ينحازوا لينضمّ بعضهم إلى بعض قاله النكزاي (٣). وقد ينقل من كتابه بعض آراء الأئمة في الوقف والابتداء ومن ذلك: ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ۗ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا مِن كُفْرِكُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران ٣: ١٧٥] (يخوف أولياءه) تام عند أبي حاتم وقال غيره بل الوقف على قوله (فلا تخافوهم)، وقال نافع بل الوقف على (وخافون) قاله النكزاي (٤). وقد استعان به في التفسير أيضاً، ومن ذلك (أنفسهم) [النساء ٤: ٤٩] كاف، وقال الأخفش تام، وقيل ليس بتام؛ لأنّ ما بعده متصل به، والتفسير يدل على ذلك. قال مجاهد كانوا يقدّمون الصبيان يصلّون بهم، ويقولون هؤلاء أزكياء لا ذنوب لهم و (بل الله يزكي من يشاء) والله يزكي من يشاء بالتطهير. فبعض الكلام متّصل ببعض. قاله النكزاي (٥).

(١) قسم التّحقيق (١٩٠، ١٨٩).

(٢) وهو قول أبي عمرو المكتفى (٢١٢)، وما بعده هو للنكزاي في تعليقه لهذا الوقف.

(٣) قسم التّحقيق (٣٦٩).

(٤) قسم التّحقيق (٣٨١).

(٥) قسم التّحقيق (٤١٨).

٨. ومن الأئمة الذين تردّد اسمهم في كتاب الأشموني العلامة أبو العلاء الهمداني [ت: ٥٦٩هـ] وله كتابان

في هذا العلم، الأول: كتاب الهادي في معرفة المقاطع والمبادئ، والثاني: كتاب الوقف والابتداء. ولا

نعلم عن أيّ كتاب نقل الأشموني؛ لأنّ الكتابين ما يزالان مخطوطين ولم يطبعا بعد. وتنوّعت الآراء

التي نقلها الأشموني عن الهمداني فهو ينقل عنه في التفسير أحياناً ومن ذلك ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ

عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [النساء: ٤: ١٠١]

قال الأشموني من وقف على (كفروا) وجعلها آية مختصة بالسفر، معناه: خفتم أم لم تخافوا فلا جناح

عليكم أن تقصروا الصلاة في السفر. فقله (من الصلاة) مجمل، إذ يحتمل القصر من عدد الركعات

والقصر من هيئات الصلاة ويرجع في ذلك إلى ما صحّ في الحديث. انظر أبا العلاء الهمداني<sup>(١)</sup>.

وقد يذكر رأي أبي العلاء ويبيّن ضعفه ومثاله ذلك ﴿لَا يَغْرَنَّاكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ ﴿١٣٦﴾ مَتَعٌ قَلِيلٌ

ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيُئَسُّ الْمُهَادُ﴾ [آل عمران ٣: ١٩٧] قال الأشموني (في البلاد) كاف؛ لأنّ ما بعده خبر مبتدأ

محذوف أيّ هو متاع، أو مبتدأ محذوف الخبر أيّ تقلّبهم متاع قليل. وقال أبو العلاء الهمداني الوقف

على (قليل) ثم يبتدئ (ثم مأواهم جهنم)، وضَعَفَ للعطف بـ (ثم) إلاّ أنّه عطف جملة على جملة وهو

في حكم الاستئناف عند بعضهم<sup>(٢)</sup>.

وقد ينقل قولاً من كتاب الهمداني ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُتَفَقِينَ فِتْنَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ [النساء: ٤: ٨٨]

(فتنين) جائز عند أبي حاتم. قاله الهمداني<sup>(٣)</sup>.

٩. وهناك أيضاً الإمام السخاوي علي بن محمد أبو الحسن الهمداني السخاوي [ت: ٦٣٤هـ] وله كتاب

(علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء) وهو مخطوط لم يطبع بعد وقد نقل عنه الأشموني في خمسة

(١) قسم التحقيق (٤٤١).

(٢) قسم التحقيق (٣٨٨).

(٣) قسم التحقيق (٤٣٤).



مواضع ومن ذلك ما نقله عنه في قواعد وأحكام الوقف، قال السخاوي: ينبغي للقارئ أن يتعلم وقف جبريل فإنه كان يقف في سورة عمران عند قوله: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾ [آل عمران ٣: ٩٥] ثم يبتدئ ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [آل عمران ٣: ٩٥] والنبي ﷺ يتبعه..... الخ<sup>(١)</sup> ونقل عنه مراتب الوقف فقال: قال ابن الأنباري والسخاوي مراتبه تام وحسن وقبيح<sup>(٢)</sup> وقد يعتمد على رأيه في الرد على أحد الآراء، ومن ذلك: ﴿وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْدَهُمْ إِذَا عَلَّهُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة ٢: ١٧٧] قال الأشموني (وحيث البأس) كاف غير تام، وقال أبو حاتم السجستاني تام. قال السخاوي وما قاله خطأ؛ لأن قوله (أولئك الذين صدقوا) خبر وحديث عنهم، فلا يتم الوقف قبله<sup>(٣)</sup>.

١٠. كتاب المقصد لتلخيص ما في المرشد لأبي زكريا الأنصاري. لم يصرح الأشموني باسم كتاب الأنصاري ولكن كل ما نقله الأشموني وجدته في كتابه. والكتاب صغير جداً اكتفى فيه الأنصاري ببيان أنواع الوقف دون تعليل لهذه الوقوف غالباً. والكتاب محقق. وقد عرف أبو زكريا الأنصاري باسم شيخ الإسلام.

ومما نقله الأشموني عنه: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة ٢: ٨١] قال الأشموني: قال شيخ الإسلام (بلى) هنا وفي ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ﴾ [البقرة ١١٢: ٢] الوقف على (بلى) خطأ؛ لأن (بلى) وما بعدها جواب للنفي السابق قبلهما، وهو (لن) في قوله (لن تمسنا)، وفي الثاني ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة ٢: ١١١]<sup>(٤)</sup>.

(١) قسم التحقيق (٢٢).

(٢) قسم التحقيق (٢٥).

(٣) قسم التحقيق (٢١١).

(٤) قسم التحقيق (١٥٨)، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء (٩) لأبي زكريا الأنصاري. تحقيق

## ب- مصادر التفسير:

اعتمد الأشموني في التفسير على عدّة مصادر أبرزها (جامع البيان) للطبري والجامع لأحكام القرآن للقرطبي والمحرر الوجيز لابن عطية، وتفسير مجاهد، والكشاف للزمخشري، فمعظم الأقوال التي أوردها الأشموني للإمام علي وابن عباس وابن مسعود موجودة في هذه الكتب. ولم يصرّح الأشموني بمصادره في التفسير، وكان في بعض الأحيان يعود إلى مصادر علوم القرآن يقتبس منها، مثل البحر المحيط لأبي حيان، والدر المصون للسّمين الحلبي، وأحياناً يشير إلى هذه المصادر في نهاية قوله، وأحياناً أخرى لا يشير.

## ج- مصادر علوم القرآن:

اعتمد الأشموني على العديد من مصادر علوم القرآن في التّأويل والقراءات والوقف والابتداء والنحو. وأبرزها كتاب معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، والإتقان للإمام السيوطي، والمُفنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار لأبي عمرو الداني، وعاد قليلاً إلى مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج.

## (١) كتاب معاني القرآن للفراء:

كان الأشموني يبيّن رأي الفراء في المسألة من حيث الوقف والابتداء مبيناً اعتماد الفراء على التفسير ومن ذلك: ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا ﴾ [البقرة ٢: ٧١] قال الأشموني: قال الفراء لا يوقف على (ذلول)؛ لأنّ المعنى ليست بـ (ذلول) فلا تثير الأرض، فالمثيرة هي الذلول<sup>(١)</sup>.

وفي كثير من الأحيان يعرض رأي الفراء في إعراب الآية ثم يعتمد عليه في بيان صحة الوقف أو عدمه، ومن ذلك: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة ٢: ٢٦] قال الأشموني: (بعوضة) منصوبة على إسقاط بين، والتقدير ما بين بعوضة، فلما حذف (بين) أعربت بعوضة كإعرابها أنشد الفراء:

يا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنَا إِلَى قَدَمٍ      وَلَا حِبَالَ مُحَبٍِّ وَاصِلٍ تَصِلُ

أراد ما بين قرن إلى قدم. وعليه لا يصلح الوقف على (ما)؛ لأنّه جعل إعراب (بين) فيما بعدها ليعلم أنّ معناها مراد، (فبعوضة) في صلة (ما)<sup>(٢)</sup>.

وقد يذكر قول الفراء في المسألة ويذكر رأياً لعالم آخر دون أن يرجح بينهما ومن ذلك: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ﴾ [البقرة ٢: ١٨٥] قال الأشموني (ولا يريد بكم العسر) كاف على أنّ اللام في قوله (ولتكمّلوا العدة) متعلّقة بمحذوف، تقديره: وفعل هذا لتكمّلوا العدة، وهو مذهب الفراء، وقال غيره اللام متعلّقة بـ(يريد) مضمرة والتقدير: ويريد لتكمّلوا العدة قاله النكزاوي<sup>(٣)</sup>.

(١) قسم التحقيق (١٥٤).

(٢) قسم التحقيق (١٢٨)، معاني القرآن للفراء (٢١/١)، تأليف أبي بكر يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) عالم الكتب - بيروت ط١ (١٩٨٣م).

(٣) قسم التحقيق (٢١٦)، معاني القرآن للفراء (١١٣/١).

وقد يذكر رأي الفراء ويبيّن عدم صحّته ومن ذلك: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ  
 وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة ٢: ٢١٧] قال الأشموني  
 (أكبر عند الله) حسن، وقال الفراء (وصدّ) معطوف على (كبير) (١)، وردّ لفساد المعنى؛ لأنّ التقدير  
 عليه: قل قتال فيه كبير وقتال فيه كفر. قال أبو جعفر وهذا القول غلط من وجهين، أحدهما: أنّه ليس  
 أحد من أهل العلم يقول القتال في الشهر الحرام كفر، وأيضاً فإنّ بعده وإخراج أهله منه أكبر عند الله،  
 ولا يكون إخراج أهل المسجد منه عند الله أكبر من القتل (٢).  
 وكثيرة هي المرّات التي ذكر فيها الأشموني رأياً للفراء دون أن يشير إلى ذلك وقد أشرت في قسم  
 التحقيق في الحواشي إلى آراء الفراء التي اعتمد عليها الأشموني. وأغلب هذه الآراء كانت حين  
 يعرض الأشموني الوجوه التي قيلت في إعراب آية ما.

## ٢) معاني القرآن للأخفش:

أكثر الآراء التي أوردها الأشموني للأخفش كانت في الوقف والابتداء. فهو في كثير من الأحيان يكتفي  
 بذكر نوع الوقف كما قاله الأخفش، وفي أحيان أخرى يعرض رأيه مع تعليل الأخفش لهذا الرأي.  
 ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَنتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ﴾  
 [البقرة ٢: ١٤٠] قال الأشموني (أو نصارى) كاف على قراءة (أم تقولون) بالخطاب أو بالغيبة وقال  
 الأخفش تام على قراءة من قرأ (أم تقولون) بالخطاب؛ لأنّ من قرأ به جعله استفهاماً متصلاً بما  
 قبله (٣).

(١) معاني القرآن (١/١٤١).

(٢) قسم التحقيق (٢٣٤، ٢٣٣).

(٣) قسم التحقيق (١٩٧)، معاني القرآن للأخفش (١/١٥١). صنعه الأخفش الأوسط الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعدة  
 المجاشعي البلخي البصري المتوفى [٢١٥هـ]. حقّقه الدكتور: فائز فارس. الطبعة الثانية (١٩٨١م)

### ٣) كتاب الإِتقان في علوم القرآن للإمام السيوطي:

وأكثر ورود اسم هذا الكتاب كان في مقدمة الأشموني في القسم الأول من كتابه. فقد استعان الأشموني بكتاب الإِتقان في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بعلوم القرآن، وقد اقتبس منه أقوالاً لعلماء كالشافعي وابن برهان وأشار في نهاية حديثه إلى أنه من أراد البحر العذب في - علوم القرآن - فعليه بالإِتقان ففيه البحر العجائب<sup>(١)</sup>.

وقد استعان به في شرح بعض أنواع الوقوف ومن ذلك. قال الأشموني: وأما وقف البيان وهو أن يبيّن معنى لا يفهم بدونه كالوقف على قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ﴾ [يوسف ١٢: ٩٢] ثم بيتدى ﴿أَلْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [يوسف ١٢: ٩٢] بيّن الوقف على عليكم أن الظرف بعده متعلق بمحذوف، وليس متعلقاً باسم (لا)؛ لأنّ اسمها حينئذٍ شبيه بالمضاف فيجب نصبه وتنوينه. قاله في الإِتقان<sup>(٢)</sup>.

وقد يأخذ حديثاً من كتاب الإِتقان دون أن يعود إلى كتابه الأصلي ومن ذلك: قال الأشموني يكره اتّخاذ القرآن معيشة وكسباً. في تاريخ البخاري بسند صالح (من قرأ القرآن عند ظالم ليرفع منه لعن بكل حرف عشر لعنات) قاله السيوطي في الإِتقان<sup>(٣)</sup>.

(١) قسم التّحقيق (٥٢).

(٢) قسم التّحقيق (٣٢)، الإِتقان في علوم القرآن (٥٤٤/١) للحافظ جلال الدّين عبد الرحمن السيوطي المتوفّى (٩١١هـ). تقديم وتعليق الدّكتور مصطفى ديب البغا - دار ابن كثير - دمشق - بيروت ط١ (١٩٨٧م).

(٣) قسم التّحقيق (٥٦)، الإِتقان (٣٤٧/١).

وقد يقتبس منه بعض التفاسير ويشير إلى ذلك في نهاية حديثه ومن ذلك: ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنَّ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة ٢: ٢٦٠] قال الأشموني (قلبي) كاف، أي: ليصير له علم اليقين وعين اليقين. ومن غرائب التفسير ما ذكره (ابن فورك) في تفسيره في قوله (ولكن ليطمئن قلبي) أنّ السيّد إبراهيم عليه السلام كان له صديق وصفه بأنّه قلبه، أي: ليسكن هذا الصديق إلى هذه المشاهدة إذا رآها عياناً. قاله السيوطي في الإتيان<sup>(١)</sup> إضافة إلى مواضع أخرى كثيرة ذكر فيها الأشموني أقوالاً وآراء وشروحات استفاد في توضيحها من كتاب الإتيان. وقد جعلتُ هذا الكتاب مصدراً أساسياً في توضيح الكثير من المسائل التي ذكرها الأشموني في القسم الأول من كتابه في المقدمة.

٤) كتاب المقنع في رسم مصاحف الأمصار لأبي عمرو الداني [ت: ٤٤٤هـ]: عاد الأشموني إلى هذا الكتاب أكثر من مرّة معتمداً عليه في توضيح رسوم القرآن المختلفة وكان أحياناً يصرّح باسم الكتاب، وأحياناً لا يذكر اسمه. وقد نبّه في مقدّمة كتابه إلى وجوب اتّباع ما رسم في المصحف العثماني من المقطوع والموصول، وما كتب بالناء المجرورة، وما كتب بالهاء. وفي كثير من الأحيان وبعد أن ينتهي من الحديث عن الآية وما فيها من وقوف وابتداءات، ونحو وإعراب، وقراءة وتفسير يبدأ الحديث عمّا فيها من رسوم عثمانية. ومن ذلك قوله: وأمّا ما يتعلّق بالرّسم العثماني فقد اتّفق علماء الرّسم على حذف الألف التي بعد الذال التي للإشارة في نحو ﴿ذَلِكَ﴾ و﴿ذَلِكَمُ﴾ حيث وقع، ومن ﴿وَلَكِنَّ﴾ و﴿لَكِنَّ﴾ حيث وقع، ومن ﴿أُولَٰئِكَ﴾ و﴿أُولَٰئِكُمُ﴾ حيث وقع. ورسموا ﴿أُولَٰئِكَ﴾ بزيادة واو قبل اللام، قيل للفرق بينها وبين (إليك) جاراً ومجروراً. قال أبو عمرو في المقنع: كلّ ما في القرآن من ذكر ﴿أَلِكَنَّ﴾، و﴿كَنَّ﴾ معرّفاً ومنكّراً فهو بغير ألف إلا أربعة مواضع فإنّها كتبت بالألف،

(١) قسم التّحقيق (٢٦٠)، الإتيان في علوم القرآن (١٢٢٦/٢).

أولها في الرعد [٣٨: ١٣] ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ ، وفي الحجر [٤: ١٥] ﴿إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ وهو الثاني فيها، وفي الكهف [٢٧: ١٨] ﴿مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ﴾ وهو الثاني فيها، وفي النمل [١: ٢٧] ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ . ورسموا الألف واواً في ﴿الصَّلَاةِ﴾ و﴿الزَّكَاةِ﴾ و﴿الْحَيَاةِ﴾ و﴿وَمَنْوَةً﴾ حيث وقعت؛ لأنهم يرسمون ما لا يتلفظ به لحكم ذكروها علمها من علمها، وجهلها من جهلها، فلا يسأل عنها. ولذا قالوا خطآن لا يقاس عليهما خط المصحف الإمام وخط العروض (١).

(٥) كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى [ت: ٢١٠هـ]: لم يعتمد الأشموني كثيراً على هذا الكتاب، ولم يذكره بالاسم وإنما نقل بعض الأقوال لأبي عبيدة في الوقف والابتداء وقد وجدناها في كتابه مجاز القرآن. ومن ذلك: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٣٤) إِذْ قَالَتْ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴿[ال عمران ٣: ٣٤، ٣٥] قال الأشموني (عليم) تام على قول أبي عبيدة معمر بن المثنى إنَّ (إذ) زائدة لا موضع لها من الإعراب، والتقدير عنده: قالت امرأت عمران إنِّي نذرت، على أنه مستأنف (٢) قال الأشموني وهذا وهم من أبي عبيدة؛ ذلك أن (إذ) اسم من أسماء الزمان فلا يجوز أن يلغى؛ لأنَّ اللغو إنما يكون في الحروف، وموضع (إذ) نصب بإضمار فعل، أي اذكر لهم وقت إذ قالت.

(٦) كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج [ت: ٣١١هـ]: استعان الأشموني بأراء الزجاج في توضيح بعض آراء العلماء في الوقف والابتداء، أو في تفسير بعض الآيات التي ذكر فيها أكثر من وجه، أو في إعراب بعض الآيات، ولم يصرح الأشموني باسم كتابه. ولكن الأقوال التي ذكرها الأشموني

(١) قسم التَّحْقِيق (١٠٣، ١٠٢).

(٢) مجاز القرآن (٩٠/١). صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي [ت: ٢١٠هـ] عارض أصوله وعلق عليه فؤاد

للزجاج موجودة في كتابه. ومن ذلك: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ٢: ٢٨٠] قال الأشموني: (إلى ميسرة) حسن، وقال الأخفش تام؛ لأن ما بعده في

موضع رفع بالابتداء، تقديره: وتصدقكم على المعسر بما عليه من الدين خير لكم. قاله الزجاج (١).

ومن ذلك أيضاً: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾

[آل عمران ٣: ٢٨] قال الأشموني: فليس من الله في شيء، أي: ليس من توفيق الله وكرامته، أو ليس فيه الله حاجة، أي: لا يصلح لطاعته ولا لنصرة دينه. وقال الزجاج معناه من يتولّى غير المؤمنين فالله بريء منه (٢).

ومنه أيضاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ ..... مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران ٣: ٣٣، ٣٤، ٣٥] قال الأشموني: موضع (إذ) نصب

بإضمار فعل، أي: اذكر لهم وقت إذ قالت. قال المبرد والأخفش فهي مفعول به لا ظرف. وقال الزجاج

الناصب له (اصطفى) مقدراً مدلولاً عليه بـ (اصطفى) الأول، أي: اصطفى آل عمران إذ قالت (٣)

وهناك الكثير من المواضع التي ذكر فيها الأشموني أقوالاً للزجاج دون أن يشير إلى ذلك، وذلك في

سياق حديثه عن أوجه الإعراب المتعددة في الآية الواحدة. والزجاج من العلماء القدماء الذين تفرّدوا

بآراء كثيرة في الإعراب، وخاصة في القرآن. وقد أشرت في قسم التحقيق في الحواشي إلى الآراء

التي ذكرها الأشموني وكانت للزجاج.

(١) قسم التحقيق (٢٧١)، معاني القرآن وإعرابه (٣٠٦/١) لأبي إسحق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج

[ت: ٣١١هـ] شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي. خرّج أحاديثه الأستاذ علي جمال الدين محمد. دار الحديث.

القاهرة (٢٠٠٥م).

(٢) قسم التحقيق (٣٠٦)، معاني القرآن وإعرابه (٣٣٤/١).

(٣) قسم التحقيق (٣١١)، معاني القرآن وإعرابه (٣٣٧/١).



## د- مصادر القراءات:

ذكر الأشموني عدداً كبيراً من القراءات القرآنية، وكان ينسب هذه القراءات في بعض الأحيان إلى قرائها، وفي أحيان أخرى لا ينسبها. كما أنه كان يشير إلى ما فيها من خلاقات ومدى ارتباطها بتحديد مواضع الوقف والابتداء وأنواع الوقوف. ولم يذكر الأشموني أيّاً من كتب القراءات التي نقل عنها. وما اعتقده أنّ الأشموني قد أخذ القراءات من كتب الوقف والابتداء، ككتاب الاقتداء للنكزاي حيث ذكر في بعض الأقوال عنه عدداً من القراءات إضافة إلى كتابي البحر المحيط لأبي حيّان والدرّ المصون للسّمين الحلبي؛ وذلك لأنّه قد نسب إليهما بعض القراءات. وقد استطعت أن أخرج أغلب القراءات المتواترة من كتب السبعة في القراءات لابن مجاهد، والتيسير للدّاني، والنّشر في القراءات العشر لابن الجَزَري، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطيّ. ولكن لا نستطيع القول بأنّه قد نقل عنها؛ لأنّه لم ينسب القول إلى هذه الكتب مع أنّه قد أشار في مقدمة كتابه إلى أنّه أول من اقتصر على جمع قراءة السبعة المشهورين أثناء المائة الرابعة هو أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد<sup>(١)</sup> كما أنّه قد عاد إلى كتاب النّشر دون أن يشير إلى ذلك واقتبس منه بعض الأمثلة التي تبيّن بأنّ اختلاف القراء هو اختلاف تنوّع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتناقض. فإنّ هذا محال أن يكون في كلام الله<sup>(٢)</sup>، وقد مرّ معنا بعض القراءات التي لم نجد لها مصدراً في كتب القراءات التي وقعت بين أيدينا سواء ما كان منها متواتراً، أو ما كان شاذاً. وقد وجدت بعض هذه القراءات في كتاب مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، والمحتسب لابن جنّي، والكشاف للزمخشري والبحر المحيط لأبي حيّان.

## هـ- مصادر النّحو والصّرف والإعراب القرآن:

يشمل كتاب منار الهدى المئات من مسائل النحو، ومسائل إعراب القرآن، وذلك للارتباط الوثيق الذي يقوم بين النحو والإعراب وبين الوقف والابتداء. وضمّ الكتاب الكثير من الوقوف التي لا يمكن تحديدها إلاّ بالاعتماد على النحو والإعراب. وكتاب الأشموني مليء بأسماء النحويين كالخليل بن أحمد الفراهيدي [ت: ١٧٥هـ]، وسيبويه [ت: ١٨٠هـ]، والفراء [ت: ٢٠٧هـ]، والأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة [ت: ٢١٥هـ]، والكسائي [ت: ١٨٩هـ]، والزجاج [ت: ٣١١هـ] وابن الأنباري [ت: ٣٢٨هـ].

(١) قسم التّحقيق (٧٠).

(٢) قسم التّحقيق (٧٠).

والزمخشري [ت:٥٣٨هـ]، وأبي البقاء العكبري [ت:٦١٦هـ]، والمبرد [ت:٢٨٥هـ]، وابن عطية [ت:٥٤١هـ]، وأبي حيّان [ت:٧٤٥هـ]، والسّمين الحلبي [ت:٧٥٦هـ] وغيرهم كثير إلا أنه لم يذكر الكتب التي رجع إليها إلا في بعض الحالات القليلة. من البديهي أن يستعين الأشموني بآراء كلّ هؤلاء في إثبات حكم الوقف والابتداء من النّاحية النّحوية، ومن غير المعقول أن ينسب كل الآراء إلى أصحابها لكثرتها وغنى الكتاب بها، وقد نسبت في قسم التحقيق في الحواشي أكثر الآراء التي ذكرها الأشموني إلى أصحابها. ويمكن أن نحدّد أهم الكتب التي اعتمد عليها الأشموني في النحو و في إعراب القرآن، وهي: الكتاب لسيبويه، وإملاء ما منّ به الرحمن لأبي البقاء العكبري، والبحر المحيط لأبي حيّان، والدر المصون للسّمين الحلبي إضافة إلى كتب معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، والمحرر الوجيز لابن عطية. وقد تحدّثت عن هذه الكتب سابقاً.

#### ١. الكتاب لسيبويه:

عاد الأشموني إلى هذا الكتاب في عدد من المسائل التي نقلها عنه أو عن شيخه الخليل وهو في هذا النّقل لا يناقش سيبويه أو الخليل، وإنّما يعرض رأيه ضمن مسألة ما، أو يستعين برأيه في بنائه لحكم ما، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ [ال عمران ٤٩:٣] قال الأشموني فتح همزة (أنّ) في قوله (أنّي أخلق) على إسقاط الخافض، فموضعها جرّ، أيّ: بأنّي، ويجري فيها الخلاف المشهورين سيبويه والخليل، فهي في محل نصب عند سيبويه، وجر عند الخليل<sup>(١)</sup>.

(١) قسم النّحويّ (٣٢١) الكتاب لسيبويه (٣٨/١). تحقيق وشرح عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة

ومن ذلك أيضاً: ﴿لَكِنَّ الرَّسْحُونَ فِي الْعَالَمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ٤: ١٦٢] قال الأشموني (من قبلك) حسن؛ إن نصب ما بعده على المدح، أي: أمدح المقيمين. وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها. وهو قول سيبويه والمحققين (١).

ومن ذلك أيضاً: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢: ٢] قال الأشموني: الوقف على (ريب) تام إن رفع (هدى) بـ (فيه)، أو بالابتداء و (فيه) خبر، وكاف؛ إن جعل خبر (لا) محذوفاً؛ لأن العرب يحذفون خبر (لا) كثيراً فيقولون: لا مثل زيد، أي في البلد. وقد يحذفون اسمها ويبقون خبرها، يقولون لا عليك، أي لا بأس عليك. ومذهب سيبويه أنها واسمها في محل رفع بالابتداء، ولا عمل لها في الخبر إن كان اسمها مفرداً، فإن كان مضافاً أو شبيهاً به فتعمل في الخبر عنده كغيره (٢).

## ٢. كتاب إملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء العكبري:

اعتمد الأشموني على آراء أبي البقاء في عدد من المسائل وكان يشير إلى نسبة كل رأي يعود إليه ولكنه في أغلب ما نقله عن أبي البقاء كان يعرض رأيه دون مناقشته معتمداً على هذا الرأي في إثبات حكم ما. ومن ذلك: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢: ٣٤] قال الأشموني (اسجدوا لآدم) صالح، (إلا إبليس) أصلح؛ لأن (أبى) و(استكبر) جملتان مستأنفتان جواباً لمن قال: فما فعل؟ وهذا التقدير يرقيه إلى التمام. وقال أبو البقاء: في موضع نصب على الحال من (إبليس)، أي: ترك السجود كارهاً مستكبراً، فالوقف عند على (واستكبر) (٣).

(١) قسم التحقيق (٤٦٥)، الكتاب لسيبويه (١/١٨٣).

(٢) قسم التحقيق (٩٧)، الكتاب (٢/٢٨٦).

(٣) قسم التحقيق (١٣٧)، إملاء ما من به الرحمن (١٥).

ومن ذلك أيضاً: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: ١٢١]. قال الأشموني (الذين) مبتدأ، وفي خبره قولان، أحدهما أنه (يتلونه) وتكون جملة (أولئك) مستأنفة، والثاني أن الخبر هو (أولئك يؤمنون به) ويكون (يتلونه) في محل نصب حالاً من المفعول في آتيناهم وعلى كلا القولين هي حال مقدرة؛ لأن وقت الإتياء لم يكونوا تالين ولا كان الكتاب متلوّاً، وقال أبو البقاء ولا يجوز أن يكون (يتلونه) خبراً لئلا يلزم أن كل مؤمن يتلو الكتاب حق تلاوته بأي تفسير فسرت الولاية<sup>(١)</sup>.

### ٣. كتاب البحر المحيط لأبي حيّان:

اعتمد الأشموني على هذا الكتاب كثيراً، وكان يصرّح في أغلب الأحيان باسم أبي حيّان، وكثيراً ما احتجّ برأيه في بيان صحّة ما يذهب إليه، كما أنه قد صرّح باسم البحر المحيط ومن ذلك: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ ..... إِلَّا قَلِيلاً﴾ [النساء: ٤: ٨٣] قال الأشموني (أذاعوا به) يبني الوقف على ذلك والوصل على اختلاف المفسّرين في المستثنى منه، وبعد أن ذكر الأشموني الآراء الكثيرة في بيان هذا الاستثناء ختم كلامه بقوله: والكلام في كونه استثناءً منقطعاً أو متصلاً وعلى كلّ قول ممّا ذكر يطول شرحه. ومن أراد ذلك فعليه بالبحر المحيط، ففيه العذب العذاب والعجب العجاب<sup>(٢)</sup>. وما ذكرناه هو ما يتعلّق بما نحن فيه، وهذا الوقف جدير بأن يخصّ بتأليف<sup>(٣)</sup>.

(١) قسم التّحقيق (١٨٥)، إملاء ما منّ به الرحمن (٦٠، ٦١).

(٢) البحر المحيط (٧٢٩، ٧٣٠/٣).

(٣) قسم التّحقيق (٤٣٢).

وقد يحتج برأي أبي حيان في إعراب الآية لبيان صحّة الوقف الذي اختاره ومن ذلك: ﴿ فَأُولَئِكَ حِطَّتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة ٢: ٢١٧] قال الأشموني: (والآخرة) صالح؛ لأنّ ما بعده يجوز أن يكون عطفاً على الجزاء، ويجوز أن يكون ابتداء إخبار عطفاً على جملة الشرط. قاله أبو حيان (١).

وينقل منه المسألة الطويلة والتي تبلغ صفحات عدّة، ويعرض من خلالها رأي العلماء في النحو والإعراب والتفسير والقراءات ثم يبيّن نوع الوقف بالاعتماد على هذه الآراء. ويذكر في نهاية المسألة بأنّ هذا من أبي حيان ملخصاً كما في قوله: ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾ [آل عمران ٣: ٧٣] قال الأشموني يبنى الوقف على (هدى الله) ووصله بما بعده على اختلاف القراء والمعرّبين. فللقراء في محل (أن يؤتي) خمسة أوجه، وللمعرّبين فيه تسعة أوجه، والوقف تابع لها في تلك الوجه وبعد أن انتهى من عرض تلك الوجوه قال انتهى من أبي حيان وتلميذه السّمين ملخصاً (٢). وهذا الوقف جدير بأن يخصّ بتأليف. ولكن ما ذكر فيه كفاية غفر الله لمن نظر بعين الإنصاف وستر ما يرى من الخلاف (٣).

وكثيراً ما يشرح قول أبي حيان في المعنى مضيفاً عليه ما يوضّحه إن كان غامضاً ومن ذلك: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ [النساء ٤: ١٧٦] قال الأشموني ووسم الهمذاني (يستفتونك) بالحسن تبعاً لبعضهم تقليداً، ولم يدعمه بنقل يبيّن حسنه، ومقتضى قواعد هذا الفن أنّه لا يجوز؛ لأنّ جهتي الأعمال مثبتة إحداهما بالأخرى، فلو قلت ضربني زيد وسكت، ثم قلت وضربت زيدا، لم يجز،

(١) قسم التّحقيق (٢٣٥)، البحر المحيط (٣٩٤/١).

(٢) البحر المحيط (٢١٤/٣ ..... ٢١٧)، الدر المصون (١٣٦/٢ ..... ١٣٩).

(٣) قسم التّحقيق (٣٣٧).

ونظيره في شدة التعلق قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [المائدة: ٥: ١٠]، [الحج: ٢٢: ٧٥]، ﴿ قَالَ ءَاتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [الكهف: ١٨: ٩٦] (فقطراً) منصوب بـ (أفرغ) على إعمال الثاني، إذ تنازعه (أتوني) و (أفرغ)، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [المنافقون: ٦٣: ٥] فـ (يستغفر) مجزوم على جواب الأمر، و (رسول الله) يطلبه عاملان، أحدهما (يستغفر)، و الآخر (تعالوا) فأعمل الثاني عند البصريين، ولذلك رفعه، ولو أعمل الأول لكان التركيب تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله. انتهى أبو حيان بزيادة للإيضاح<sup>(١)</sup>. وهذا غاية في بيان ترك هذا الوقف والله الحمد<sup>(٢)</sup>.

#### ٤. كتاب الدر المصون للسمين الحلبي:

أما كتاب الدر المصون فعاد الأشموني إليه كثيراً، وعلى الرغم من أن الأشموني قد ذكر اسم السمين كثيراً في كتابه في نقله عنه لمسائل طويلة، إلا أنه قد نقل مسائل كثيرة دون أن يشير إلى اسمه. وقد أثبت ذلك في قسم التحقيق في الحواشي.

وهذه بعض الأمثلة التي توضح ذلك: ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى ﴾ [البقرة: ٢: ٢٦٣]. قال الأشموني: (قول معروف) كاف على أن (قول) خير مبتدأ محذوف، أي: المأمور به قول معروف، أو جعل مبتدأ خبره محذوف، تقديره: قول معروف أمثل بكم. وليس وقفاً إن رفعت (قول) بالابتداء، و(معروف) صفة وعطفت (ومغفرة) عليه، و(خير) خبر عن (قول)، وكذا ليس وقفاً؛ إن جعل (خير) خبراً عن (قول)، وقوله (يتبعها أذى) في محل جر صفة (صدقة). كذا يستفاد من السمين<sup>(٣)</sup>.

وقد نقل عنه بعض المسائل في القراءات، واعتمد عليه في توجيه هذه القراءات من الناحية الإعرابية. ومن ذلك: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رَّضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ [البقرة: ٢: ٢٨٢].

(١) البحر المحيط (٤/١٤٩).

(٢) قسم التحقيق (٤٧٠، ٤٧١).

(٣) قسم التحقيق (١٦١)، الدر المصون (١/٦٣٦).

قال الأشموني (من الشهداء) كاف إن قرئ (إن تَضَلَّ) بكسر الهمزة على أنها شرطية. وجوابها (فتذَكُرُ) بشد الكاف ورفع الرّاء استئنافاً، وبها قرأ حمزة، وليس بوقف إن قرئ بفتح الهمزة على أنها (أن) المصدرية. ثم ذكر الأشموني الاختلاف في تعليق (أن تَضَلَّ)؛ لأنّ التقدير: لأن تَضَلَّ، ثم قال في نهاية المسألة انظر السّمين (١).

وقد يستعين برأي السّمين في الرّد على أبي حيّان ومخالفته دون ترجيح بينهما ومن ذلك: ﴿قُلْ إِنَّ أَهْدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ﴾ [آل عمران ٣: ٧٣] في محل (أن يؤتى) تسعة أوجه، ثلاثة من جهة الرفع، وأربعة من جهة النّصب، وواحد من جهة الجر، وواحد من محتمل للنّصب والجر، وبعد أن ذكر الأشموني أوجه الرّفْع والوجه الأول من النصب قال: والثاني من أوجه النصب أن يكون مفعولاً بحذوف، أي إذا كان الهدى هدى الله فلا تنكروا أن يؤتى أحد. واستبعده أبو حيّان بأن فيه حذف حرف النهي وحذف معموله وهو غير محفوظ (٢) وردّ عليه تلميذه السّمين بأنّه متى دلّ دليل على حذف العامل جاز على أيّ وجه كان (٣).

وقد يورد الأشموني المسألة من الدرّ المصون دون أن يشير إلى السّمين الحلبي كقوله: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران ٣: ٦٨] قال الأشموني وقرئ (وهذا النبي) بالجرّ عطفاً على (بإبراهيم) أي إنّ أولى الناس بإبراهيم وبهذا النبي، وعلى هذا كان ينبغي أن يثنى الضمير في (اتبعوه) فيقول اتبعوهما، اللهم إلا أن يقال هو من باب ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة ٩: ٦٢] (٤). وفي الدرّ المصون: وحكى الزمخشري أنّه قرئ (وهذا النبي) بالنّصب والجر.

(١) قسم التّحقيق (٢٧٤، ٢٧٣)، الدرّ المصون (٦٧٦/١، ٦٧٧، ٦٧٨).

(٢) البحر المحيط (٢١٤/٣).

(٣) الدرّ المصون (١٣٧/٢)، قسم التّحقيق (٣٣٥).

(٤) قسم التّحقيق (٣٣١).

والجرّ نسق على (إبراهيم)، أيّ إنّ أولى الناس بإبراهيم وبهذا النبي للذين اتبعوه، وفيه نظر من حيث أنّه كان ينبغي أن يثني الضمير في (اتبّعوه) فيقول: اتّبّعوهما، اللهم إلا أن يقال هو من باب ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ [التوبة: ٦٢: ٩] (١).

أما في الصرف فلم يذكر الأشموني شيئاً من مصادر الصرف في كتابه. كما أنّ المسائل الصرفية في كتابه قليلة جداً في هذا القسم الخاص بي. وقد أشرت إلى هذه المسائل في قسم الدّراسة الصّرفية وخرّجتها من مصادرها.

#### و- مصادر اللغة:

لم يستطرد الأشموني كثيراً في مسائل اللغة بل اقتصر تناوله للغة على عدد من المسائل البسيطة. فقد ذكر مصدراً واحداً عاد إليه في مناسبة واحدة وهو معجم الصّاح للجواهري وقد أورد المسألة دون مناقشتها:

يا أَيُّهَا المَئِجِ دُلُوي دُونَكَا      إِنِّي رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

وفي الصّاح الماتح بالمتناة الفوقية المستقي من أعلى البئر، والمايح بالتحتيّة الذي يملأ دلوه من أسفلها (٢).

أما باقي المسائل التي ذكرها الأشموني فقد قمت بدراستها وردّها إلى مصادرها.

(١) الدر المصون (١٣١/٢).

(٢) قسم التّحقيق (٤٠٦)، [النساء ٤: ٢٤].



## الفصل الثالث

### دراسة ظواهر الكتاب

أولاً: دراسة الظواهر النحوية :

تناول الأشموني في كتابه سور القرآن الكريم وما يقع فيها من مواضع الوقف والابتداء، واستعان من أجل ذلك بالنحو، فحوى كتابه كمّاً غزيراً من الأحكام النحوية والاحتمالات الإعرابية والخلافات والمصطلحات ومعاني الحروف، والجمل . وسوف نعرض لتلك المسائل بشيء من التفصيل، والتي تظهر لنا ما يحتويه هذا الكتاب من قضايا النحو ومسائله ، وتبين أسلوب الأشموني في اعتماده عليه.

#### ١) الأحكام النحوية والإعرابية :

وقد تناول الأشموني كثيراً منها، ذاكراً في كثير من الأحيان علاقة هذه الأحكام والإعرابات بالوقف الابتداء. وقد قسمت هذه المسائل حسب الأحكام النحوية إلى المرفوعات، والمنصوبات ، وشبه الجملة، والمجزومات ، ومسائل متفرقة تداخلت فيها أوجه الإعراب بين الرفع والجر والنصب ثم ذكرت الجمل والمصادر المؤولة والخلافات النحوية وأوردت نماذج متعدّدة لكلّ حكم من هذه الأحكام.

## ❖ المرفوعات:

قال في مسألة الفاعل على لغة أكلوني البراغيث، «لَيْسُوا سِوَاءَ مَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ» [آل عمران ٣: ١١٣] (ليسوا سواء) تام على أن الضمير في (ليسوا) لأحد الفريقين ، وهو من تقدّم ذكره في قوله (منهم المؤمنين وأكثرهم الفاسقون) أي: ليس الجميع سواء ، أي ليس من آمن كمن لم يؤمن. وترتفع (أمة) بالابتداء ، والجار والمجرور قبله الخبر. وهذا قول نافع [ت: ١٦٩هـ] ويعقوب [ت: ٢٠٥هـ] والأخفش [ت: ٢١٥هـ] وأبي حاتم [ت: ٢٥٥هـ] وهو الأصح. وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى [ت: ٢٠٩هـ] لا يجوز الوقف عليه؛ لأنّ أمة مرفوعة بـ (ليسوا) وجمع الفاعل على اللغة المرجوحة ، نحو وأسروا النجوى فالواو في (ليسوا) للفريقين اللذين اقتضاهما سواء ؛ لأنه يقتضي شيئين. قال الأشموني : والصحيح أنّ (الواو) ضمير من تقدّم ذكرهم ، وليست الواو علامة الجمع . فعلى قول أبي عبيدة الوقف على (يعتدون) تام ، ولا يوقف على (سواء)، والضمير في (ليسوا) عائد على أهل الكتاب . و(سواء) خبر (ليس) يخبر به عن الاثنين وعن الجمع<sup>(١)</sup>، فأبو عبيدة قال هذا مثل قولهم أكلوني البراغيث<sup>(٢)</sup>. وهذا القول سبق إليه الفراء [ت: ٢٠٧هـ]<sup>(٣)</sup> قال الطبري [ت: ٣١٠هـ] (سواء) في هذا الموضع بمعنى التمام والاكتفاء. وما بعده (من أهل الكتاب أمة قائمة) نزلت في جماعة من اليهود أسلموا فحسن إسلامهم، فقوله (أمة قائمة) مرفوعة بقوله (من أهل الكتاب)<sup>(٤)</sup> فالطبري قد وافق رأي نافع ويعقوب والأخفش وأبي حاتم. وذكر الزجاج [ت: ٣١١هـ] أن الوقف تام على قوله (ليسوا سواء) وخطأ أبا عبيدة وقال: ليس كما قال؛ لأنّ ذكر أهل الكتاب قد جرى ، فأخبر الله أنّهم غير متساوين فقال : (ليسوا سواء) ثمّ أنبأ بافتراقهم<sup>(٥)</sup>. وذكر النحاس [ت: ٣٣٨هـ] أنّ قول الفراء خطأ من جهات ، إحداها أنّه يرفع (أمة) بـ (سواء) فلا يعود على اسم ليس شيء يرفع بما ليس جارياً على الفعل ويضمّر مالا يحتاج إليه؛ لأنّه قد تقدّم ذكر الكافرين ، فليس لإضمار هذه وجه. وأضاف النحاس أنّ قول أبي عبيدة على لغة (أكلوني البراغيث)، وهذا غلط ؛ لأنّه قد تقدم ذكرهم. و (أكلوني البراغيث) لم يتقدّم لهّن ذكر<sup>(٦)</sup> ولم يرجح ابن الأنباري [ت: ٣٢٨هـ] أحد الوجهين

(١) قسم التحقيق [آل عمران ٣: ١١٣].

(٢) مجاز القرآن (١/ ١٠١).

(٣) معاني القرآن (١/ ٢٣٠).

(٤) تفسير الطبري (١/ ٦٨٩، ٦٩٠).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣١١).

(٦) إعراب القرآن (١/ ١٧٦). تأليف الإمام أبي جعفر أحمد بن النحاس . وضع حواشيه وعلّق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم. دار الكتب العلمية بيروت ط، (٢٠٠١م).

على الآخر <sup>(١)</sup> وذكر الزمخشري [ت: ٥٣٨هـ] أنّ (من أهل الكتاب أمة قائمة) كلام مستأنف لبيان قوله (ليسوا سواء)، كما وقع قوله «تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ» [آل عمران ١١٠:٣] بياناً لقوله «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ» [آل عمران ١١٠:٣] <sup>(٢)</sup> وذكر العكبري [ت: ٦١٦هـ] أنّ قول من قال الواو حرف يدلّ على الجمع كما قالوا : أكلوني البراغيث، و (سواء) الخبر، ضعيف؛ لأنّه ليس الغرض بيان تفاوت الأمة القائمة التالية لآيات الله ، بل الغرض أنّ من أهل الكتاب مؤمناً وكافراً <sup>(٣)</sup> وذكر أبو حيّان [ت: ٧٤٥هـ] أنّ ابن عطية [ت: ٥٤١هـ] قد خطأ أبا عبيدة ، ولم يبيّن جهة الخطأ . وكأنّه توهم أنّ اسم (ليس) هو أمة قائمة فقط ، وأنّه لا محذوف ثمّ ، إذ ليس الغرض تفاوت الأمة القائمة التالية، قال أبو حيّان: فإذا قُدِّرَ ثمّ محذوف لم يكن قول أبي عبيدة خطأ مردوداً، إلّا أنّ بعضهم ردّ قول أبي عبيدة بأنّ لغة (أكلوني البراغيث) لغة رديئة والعرب على خلافها فلا يحمل عليها على ما فيها من مخالفة الظاهر. وقد نازع السهيلي [ت: ٥٨١هـ] النحويين في قولهم: إنّها لغة ضعيفة ، وكثيراً ما جاءت في الحديث <sup>(٤)</sup> . وأضاف السّمين [ت: ٧٥٦هـ] وفي القرآن مثلها؛ وإنّ جعل التقدير : ليس سواء من أهل الكتاب أمة قائمة موصوفة بما ذُكر وأمة كافرة. فهذا تقدير يصحّ به المعنى الذي نحا إليه أبو عبيدة <sup>(٥)</sup> . وبعد كلّ هذا أجمع أبو حيّان وتلميذه السّمين أنّ الوجه الأول والأظهر جعل (ليسوا سواء) جملة تامة، وقوله (من أهل الكتاب أمة) جملة برأسها. وقوله (يتلون) جملة أخرى مبيّنة لعدم استوائهم <sup>(٦)</sup> ومن خلال استعراض هذه الآراء نجد أنّ أغلب النّحاة على أنّ الكلام قد تمّ عند (ليسوا سواء) وما جوّزه أبو عبيدة يحتاج إلى تقدير محذوف في الكلام . ولكن قد تقدّم على (ليسوا سواء) ما يدلّ على عدم الحاجة إلى تقدير محذوف والله أعلم.

(١) الإيضاح (٥٨٢/٢).

(٢) الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (٣٥٤/١)، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي شرحه وضبطه وراجعته يوسف الحمادي الناشر مكتبة مصر. دار الكتب العلمية - بيروت ط (١٩٩٣م)

(٣) إملاء ما منّ به الرحمن (١٣٤).

(٤) البحر المحيط (٣٠٩، ٣٠٨/٢).

(٥) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون (٣٥٥/٣). تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبي . تحقيق أحمد محمد الخراط - دار القلم- دمشق (٣٥٤/١).

(٦) البحر المحيط (٣٠٨/٢)، الدرّ المصون (٣٥٦/٣).

## ٢. مسألة جواز الابتداء بنكرة وتسويغ ذلك التفصيل :

﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نُبَاسًا يَعِشِي طَائِفَةً مِنْكُمْ طَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [آل عمران ٣: ١٥٤] (طائفة منكم) كاف؛ لأن (وطائفة)

مبتدأ، والخبر (قد أهتمتهم)؛ وسوغ الابتداء بالنكرة بالتفصيل، والوقف على (أنفسهم) جائز؛ إن جعل خبر وطائفة (١)، وليس بوقف؛ إن جعل الخبر (يظنون بالله) والوقف على الجاهلية (٢)، قال أبو حيان: الواو في (وطائفة) واو الحال. و(وطائفة) مبتدأ و جاز الابتداء بنكرة هنا إذ فيه مسوغان ، أحدهما واو الحال ، وقد ذكرها بعضهم في المسوغات. ولم يذكر ذلك أكثر أصحابنا، ومن ذلك قول الشاعر:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ ، فَمُدُّ بَدَا  
مُحِيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ (٣) (٤)

وقد ذهب ابن مالك [ت: ٦٧٢هـ] إلى أن تسويغ الابتداء بنكرة في قوله (طائفة) وقوعها بعد واو الحال، وقد خالف ابن هشام [ت: ٧٦١هـ] ابن مالك وقال (طائفة) موصوفة بصفة مقدرة أي: وطائفة من غيركم بدليل (يغشى طائفة منكم) (٥)، والمسوغ الثاني الذي ذكره أبو حيان هو ما ذكره الأشموني بأن الموضوع موضع تفصيل إذ المعنى: يغشى طائفة منكم وطائفة لم يناموا (أي: لم يعشهم) كقول الشاعر:

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرَفَتْ لَهُ  
بِشِقِّ وَشِقِّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ (٦) (٧)

قال السمين: (شق) مبتدأ و(عندنا) خبره، و(لم يحوّل) جملة حالية مؤكدة، وجاز الابتداء بنكرة؛ لأنه موضع تفصيل، وأبوا أن يجعلوا (لم يحوّل) خبراً، و(عندنا) صفة لـ (شق) مسوغاً للابتداء به، قالوا: لأنه فهم معناه من قوله (عندنا)؛ لأنه إذا كان عنده علم منه أنه لم يحوّل.

(١) يقصد أن (أنفسهم) هي من تنمة جملة الخبر (قد أهتمتهم أنفسهم) .

(٢) قسم التحقيق [آل عمران ٣: ١٥٤].

(٣) مجهول القائل وهو في البحر المحيط (٣/٣٩٣)، الدر المصون (٢/٢٤٦)، مغني اللبيب (٢/٦١٣) لابن هشام الأنصاري. تحقيق الدكتور مازن مبارك ومحمد علي حمد الله - راجعه سعيد الأفغاني . مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية (٢٠٠٠م) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/١٢٤). تحقيق وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي . الدكتور عبد العزيز شرف مراجعة الدكتور محمد السعدي فزهود - دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني (١٩٩٩م)

(٤) البحر المحيط (٣/٣٩٣).

(٥) مغني اللبيب (٢/٦١٣، ٦١٤).

(٦) البحر المحيط (٣/٣٩٣).

(٧) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ديوان امرئ القيس . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف - مصر. البحر المحيط (٣/٣٩٤)، الدر المصون (٢/٢٤٧).

وذكر السّمين أنّ خبر (طائفة) قوله (قد أهتمّهم)، أو (يظنّون) والجملة قبله صفة لـ (طائفة)؛ وإنّ جعل الخبر محذوفاً، أي: ومنكم طائفة، فهذا يقوّي أن معناه التّفصيل، وتكون الجملتان بعد (طائفة) صفتين لها. أو يكون (يظنّون) حالاً من مفعول (أهتمّهم) أو من طائفة لتخصّصه بالوصف، أو خبراً بعد خبر، وفيه الخلاف في تعدّد الخبر<sup>(١)</sup> ولم يسوّغ ابن هشام الابتداء بنكرة على أنّها للتفصيل وذكر أنّ هذا ممّا ذكره نحو (الناس رجالان، رجل أكرّمته، ورجل أهنته) وقول الشاعر:

فَأَقْبَلْتُ زَخْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ      فثوباً نسيثٌ وثوباً أُجْرُ<sup>(٢)</sup>

ف (رجل) الأوّل للبدائية، والثّاني عطف عليه<sup>(٣)</sup>، وما ذكره ابن هشام لا يصحّ؛ لأنّ ما قبل الواو مرفوع وهذا لا يصحّ في البيت الذي ذكره أبو حيّان والسّمين؛ لأنّ ما قبل الواو مجرور فكيف يصحّ العطف في هذه الحالة. ووجه التّفصيل وجه مرجّح على ما ذكر النّحاة من شواهد على صحّته وقد سماه ابن عقيل نقلاً عن ابن مالك (التّنويع)<sup>(٤)</sup>.

### ٣. مسألة دخول الفاء في خبر الاسم الموصول لما يلحقه من معنى الشرط:

﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران ٣: ١٦٦] (وليعلم المؤمنين) من تمام خبر المبتدأ الذي هو: وما أصابكم؛ لأنّ (ما) بمعنى (الذي) وهي مبتدأ، و خبرها (فبإذن الله)، وقوله (وليعلم المؤمنين) عطف على فبإذن الله من جهة المعنى، والتقدير هو بإذن الله، وهو ليعلم المؤمنين ودخلت الفاء في الخبر؛ لأنّ (ما) بمعنى (الذي) يشبه خبرها الجزاء<sup>(٥)</sup>.

أجاز النّحاة دخول الفاء في خبر الاسم الموصول لما يلحقه من معنى الشرط ولكنهم اشتراطوا أن تكون الصلة مستقبلة، فلا يجيزون الذي قام أمس فله درهم؛ لأنّ الفاء إنّما دخلت في خبر الاسم الموصول لشبهه بالشرط، فكما أنّ فعل الشرط لا يكون ماضياً من حيث المعنى فكذلك الصلة قال ابن مالك [ت: ٦٧٢هـ] في جواز اقتران الفاء في خبر المبتدأ إذا كان موصولاً: حقّ خبر المبتدأ ألا يدخل عليه فاء؛ لأنّ نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف، إلا أنّ بعض المبتدآت

(١) الدرّ المصون (٤٤٧/٣).

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه (١٥٩)، الكتاب (٨٦/١)، مغني اللبيب (٦١٤/٢)، شرح ابن عقيل (١٢٣/١) وبيروى (فثوب لبست). والمعنى لما خرجت من عند محبوبتي أقبلت زاحفاً على ركبتي فلبست أحد ثوبي أو نسيته، وسحبت الآخر ليختفي الأثر عن القافلة.

(٣) مغني اللبيب (٦١٠/٢).

(٤) شرح ابن عقيل (١٢٣/١).

(٥) قسم التّحقيق (١٦٧) آل عمران الآية (١٦٦).

تشبه أدوات الشرط فتقترن بالفاء جوازاً . ثم ذكر هذه الشروط ومنها : استقبال معنى الصلة (الذي يأتيه فله درهم) فلو عدم الاستقبال لم تدخل الفاء ، لانتفاء شبه الشرط<sup>(١)</sup> .

والذي أصابهم يوم التقى الجمعان هو ماض حقيقة ، فهو إخبار عن ماضٍ من حيث المعنى<sup>(٢)</sup> . قال ابن عطية [ت:٥٣٨هـ] الفاء هنا رابطة مسددة؛ وذلك للإبهام الذي في (ما) فأشبهه الكلام الشرط وهذا كما قال سيبويه [ت:١٨٠هـ] الذي قام فله درهمان . فيحسن دخول الفاء إذا كان القيام سبب الإعطاء، وكذلك ترتيب هذه الآية ، فالمعنى إنما هو : وما أذن الله فيه فهو الذي أصاب . لكن قدّم الأهم في نفوسهم والأقرب إلى حسّهم<sup>(٣)</sup> . فابن عطية جوز دخول الفاء في خبر الاسم الموصول على الرغم من كون الصلة ماضية . وقال أبو حيان بعد أن ذكر اشتراطهم في أن تكون الصلة مستقبلة : والذي نذهب إليه أنه يجوز دخول الفاء في الخبر والصلة ماضية من جهة المعنى ، لورود هذه الآية ، ولقوله تعالى ﴿ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ [الحشر:٥٩] ومعلوم أن هذا ماضٍ معنىً مقطوع بوقوعه صلة وخبراً ، ويكون ذلك على تأويل وما يتبين إصابته إياكم . وإذا تقرّر هذا فينبغي أن يُحمل عليه قوله تعالى ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴾ [النساء:٤٧٩] فإن ظاهر هذه كلّها إخبار عن الأمور الماضية ويكون المعنى على التبيين المستقبل<sup>(٤)</sup> قال السمين [ت:٧٥٦هـ] حمل هذه الآية على التبيين ، أي : وما تبين إصابته إياكم شرط صحيح . وإذا صحّ هذا التأويل فلتجعل (ما) شرطاً صريحاً . وتكون الفاء داخلة جواباً للشرط . وذكر السمين أيضاً أن قول ابن عطية : يحسن دخول الفاء إذا كان القيام سبب الإعطاء ، هو حسن من حيث المعنى ، فإن الإصابة مترتبة على الإذن من حيث المعنى<sup>(٥)</sup> .

(١) شرح الكافية الشافية . تأليف الإمام أبي عبد الله جمال الدين بن مالك الشافعي مجلد (١/١٦٢، ١٦١)، تحقيق محمد معوض ، عادل أحمد عبد الموجود . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (٢٠٠٠م).

(٢) البحر المحيط (٤٢٢/٣).

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣٨٠) .

(٤) البحر المحيط (٤٢٢/٣).

(٥) الدرّ المصون (٤٧٥/٣).

٤. وقد تتعدّد وجوه الإعراب في الكلمة الواحدة حسب المعنى حتى يذكر الأشموني العديد من الوجوه فيها، كالمبتدأ والخبر، والصفة، والبدل. وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرة جداً.

### ❖ المنصوبات:

(١) مسألة جواز إضمار الفعل الثاني وإعماله مع الإضمار:

﴿ حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [البقرة: ٧:٢] قرئ (غشاوة) بالرفع والنصب. فأما

الرفع فهي قراءة الجمهور، وعلى هذا تكون (غشاوة) مرفوعة على الابتداء، وأما قراءة النصب فهي

قراءة عاصم [ت: ١٢٩هـ] وأبي رجاء العطاردي [ت: ١٠٥هـ] بفعل مضمر، أي: وجعل على

أبصارهم غشاوة، فلا يرون الحقّ فحذف الفعل؛ لأنّ ما قبله يدلّ عليه كقوله:

يَا أَيَّتُ زَوْجِكَ قَدْ عَدَا      مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

أي: وحاملاً رمحاً؛ لأنّ التقليد لا يقع على الرّمح كما أنّ الختم لا يقع على العين. وعلى هذا يسوّغ

الوقف على سمعهم، وكقول الآخر:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا      وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَا

والعيون لا تزجج وإنّما تكحلّ، أراد وكحلن العيون. وقال الفراء [ت: ٢٠٧هـ] أنشدني بعض بني أسد

يصف فرسه.

عَفَّتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا      حَتَّى عَدَّتْ هَمَالَةَ عَيْنَاهَا

فجواز إضمار الفعل الثاني وإعماله مع الإضمار في الأبيات المذكورة لدلالة الفعل الأوّل عليه (١)

قال الفراء: لو نصبت (غشاوة) بإضمار (جعل) لكان صواباً، وإنّما يحسن الإضمار في الكلام الذي

يجتمع ويدلّ أوّله على آخره، كقولك: قد أصاب فلان المال. فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس

الحسن، فقد ترى البناء لا يقع على العبید ولا على الدواب ولا على الثياب ولكنّه من صفات اليسار،

فحسن الإضمار لمّا عرف.

(١) قسم التحقيق البقرة الآية (٧).

ثم ذكر الفراء البيت الذي أنشده إياه بعض بني أسد. (والذي ذكره الأشموني) وقال: والكتاب أعرب وأقوى حجة من الشعر<sup>(١)</sup> وقال المبرّد [ت: ٢٨٥هـ] إذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للأخر إذا كان في مثل معناه؛ لأنّ المتكلم يبيّن به ما في الآخر وإن كان لفظه مخالفاً، ومن ذلك قول الشاعر:

شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَإِقْطُ.....<sup>(٢)</sup>

فالتمر والإقط لا يقال فيهما شرباً، ولكن أدخلهما مع ما يشرب فجرى اللفظ واحداً. والمعنى أنّ ذلك يصير إلى بطونهم<sup>(٣)</sup>. وذهب الطبري إلى أنّه لا يجوز لأحد من الناس القراءة بنصب (غشاوة)؛ لأنّ قوله (ختم الله على قلوبهم) قد تنهى عند قوله (وعلى سمعهم) وعلى هذا إجماع القرّاء والعلماء. وأجمعوا على تخطئة كلّ مخالف، ولأنّ الختم غير موصوفة به العيون في شيء من كتاب الله، ثمّ عاد الطبري ليقول فإنّ قال قائل: وما وجه مخرج النّصب فيها، قيل له: أنّ تنصبها بإضمار (جعل) ثمّ أسقط (جعل) إذ كان في أوّل الكلام ما يدلّ عليه. ثم ذكر بيتي الشعر (علفتها تبناً)، (متقلّداً سيفاً ورمحا).<sup>(٤)</sup> وقال أبو علي الفارسي [ت: ٣٧٧هـ] وقراءة الرّفع أولى؛ لأنّ النّصب إمّا أن تحمله على (ختم) الظاهر فيعترض في أنّك حلت بين حروف العطف والمعطوف به وهذا عندنا إنّما يجوز في الشعر، وإمّا أن تحمله على فعل يدلّ عليه (ختم) تقديره: وجعل على أبصارهم فيجيء الكلام من باب (متقلّداً سيفاً ورمحا)<sup>(٥)</sup>.

(١) معاني القرآن (١٣/١، ١٤).

(٢) أقط: الأقط، والإقط، والأقط: شيء يتخذ من اللّبن المخيض يطبخ ثم يترك ثم يمصل. قال ابن الأعرابي هو من ألبان الإبل خاصّة. لسان العرب (١/١٦٤). للإمام العلامة ابن منظور (٦٣٠-٧١١هـ) طبعة جديدة مصحّحة وملوّنة. اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب - محمد الصّادق العبيدي - دار إحياء التّراث العربي - مؤسسة التّاريخ العربي - بيروت الطبعة الثالثة (١٩٩٩م).

(٣) لم ينسب الرجز إلى قائل معين. ينظر المقتضب (٢/٥٠). صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢١٠-٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. القاهرة - وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. لجنة إحياء التّراث الإسلامي - (١٩٩٤م).

(٤) تفسير الطبري المسمّى (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (١/٢٧٠، ٢٧١). لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري [ت: ٣١٠هـ] تحقيق الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التّركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر - الدّكتور عبد السّنند حسن يمامة - هجر للطباعة والنّشر.

(٥) الحجة للقرّاء السبعة (١/٣٠٩، ٣١٠، ٣١١) تصنيف أبي علي الفارسي [ت: ٣٧٧هـ] حقّقه بدر الدين فهوجي، بشير جويجاتي. راجعه ودقّقه عبد العزيز ربّاح، أحمد يوسف الدّقاق. دار المأمون للتّراث ط (١٩٨٤م).



وقال الرّضِيّ [ت: ٦٨٤ هـ ويقال ٦٨٦ هـ] وقع المنصوب بعد العاطف معمولاً لعامل محذوف مقدّر معطوف على العامل الأول ، حذف اعتماداً على فهم المراد في بيت الشاعر (متقلداً سيفاً ورمحا) <sup>(١)</sup> .  
 وبين ابن عقيل [ت: ٦٩ هـ] أنّ هذا العطف تنفرد به الواو دون غيرها من سائر الحروف فهي تعطف عاملاً محذوفاً بقي معموله وذكر بيت (وزجّج الحواجب والعيونا) <sup>(٢)</sup> وأضاف المكوّدي [ت: ٨٠٧ هـ] حمل مثل هذا على حذف العامل إنّما هو لدفع ما يتقى من كون (ماء) معطوفاً على (تبين) إذ لا يصلح لعدم اشتراكه معه في العامل، ومن كونه مفعولاً معه؛ لأنّ المعية متعدّرة فيه وبذلك فسّر قول ابن مالك [ت: ٦٧٢] (دفعاً لوهم اتقي) من قوله :

والفاءُ قد تُحذفُ معَ ما عَطفتُ      والواو، إذ لا لبسَ، وهي انفردت  
 بعطفِ عاملٍ مُزالٍ قد بقي      معنًـوهُ دُفِعاً لوهم اتقي <sup>(٣)</sup>

وقيل : إنّ هذا ليس خاصاً بالواو فقط ، وأنّ الفاء كالواو في أنّها تعطف عاملاً قد حذف وبقي معموله، نحو : اشتريت الكتاب بدينار فصاعداً ، والأصل فذهب الثمن فصاعداً <sup>(٤)</sup> . ومن خلال استعراض آراء العلماء في هذه المسألة نجد الأقوال قد اختلفت بين مجوّز لنصب المعمول بعامل محذوف في الآية القرآنية . وبين مانع لذلك في كتاب الله وجعله مقتصرأ على الشعر.

<sup>(١)</sup> شرح الرضِيّ على الكافية (٣٣٩/١). طبعة جديدة مصحّحة ومذيّلة بتعليقات مفيدة . تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قاز يونس – بنغازي- الطبعة الثانية (١٩٩٦م).

<sup>(٢)</sup> شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١٦٧/٢).

<sup>(٣)</sup> شرح المكوّدي (أبي زيد عبد الرحمن بن صالح المكوّدي) المتوفى (٨٠٧ هـ) على الألفية في علمي الصّرف والنحو (٢٠٩) للإمام جمال الدّين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحيّاني الأندلسي المالكي المتوفى (٦٧٢ هـ). ضبطه وخرّج آياته وشواهد الشعرية إبراهيم شمس الدّين – دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى (١٩٩٦م).

<sup>(٤)</sup> النّحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرّفيعة والحياة اللّغوية المتجدّدة (٥٧٦/٣). تأليف عبّاس حسن دار المعارف بمصر . الطبعة الثالثة.

(٣) مسألة : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة ١٣٥:٢] .

(حنيفاً) صالح؛ إن جعل ما بعده من مقول القول، أي: قل بل ملة إبراهيم، وقل ما كان إبراهيم، وعلى هذا التقدير لا ينبغي الوقف على (حنيفاً) إلا على تجوز؛ لأن ما بعده من تمام الكلام الذي أمر النبي ﷺ أن يقوله، وكاف؛ إن جعل ذلك استئنافاً وانتصب (ملة) على أنه خبر (كان)، أي: بل تكون ملة إبراهيم، أي أهل ملة، أو نصب على الإغراء، أي: الزموا ملة . أو نصب بإسقاط حرف الجر. والأصل نفتدي بملة إبراهيم، فلما حذف حرف الجر انتصب (١). وذكر سيبويه في باب ما يضم فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي: قال ومن ذلك (بل ملة إبراهيم حنيفاً)، أي: بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً، كأنه قيل لهم: اتبعوا، حين قال لهم: (كونوا هوداً أو نصارى) (٢) وقال الفراء: إن نصبتها بـ (نكون) كان صواباً، وإن نصبتها بفعل مضمر كان صواباً (٣). وقال الزجاج يجوز أن تنصب على معنى: بل أهل ملة إبراهيم، وتحذف الأهل كما قال الله عز وجل ﴿ وَسَعَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف ٨٢:١٢]؛ لأن القرية لا تُسأل ولا تجيب (٤). وأضاف ابن عطية النصب على الإغراء (٥) قال القرطبي [ت: ٦٧١هـ]: وقيل المعنى: بل نهتدي بملة إبراهيم، فلما حذف جر الجر انتصب (٦) قال أبو حيان وهذا الكلام يحتمل أن يكون من كلام المؤمنين فيقتدر بـ (نتبع) أو (نكون) أو (نقتدي)، ويحتمل أن يكون خطاباً للكفار، فيكون المضمر (اتبعوا) أو (كونوا) (٧). ونصب (ملة) على أنه مفعول به لمفعول محذوف هو الأرجح لدينا، فهو الوجه الوحيد الذي ذكره أغلب النحاة والمفسرين دون خلاف فيما بينهم، ولأن النصب بإسقاط حرف الجر أو النصب على الإغراء يجعل الآية مقيدة بتقدير فعل واحد لا يصح غيره، والمعنى يحتمل أن يكون الفعل المحذوف (اتبعوا) أو (نتبع) أو (نقتدي) إلى آخر ذلك . والله أعلم.

(١) قسم التحقيق (١٩٤) البقرة [١٣٥:٢].

(٢) الكتاب (٢٥٧/١).

(٣) معاني القرآن (٨٢/١)، المقتضب (٣١٧/٢).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (١٨٦/١).

(٥) المحرر الوجيز (١٣٧).

(٦) تفسير القرطبي المسمى (الجامع لأحكام القرآن) (٤١٤/٢). تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي

(ت: ٦٧١هـ) تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي مؤسسة الرسالة - ط (٢٠٠٦م).

(٧) البحر المحيط (٦٤٦/١).

(٣) **مسألة:** ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ (٣٣) ذُرِّيَّةً بَعْضًا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿ [آل عمران ٣: ٣٤، ٣٣]. الوقف على (العالمين) جائز من حيث كونه رأس آية وليس بمنصوص عليه؛ لأنّ (ذرية) حال من (اصطفى)، أي: اصطفاهم حال كونهم ذرية بعضها من بعض، أو (ذرية) بدل من آدم وما عطف عليه على قول من يطلق (الذرية) على الآباء والأبناء، فلا يفصل بين الحال وذيها ولا بين البديل والمبدل منه، فإنّ نصبت (ذرية) على المدح كان الوقف على (العالمين) كافياً<sup>(١)</sup>. وذهب الزجاج إلى أنّ المعنى اصطفى ذرية بعضها من بعض، فيكون نصب (ذرية) على البديل، ويجوز أن ينصب على الحال، والمعنى: واصطفاهم في حال كون بعضهم من بعض<sup>(٢)</sup> وذكر القرطبي أنّ النصب على القطع<sup>(٣)</sup> هو مذهب الكوفيين، وهو قول الأخفش أيضاً<sup>(٤)</sup> وذكر أبو البقاء أنّ (ذرية) بدل من نوح وما عطف عليه من الأسماء، ولا يجوز أن يكون بدلاً من آدم؛ لأنّه ليس بذرية، وجوز فيها الحال والعامل (اصطفى)<sup>(٥)</sup>. وذكر السّمين أنّ البديل من (آدم) ومن عطف عليه، وهذا إنّما يتأتّى على قول من يطلق (الذرية) على الآباء وعلى الأبناء. واحتجّ السّمين بقول عبد القاهر الجرجاني [ت: ٤٧١ هـ] حيث قال: الآية توجب أنّ يكون الآباء ذرية للأبناء، والأبناء ذرية للآباء. وجاز ذلك؛ لأنّه من (ذراً الخلق) فالأب ذريّ منه الولد، والولد ذريّ منه الأب. وردّ السّمين على قول أبي البقاء بأنّه صحيح إن أراد آدم وحده دون من عطف عليه<sup>(٦)</sup> وذهب الزمخشري إلى أنّه بدل من الآلين، آل عمران، وآل إبراهيم، يعني أنّ الآلين ذرية واحدة<sup>(٧)</sup> ولم يذكر أحد من النّحويين أو المفسرين أنّه منصوب على المدح.

(١) قسم التحقيق [آل عمران ٣: ٣٤، ٣٣]

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٣٣٦/١).

(٣) يقصد الحال

(٤) تفسير القرطبي (٩٨/٥).

(٥) إملاء ما منّ به الرّحمن (١٢٠).

(٦) الدرّ المصون (١٢٨/٣).

(٧) الكشف (٣١٢/١).

مسألة : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّنَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَءَاذَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ٣، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥].

(وسليمان) حسن، ومثله زبوراً إن نصب (رسلاً) بإضمار فعل يفسره ما بعده، أيّ قد قصصنا رسلاً عليك، أيّ: قصصنا أخبارهم ، فهو على حذف مضاف ، فهو من باب الاشتغال وجملة (قد قصصناهم) مفسرة لذلك الفعل المحذوف ، وليس بوقف إن عطف على معنى ما قبله؛ لأنّ معناه إنّنا أوحينا إليك وبعثنا رسلاً، و(عليك) حسن ومثله (تكليماً)، إن نصب رسلاً على المدح ، وليس بوقف إن نصب ذلك على الحال من مفعول (أوحينا) ، أو بدلاً من رسله قبله ؛ لأنّه تابع لهم <sup>(١)</sup>. واختار الزجاج أنّ يكون قوله (ورسلاً) منصوباً بفعل مضمر ،الذي ظهر يفسره، المعنى : (وقد قصصنا رسلاً عليك قد قصصناهم ، كما تقول : رأيت زيداً وعمراً أكرمته ، المعنى : وأكرمت عمراً أكرمته، وأجاز الزجاج حمل (ورسلاً) على معنى (إنّا أوحينا إليك)؛ لأنّ معناه : إنّنا أرسلنا إليك موحيين إليك، وأرسلنا رسلاً قد قصصناهم عليك<sup>(٢)</sup> وذكر النحاس أنّ نصب (رسلاً مبشرين) على البدل من (ورسلاً قد قصصناهم) ويجوز أنّ يكون على إضمار فعل ، ويجوز نصبه على الحال ، أيّ كما أوحينا إلى نوح والنبیین من بعده ورسلاً وذهب الزمخشري إلى أن (ورسلاً) مفعول به لفعل محذوف تقديره: أرسلنا أو نبأنا وما أشبه ذلك، وإلى أنّ نصب (رسلاً مبشرين) على المدح ، ويجوز على التكرير <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>.

(١) قسم التحقيق [النساء: ٤، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥].

(٢) معاني القرآن وإعرابه (١٠٨/٢).

(٤) قال أبو حيان التّكرير: البدل . البحر المحيط (١٤١/٤).

(٥) الكشاف (٥١٢/١).

وقر أبو البقاء الفعل النَّاصِب لـ (ورسلاً) وأمرنا، وجملة (قد قصصناهم) صفة لما قبلها . وجوز في (رسلاً مبشّرين) أن يكون (رسلاً) حالاً موطّئة<sup>(١)</sup> لما بعدها كما تقول : مررت بزيد رجلاً صالحاً<sup>(٢)</sup> . قال السّمين: ونصبه على المدح بفعل دالٍ على المدح نحو (أمدح) وليس (أعني)<sup>(٣)</sup> وما نختاره أن يكون (ورسلاً) منصوباً بمضمر، أي: وأرسلنا رسلاً؛ لأنّه تقدّم ما يدلّ عليه من قوله (وأوحينا)؛ لأنّ الوحي بمعنى الإرسال، أي أوحينا وأرسلنا فهو في حكم العطف على ما قبله. ونصب (رسل) على حذف مضمر له التقدير نفسه (وأرسلنا)؛ لأنّ المعنى يصبح إنّنا أوحينا وأرسلنا رسلاً قد قصصناهم وأرسلنا رسلاً مبشّرين ومنذرين والله أعلم.

(١) معنى الموطّئة، أي: إنّها ليست مقصودة ، إنّما المقصود صفتها . قال السّمين ألا ترى أنّ الرجولة مفهومة من

قولك (زيد) وإنّما المقصود وصفه بالصّلاحية الدّر المصون (١٦١/٤).

(٢) إملاء ما منّ به الرّحمن (١٨٢).

(٣) الدّر المصون (١٦١/٤).

## ❖ شبه الجملة:

وقد تناولت بعض مسائل تعليق الجار والمجرور أو الظرف وأثر ذلك على أحكام الوقف والابتداء.

## أولاً : الظرف :

١. ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة ٢: ٢٥٨]. الوقف على (الملك) جائز ، إن علق (إذ) بـ (انكر) مقدراً ، وليس بوقف إن علق بقوله (ألم تر)، كأنه قال: ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في الوقت الذي قال إبراهيم ربّي الذي يحيي ويميت ، فـ (إذ) في موضع نصب على الظرف ، والعامل فيه (ألم تر) ، وليس ظرفاً لإيتاء الملك؛ إذ المحاجة لم تقع وقت أن آتاه الله الملك بل إيتاء الله الملك إياه سابق على المحاجة<sup>(١)</sup>. واختار مكي بن أبي طالب [ت: ٤٣٧ هـ] التعليق بقوله (ألم تر)، واعترض السمين على هذا الوجه؛ لأن الرؤية لم تكن في وقت قوله (ربّي الذي يحيي ويميت)<sup>(٢)</sup>. وذكر أبو البقاء أنه ظرف لـ (حاج) أو ظرف لـ (آتاه)<sup>(٣)</sup>. قال السمين وفيه نظر من حيث إن وقت إيتاء الملك ليس وقت قول إبراهيم ربّي الذي يحيي ويميت<sup>(٤)</sup>. وذكر فيه أوجه أخرى فصل السمين في شرحها فانظرها إن شئت<sup>(٥)</sup> وتعليق (إذ) بقوله (حاج) أقربها إلى الصواب؛ لأن المحاجة وقعت عندما قال إبراهيم : ربّي الذي يحيي ويميت والله أعلم.

٢. ﴿ قُلْ إِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ بُتُّوهُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [يونس ١٠: ١٠]. يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ويحذركم الله نفسه، والله رءوف بالعباد ﴿ [آل عمران ٣: ٣٠٠٢٩]. (قدير) : كاف، إن نصب (يوم) باذكر مقدراً مفعولاً به، وليس بوقف إن نصب بـ (يحذركم) الأولى<sup>(٦)</sup>، وكذا إن نصب بـ (المصير) للفصل بين المصدر ومعموله ، كأنه قال :

(١) قسم التحقيق [البقرة ٢: ٢٥٨].

(٢) الدر المصون (٥٥٢/٢).

(٣) إملأ ما من به الرحمن (١٠١).

(٤) الدر المصون (٥٥٢/٢).

(٥) الدر المصون (٥٥٢/٢).

(٦) الآية السابقة (٢٩) (ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير).

تصبرون إليه يوم تجد كل نفس . ومن حيث كونه رأس آية يجوز ويضعف نصبه بـ (قدير)؛ لأن قدرته تعالى على كل شيء لا تختص بيوم دون يوم بل هو مختص بالقدرة دائماً، ويضعف نصبه بـ (تود)، أي: تود يوم القيامة حين تجد كل نفس خيرها وشرها تتمنى بعد ما بينها وبين ذلك اليوم وهوله<sup>(١)</sup>. واختار الطبري أن يكون النصب بـ (يحدركم)، والمعنى : ويحدركم الله نفسه في يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً. وذكر الطبري أن منهم من جعله منصوباً بتقدير اذكر ، كأنه قيل لهم : اذكروا كذا وكذا ؛ لأنه في القرآن في غير موضع: واتقوا يوم كذا<sup>(٢)</sup> واختار الزجاج أيضاً النصب بـ (يحدركم) وأجاز التعليل بـ (المصير) وقال القول الأول الأجود<sup>(٣)</sup> وذكر أبو حيان أن النصب بـ (يحدركم) ضعيف؛ لطول الفصل. وهذا من جهة اللفظ ، وأما من جهة المعنى؛ فلأن التحذير موجود، واليوم موعود فلا يصح له العمل فيه، (أي: لا يتلاقيان)<sup>(٤)</sup>. ونقل السمين عن ابن الأنباري ومكي بن أبي طالب النصب بـ (المصير)، قال السمين : وهذا ضعيف على قواعد البصريين؛ للزوم الفصل بين المصدر ومعموله بكلام طويل<sup>(٥)</sup> ونقل السمين عن ابن الأنباري أنه منصوب بـ (قدير)، أي: قدير في ذلك اليوم العظيم ، ولا يقال يلزم من ذلك تقييد قدرته بزمان؛ لأنه إذا قدر في ذلك اليوم الذي يسلب كل أحد قدرته فلأن يقدر في غيره بطريق أولى وأحرى<sup>(٦)</sup> . وذهب أبو حيان إلى ما ذكره الأشموني بأن ذلك ضعيف ؛ لأن القدرة لا تختص بيوم دون يوم<sup>(٧)</sup>. واختار الزمخشري النصب بـ (تود) والضمير في (بينه) ليوم القيامة حين تجد كل نفس خيرها وشرها حاضرين تتمنى لو أن بينها وبين ذلك اليوم وهوله أمداً بعيداً<sup>(٨)</sup> ولم يذكر الأشموني سبب ضعف النصب بـ (تود) وهو بذلك قد اختار مذهب الكوفيين وقد وافقهم الأخفش ؛ لأن في هذه المسألة خلاف وهو : هل يجوز أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على شيء متصل بمعمول الفعل نحو ( غلامٌ هند ضربت ) أو ( ثوبي أخويك يلبسان ) ففاعل

(١) قسم التحقيق [آل عمران ٣: ٢٩، ٣٠]

(٢) تفسير الطبري (٣٢٢/٥).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٣٣٥/١).

(٤) البحر المحيط (٩٧/٣).

(٥) الدر المصون (١١٤/٣).

(٦) الدر المصون (٩٧/٣).

(٧) البحر المحيط (٩٧/٣).

(٨) الكشف (٣١٠/١).

يلبسان هو ضمير عائد على (أخويك) المتصلين بمفعول يلبسان، وفاعل ضربت ضمير عائد على (هند) المتصلة بـ (ضربت) والآية من هذا القبيل، فإنّ فاعل (تودّ) ضمير عائد على (نفس) المتصلة بيوم؛ لأنّها في جملة أضيف الظرف إلى تلك الجملة. والظرف منصوب بـ (تودّ) والتقدير: يوم وجدان كلّ نفس خيرها وشرّها محضرين تودّ كذا. فجمهور البصريين ومعهم الكسائي يجيزون هذه المسائل. وذهب الفراء والأخفش وغيره من البصريين إلى أنّ هذه المسائل لا تجوز؛ لأنّ هذا المعمول فضلة فيجوز الاستغناء عنه، وعود الضمير على ما اتصل به في هذه المسائل يخرجها عن ذلك؛ لأنّه يلزم ذكر المعمول ليعود الضمير الفاعل على ما اتصل به فيتناهى السببان (١) وما نختاره أنّ النصب بتقدير (اذكر) على أنّه ظرف هو الأقرب إلى الصواب؛ لأنّ التعليق بما قبل (يوم) فيه ضعف لطول الفصل، والتعليق بما بعد (يوم) فيه خلاف. والتعليق بـ (يحذركم) الثانية لا يجوز؛ لأنّ ما بعد (واو) النسق لا يعمل فيما قبلها.

### ثانياً : الجار والمجرور:

١. ﴿ قَالَ رَبِّ أُنِّي يَكُونُ لِي عُلْمٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَأَمْرَاتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ﴾ [آل عمران ٤٠:٣]

وقف بعضهم على (كذلك) على أنّ الإشارة بـ (كذلك) إلى حال زكريا وحال امرأته، كأنّه قال : ربّ على أيّ وجه يكون لنا غلام ونحن بحال كذا ؟ فقال له كما أنتما يكون لكما الغلام ، والكلام تمّ في قوله (كذلك) وقوله: (والله يفعل ما يشاء) جملة مبيّنة مقرّرة في النفس وقوع هذا الأمر المستغرب. وعلى هذا يكون (كذلك) متعلقاً بمحذوف، (والله يفعل ما يشاء) جملة منعقدة من مبتدأ وخبر. وليس بوقف؛ إنّ جعلت الكاف في محل نصب حال من ضمير ذلك، أيّ : يفعله حال كونه مثل ذلك، أو جعلت في محل رفع خبر مقدّم. والجلالة مبتدأ مؤخر (٢) والوجه الأول الذي ذكره الأشموني عليه أكثر المعربين، فالكاف على قوله في محل نصب على أنّها نعت لمصدر محذوف، قال الزمخشري: (كذلك)، أيّ: يفعل الله ما يشاء من الأفعال العجيبة مثل ذلك الفعل ، وهو خلق الولد بين الشيخ الفاني والعجوز العاقر . وأضاف الزمخشري أن تكون الكاف في محل رفع حيث قال : أو كذلك الله مبتدأ وخبر، أيّ: على نحو هذه الصفة الله ، والله يفعل ما يشاء بيان له ، أيّ: يفعل ما يريد من الأفاعيل الخارقة للعادات (٣)

(١) البحر المحيط (٢/٩٧، ٩٨)، الدرّ المصون (٢/٦٣).

(٢) قسم التحقيق [آل عمران ٤٠:٣].

(٣) الكشاف (١/٣١٧).



وقدّر ابن عطية ذلك بقوله : كهذه القدرة المستغربة هي قدرة الله ففي الكلام حذف مضاف . والكلام تام في قوله تعالى (كذلك الله). وأضاف ابن عطية أن الإشارة بـ (ذلك) يُحتمل أن يكون إلى حال زكريا وحال امرأته. والكلام تام على قوله (كذلك) والتأويل: كما أنتما يكون لكما الغلام، وقوله (الله يفعل ما يشاء) جملة مبيّنة مقررة في النفس وقوع هذا الأمر المستغرب<sup>(١)</sup>. والوجه الثاني الذي ذكره الأشموني على أنّها في محل نصب على الحال هو مذهب سيبويه قال السّمين : والكاف في محل نصب وأكثر العربيين يجعلون ذلك نعتاً لمصدر محذوف، أيّ يفعل الله ما يشاء من الأفعال العجيبة فعلاً مثل ذلك الفعل<sup>(٢)</sup>. وذكر السّمين في موضع آخر أنّ ذلك كقولك سرّ عليه حديثاً، وهذا ليس من مذهب سيبويه، إنّما مذهبه في هذا ونحوه أن يكون منصوباً على الحال من المصدر المضمر المفهوم من الفعل المتقدّم. وإنّما أحوج سيبويه إلى ذلك؛ أنّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لا يجوز إلّا في مواضع محصورة ، منها أن تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف (مررت بكاتبٍ)، أو واقعة خبراً (زيد قائم)، أو حالاً (جاء زيد راكباً) إلى آخر ذلك من المواضع التي ذكرها. وما عدا هذه المواضع لا يجوز فيها حذف الموصوف<sup>(٣)</sup>. والوجه المختار في قوله (كذلك) و(كما) أنّها نعت لمصدر محذوف وهذا الوجه الأوّل الذي اختاره أغلب النحاة والمفسّرين في كل آية ورد فيها (كما، كذلك).

٢. ﴿ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ [البقرة ٢: ٢٨٢] لا يوقف على (الشهداء) إن قرئ بفتح الهمزة في (أن) تضلّ) على أنّها (أن) المصدرية لتعلّقها بما قبلها، واختلفوا بماذا تتعلق؟ فقيل : بفعل مقدّر ، أي : فإن لم يكونا رجلين فاستشهدوا رجلاً وامرأتين ، لأنّ تضلّ إحداها فتذكّر إحداها الأخرى.

(١) البحر الوجيز (٢٢٨).

(٢) الكتاب (٢٢٧/١، ٢٢٨).

(٣) الدرّ المصون (١ / ١٤١) ، الكتاب (٢٢٧/١، ٢٢٨).

وقيل : تتعلق بفعل مضمر على غير هذا التقدير، وهو أن نجعل المضمر قولاً مضارعاً تقديره: فإن لم يكونا رجلين فليشهد رجل وامرأتان لأنّ تضلّ إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى. وقيل : تتعلق بخبر المبتدأ الذي في قوله (فرجل وامرأتان)، وخبره فعل مضمر تقديره فرجل وامرأتان يشهدون لأنّ تضلّ إحداهما، فلا يحسن الوقف على (الشهداء) لتعلق (أن) بما قبلها <sup>(١)</sup>. قال سيبويه: واعلم أنّ اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من (أن) كما حذفت من (أن)، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلت ذلك حذر الشرّ، أيّ لحذر الشرّ. ومنه قوله عزّ وجل (أنّ تضلّ إحداهما). فإنّ هنا حالها في حذف حرف الجر كحال أن وتفسيرها كتفسيرها وهي مع صلتها بمنزلة المصدر <sup>(٢)</sup> ونقل السّمين عن الواحدي أنّ (لأنّ تضلّ) متعلّقان بفعل مضمر دلّ عليه الكلام السابق، إذ التقدير فاستشهدوا رجلاً وامرأتين لأنّ تضلّ إحداهما، ودلّ على هذا الفعل قوله (فإنّ لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) قال السّمين: ولا حاجة إلى هذا الذي ذكره الواحدي؛ لأنّ الرفع لرجل مغمّن عن تقدير شيءٍ آخر، وكذلك الخبر المقدّر لقولك : (فرجل وامرأتان). إذ تقدير الأول : فليشهد رجل ، وتقدير الثاني : فرجل وامرأتان يشهدون لأنّ تضلّ . والتقدير الأوّل والثاني هما الوجهان الثاني والثالث من أوجه تعليق الجار والمجرور (لأنّ تضلّ) <sup>(٣)</sup>. وذكر في هذه الآية تقديرات منها أنّ التقدير مخافة أن تضلّ، وقد ردّ هذا الوجه لأن (فتذكر) معطوف على (أنّ تضلّ) فيصبح التقدير مخافة أن تضلّ ومخافة أن تذكر <sup>(٤)</sup>.

٣. ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكُتُبِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ ۗ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ۗ ﴾ <sup>(٤٥)</sup> مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا ۗ

[النساء:٤،٤٤،٤٥،٤٦] (نصيراً) كاف؛ إن جعل (من الذين) خبراً مقدّماً و(يحرفون) جملة في موضع رفع

(١) قسم التحقيق (٢٧٣) [البقرة ٢: ٢٨٢].

(٢) الكتاب (١٥٤/٣).

(٣) الدرّ المصون (٦٦٠/٢).

(٤) ينظر إملاء ما منّ به الرحمن (١١٠) ، الدرّ المصون (٦٦٠/٢).

صفة لموصوف محذوف ، أيّ من الذين هادوا ناس أو قوم أو نفر يحرفون الكلم عن مواضعه ، فحذف الموصوف واجتزأ بالصفة عنه ، أو تقول حذف المبتدأ وأقيم النعت مقامه، وكذا إن جعل (من الذين) خبر مبتدأ محذوف ، أيّ: هم الذين هادوا ، وليس بوقف؛ إن جعل (من الذين) حالاً من فاعل (يريدون) ، أو جعل بياناً للموصول في قوله (ألم تر إلى الذين أوتوا)؛ لأنّهم يهود ونصارى، أو جعل بياناً لأعدائكم وما بينهما اعتراض، أو علق بـ (نصيرا) وهذه المادة تتعدى بـ (من). قال تعالى : ﴿الْأَرْضُ فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ﴾ [غافر ٤٠: ٢٩] وإمّا على تضمين النّصر معنى المنع، أيّ منعه من القوم ، وكذا : وكفى بالله مانعاً ينصره من الذين هادوا فهي ستة أوجه، يجوز الوقف على (نصيرا) في وجهين . وفي هذا غاية في بيان هذا الوقف والله الحمد <sup>(١)</sup>. والوجه الأول الذي ذكره الأشموني هو مذهب سيبويه، قال سيبويه سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول ما منهم مات حتى رأته في حال كذا وكذا، وإنّما يريد ما منهم واحد مات ومثل ذلك قول الشاعر النابغة :

كأنّك من جمال بني أقيش  
.....

أيّ كأنّك جمل من جمال بني أقيش، فكل ذلك حذف تخفيفاً واستغناء بعلم المخاطب بما يعني <sup>(٢)</sup> وجعل الفراء المبتدأ المحذوف موصولاً، تقديره: من الذين هادوا من يحرفون الكلم وذلك من كلام العرب أن يضمروا (من) في مبتدأ الكلام فيقولون منّا يقول ذلك، ومنّا لا يقوله؛ ذلك أن من بعض لما هي منه (من) فلذلك أدّت عن المعنى المطلوب. وأضاف الفراء: إن شئت جعلت (من الذين) متّصلة بقوله: ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب، من الذين هادوا يحرفون الكلم <sup>(٣)</sup> قال الطبري والبصريون يقولون المضمّر في ذلك هو القوم، أيّ من الذين هادوا قوم. أمّا نحويو الكوفة فينكرون أن يكون المضمّر مع (من) إلّا (من) أو ما أشبهها. ثم قال الطبري: والقول الذي هو أولى بالصواب عندي في ذلك قول من قال (من الذين) من صلة (الذين أوتوا نصيباً من الكتاب)؛ لأنّ الخبرين جميعاً والصفتين من صفة نوع واحد من النّاس، وهم اليهود الذين وصف الله صفتهم. فلا حاجة بالكلام إلى أن يكون فيه متروك <sup>(٤)</sup>.

(١) قسم التحقيق [النساء ٤: ٤٤، ٤٥، ٤٦].

(٢) الكتاب (٢/٤٥٠، ٤٣٦).

(٣) معاني القرآن (١/٢٧١).

(٤) تفسير الطبري (٧/١٠٢، ١٠٣).

ومنع الزجّاج أن يكون التقدير من الذين هادوا من يحرّفون؛ لأنّه لا يجوز أن يحذف الموصول وتبقى صلته وذكر الزجّاج في التعليق وجهين الأوّل على حذف موصوف (قوم) والثاني أن يكون (من الذين) من صلة الذين أوتوا<sup>(١)</sup> وإن جعلت (من الذين) بياناً للموصول (من الذين أوتوا) تكون الجمل الثلاث بينهما جمل توسطت بين البيان والمبيّن على سبيل الاعتراض قاله الزمخشري<sup>(٢)</sup>. ولكنّ الفارسي منع الاعتراض بجملتين فكيف بثلاث. قال السّمين: والجمل هنا متعاطفة والعطف يصيّر الشّيين شيئاً واحداً<sup>(٣)</sup> وذكر ابن هشام هذه الآية مثلاً على جواز الاعتراض بأكثر من جملة<sup>(٤)</sup> وأضاف الزمخشري أن يكون (من الذين) بيان لأعدائكم. ويكون ما بينهما اعتراض أيضاً أو أن يكون (من الذين) صلة لـ (نصيراً)، أي: ينصركم من الذين هادوا<sup>(٥)</sup> وأضاف أبو البقاء أن يكون (من الذين) خبر مبتدأ محذوف، أي هم من الذين، وجملة (يحرّفون) حال من الفاعل في (هادوا)، وأضاف التعليق بـ حال من الفاعل في (يريدون)<sup>(٦)</sup>. قال الألوّسي في جعل (من الذين) بياناً لأعدائكم: لا وجه لتخصيص علمه سبحانه بطائفة من أعدائهم لا سيما في معرض الاعتراض. وقال في التعليق بـ (نصيراً): وفيه تحجير لواسع نصره الله تعالى.<sup>(٧)</sup> وما نختاره أن يكون (من الذين) بيان للموصول (ألم تر إلى الذين أوتوا) وأنّ الجمل بينها معطوفة فهي كالشيء الواحد وإن كانت اعتراضاً فقد أجاز الزمخشري بجواز الاعتراض بسبع جمل في سورة الأعراف الآية (٩٦،٩٥) وقد نقل ذلك ابن هشام<sup>(٨)</sup>. كما أنّ التعليق بخبر مبتدأ محذوف جيد من حيث إنهم يجيزون حذف الموصوف كثيراً. أما بقية الأوجه ففيها من الخلاف ما ذكرنا والله أعلم.

(١) معاني القرآن وإعرابه (٤٧، ١٦/٢).

(٢) الكشاف (٤٥٠/١).

(٣) الدرّ المصون.

(٤) مغني اللّبيب (٥١٥، ٥١٤/٢).

(٥) الكشاف (٤٥٠/١).

(٦) إملاء ما منّ به الرحمن (١٦٤).

(٧) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني (٤٦/٥) لخاتمة المحقّقين وعمدة المدقّقين مرجع أهل العراق ومفتي بغداد العلامة أبي الفضل شهاب الدّين السيّد محمود الألوّسي البغدادي [ت: ١٢٧٠هـ] إدارة الطباعة المنيرية. دار إحياء التراث العربي بيروت.

(٨) مغني اللّبيب (٤٩١، ٤٩٠/٢).

٤ . المسائل المتفرقة التي اختلف إعرابها بين مرفوع ومنصوب ومجرور وأثر هذا الاختلاف على الوقف والمعنى:

﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة ٢:٢] الوقف على (ريب) تام؛ إن رفع (هدى) بالابتداء و(فيه)

خبر، وعليه يكون خبر (لا) محذوفاً ، والعرب تحذف خبر (لا) كثيراً، (فيه) تام إن رفع (هدى)

بالابتداء خبره محذوف ، أو رفع بظرف محذوف غير المذكور تقديره فيه فيه هدى. وكاف؛ إن جعل

خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، وليس بوقف؛ إن جعل (هدى) خبراً لـ (ذلك الكتاب)، والوقف حسن

أيضاً إن انتصب (هدى) مصدرًا لفعل محذوف، وليس بوقف أيضاً؛ إن جعل (هدى) حالاً من الكتاب،

أو من الضمير في (فيه)، أي: هادياً، أو حالاً من (ذلك) <sup>(١)</sup> قال الزجاج (ت: ٣١١هـ) يجوز رفع

(هدى) على قولك: (ذلك الكتاب لا ريب فيه) كأنك قلت ذلك الكتاب حقاً؛ لأن لا شك فيه بمعنى (حق)،

ثم تقول بعد ذلك (فيه هدى للمتقين) <sup>(٢)</sup>. ولم يذكر فيه القرطبي [ت: ٦٧١هـ] غير هذا الوجه. فأكد بأن

الكلام قد تم عند قوله (لا ريب)، فقال (لا ريب) نفي عام، وارتفع (هدى) على الابتداء، والخبر (فيه)

<sup>(٣)</sup> ورجح أبو البقاء [ت: ٦١٦هـ] فيه هذا الوجه على الرفع فقال: (لا ريب) آخر الكلام وخبره

محذوف للعلم به، ثم تستأنف فتقول: فيه هدى، فيكون (هدى) مبتدأ، و(فيه) الخبر، وذكر فيه الرفع

على الفاعل بـ (فيه) <sup>(٤)</sup>. وقال أبو حيان [ت: ٧٤٥هـ] بعد أن ذكر في (هدى) أوجه الرفع والنصب،

الأولى جعل كل جملة مستقلة. فـ (ذلك الكتاب) جملة و(لا ريب) جملة و(فيه هدى للمتقين) جملة،

فتكون قد أخبرت بهذه الجملة أن فيه الهدى للمتقين، والمجاز إمّا: فيه هدى، أي استمرار هدى؛ لأن

المتقين مهتدون وإمّا في (المتقين)، أي المشاركين لاكتساب التقوى، وقد أتى بلفظة (في) التي تدلّ

على الوعاء كأنه مشتمل على الهدى ومحتو عليه احتواء البيت على زيد في قولك: فيه هدى <sup>(٥)</sup>.

(١) قسم التحقيق [البقرة ٢:٢].

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٧٠/١).

(٣) ينظر تفسير القرطبي (٢٨٥/١).

(٤) إملاء ما من به الرحمن (١٧).

(٥) البحر المحيط في التفسير (٦٥، ٦٤/١).

وقول أبي حيّان يرجح اختياره لهذا الوجه من الإعراب، كما يؤكّد بأنّه يرجح أن يكون (هدى) مرفوعاً وليس منصوباً وعلى أنّه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف قال السّمين [ت:٧٥٦هـ] إن قلنا (فيه) خبر (لا) كان خبر (هدى) محذوفاً مدلولاً عليه بخبر (لا) تقديره: فيه فيه هدى<sup>(١)</sup> وعلى أنّه خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو) قال الفراء [ت:٢٠٧هـ] إن شئت رفعت (هدى) على الاستئناف لتمام ما قبله، كما قرأت الفراء ﴿الْمَ ١ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ٢ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان ٣:٣١] برفع (رحمة) ونصبه<sup>(٢)</sup>. وقراءة الرّفع هي قراءة حمزة [ت:١٥٦هـ]. فعلى الرّفع يكون في (هدى) وجوه منها الرّفع على الاستئناف، أي: هو هدى. وقال الطبري [ت:٣١٠هـ]؛ إن جعل الهدى في موضع رفع، لم يجز أن يكون (ذلك الكتاب) إلا خبراً مستأنفاً. و(آلم) كلاماً تاماً مكتفياً بنفسه، إلا من وجه واحد، وهو أن يرفع (هدى) بمعنى المدح، وعلى هذا يكون مدحاً مستأنفاً واستشهد الطبري بالآية التي استشهد بها الفراء في سورة لقمان برفع (رحمة) على المدح للآيات<sup>(٣)</sup>. وفي قول الزمخشري [ت:٥٣٨هـ] ما يبيّن أنّه قد اختار هذا الوجه من الإعراب، فبعد أن ذكر ما يجوز في (هدى) من وجوه في الإعراب على الرّفع، والنّصب على الحال، قال: والذي هو أرسخ في البلاغة أن يُضرب عن هذه الحال صفحاً، وأن يُقال: إنّ قوله (آلم) جملة برأسها أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و(ذلك الكتاب) جملة ثانية، و(لا ريب فيه) ثالثة و(هدى للمتّقين) رابعة وقد أصيب بترتيبها

(١) الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/٨٦).

(٢) معاني القرآن (١/١٢، ١١).

(٣) ينظر تفسير الطبري (١/٢٣٥).

مِفْصَلُ البَلاغة، وموجب حسن النّظْم، حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق. ثمّ قال ولا تخلو كلّ واحدة من الأربع بعد أن ربّبت هذا التّرتيب الأنيق من نكتة ذات جزالة. ثمّ قال: وفي الرابعة الحذف ووضع المصدر الذي هو (هدى) موضع الوصف الذي هو (هادٍ) وإيراده منكرًا . والإيجاز في ذكر المتّقين<sup>(١)</sup>. فقول الزمخشري يدلّ أنّ رفع (هدى) على الاستئناف هو أفضل الوجوه وأقواها على التّفسير الذي ذكره.

وعلى أنّه خبر لـ (ذلك الكتاب) ففيه أقوال ، الأوّل أنّ تخبر عن الكتاب بخبر واحد وهو (هدى) ، الثّاني أنّ تخبر بخبرين (لا ريب فيه) ، (هدى) ، والثالث أنّ تخبر عن (ذلك) بثلاثة أخبار (الكتاب) ، (لا ريب فيه)، (هدى). قال الفراء : إذا أردت بالكتاب أن يكون نعتاً لـ (ذلك) كان الهدى في موضع رفع؛ لأنّه خبر لـ (ذلك)، كأنك قلت : ذلك هدى لا شكّ فيه - وقول الفراء يجعل جملة (لا ريب فيه) اعتراضية أو حالية – وتابع الفراء : إن جعلت (لا ريب فيه) خبراً ، رفعت (هدى) بجعله تابعاً لموضع (لا ريب فيه) أي: (لا ريب فيه) خبر ثانٍ كما قال الله عزّ وجلّ ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام ٦: ٩٢، ١٥٥] ، كأنّه قال: وهذا كتاب، وهذا مبارك، وهذا من صفته كذا وكذا<sup>(٢)</sup> وعلى هذين الوجهين الطبري أيضاً. واستشهد بنفس الآية التي استشهد بها الفراء في الأنعام (٣) وذكر السّمين على الوجه الثّاني أنّ (الكتاب) يصحّ فيه أن يكون بدلاً وعطف بيان أيضاً<sup>(٤)</sup> وأضاف أبو حيّان أنّ (هدى) خبر ثالث، فتكون قد أخبرت بالكتاب عن (ذلك)، وبقوله (لا ريب فيه) ، ثم جاء (هدى) خبراً ثالثاً،<sup>(٥)</sup> وذكر الزجاج وجهاً آخر على قراءة الرّفْع، وهو : (ذلك) خبر ابتداء على قول من قال: هذا القرآن ذلك الكتاب. و(الكتاب) عطف بيان ، و(هدى) خبر ثانٍ ، كأنك قلت: هذا ذلك الكتاب هدى، أي: قد جمع أنّه الكتاب الذي وعدوا به وأنّه هدى، كما تقول: هذا حلو حامض<sup>(٦)</sup>.

(١) الكشاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل (٣٨، ٣٧/١).

(٢) معاني القرآن للفراء (١١/١).

(٣) تفسير الطبري (٢٣٦/١).

(٤) الدرّ المصون (٨٧/١).

(٥) البحر المحيط (٦٤/١).

(٦) معاني القرآن وإعرابه (٧٠، ٦٨/١).

وأما نصب (هدى) مصدراً بفعل محذوف ، فلم أقع على مصدر في كتب النحو وفي كتب التفسير يذكر ذلك. وأما النصب على الحال : فذهب الفراء إلى أن أول أوجه النصب أن تجعل (الكتاب) خبراً لـ (ذلك) فتنصب (هدى) على القطع<sup>(١)</sup> من الكتاب؛ لأن (هدى) نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها فنصبها ؛ لأن النكرة لا تكون دليلاً على معرفة، قال الطبري: ويكون التأويل حينئذ: ألم ذلك الكتاب هادياً للمتقين. وذكر الفراء والطبري جواز النصب على الحال من الضمير المجرور في (فيه)، كأنك قلت : لا شك فيه هادياً<sup>(٢)</sup> وأضاف النحاس [ت:٣٣٨هـ] النصب على الحال من (ذلك)<sup>(٣)</sup>، قال ابن عطية [ت:٥٤١هـ]؛ إن جعلت (هدى) نصباً على الحال من (ذلك) أو من (الكتاب) كان العامل فيه معنى الإشارة؛ وإن جعلته حالاً من الضمير في (فيه) كان العامل فيه معنى الاستقرار. وفي هذا القول ضعف<sup>(٤)</sup> ولم يذكر فيه أبو البقاء إلا وجهاً واحداً على النصب على الحال وهو أن يكون حالاً من الضمير في (فيه) ، فالمصدر في معنى اسم الفاعل، أي: لا ريب فيه هادياً، والعامل في الحال معنى الجملة تقديره : أحققه هادياً، ويجوز أن يكون العامل فيه معنى التنبية والإشارة الحاصل في قوله (ذلك)<sup>(٥)</sup> . قال السمين وجعله حالاً من (ذلك) أو من (الكتاب) أو من الضمير المجرور في (فيه) إما على المبالغة، كأنه نفس الهدى، أو على حذف مضاف، أي ذا هدى، أو على وقوع المصدر موقع اسم الفاعل . وهكذا كل مصدر وقع خبراً أو صفة أو حالاً فيه الأقوال الثلاثة وأرجحها الأول<sup>(٦)</sup> . وذهب الألوسي [ت:١٢٧٠هـ] إلى أن المعنى لا ريب فيه للمتقين ، فالظرف صفة ، و(للمتقين) خبر، و(هدى) حال من الضمير المجرور، أي: لا ريب كائناً فيه للمتقين حال كونه هادياً ، وهي حال لازمة، فيفيد انتفاء الريب في جميع الأزمنة والأحوال . ويكون التقييد كالدليل على انتفاء الريب<sup>(٧)</sup> وأغلب النحويين لم يرجح وجهاً على آخر في إعراب (هدى) : فكلها صواب بالنظر إلى التفسير.

(١) يريد بالقطع : الحال.

(٢) ينظر معاني القرآن (١٢/١)، تفسير الطبري (٢٣٥/١).

(٣) إعراب القرآن : مجلد (٢٥/١).

(٤) تفسير المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٥١،٥٠).

(٥) ينظر إملاء ما من به الرحمن (١٧) .

(٦) ينظر الدر المصون (٨٧/١).

(٧) روح المعاني (١٠٧/١).



مسألة : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي ۚ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة ٢: ٢٦] قرئ (بعوضة) بالرفع

والنصب فنصبها من سبعة أوجه، كونها منصوبة بفعل محذوف ، أعني بعوضة ، أو كونها صفة لـ (ما) ، أو عطف بيان لـ (مثلاً) ، أو بدلاً منه ، أو مفعولاً لـ (يضرب) و(مثلاً) حال تقدمت عليها، أو مفعولاً ثانياً لـ (يضرب)، أو منصوبة على إسقاط (بين) والتقدير: ما بين بعوضة فلما حذف (بين) أعربت (بعوضة) كإعرابها. وقد أنشد الفراء :

يا أَحْسَنَ النَّاسِ مَا قَرْنَا إِلَى قَدَمِ      وَلَا حِبَالٍ مُحَبَّبٍ وَاصِلٍ تَصِلُ (١)

أراد ما بين قرن إلى قدم. وعليه لا يصلح الوقف على (ما) لأنه جعل إعراب (بين) فيما بعدها ليعلم أن معناها مراد، فبعوضة في صلة (ما) . ورفعها ، أي بعوضة من ثلاثة أوجه ، كونها خبر لمبتدأ محذوف أي ما هي بعوضة ، أو أن (ما) استفهامية و(بعوضة) خبرها ، أي: أي شيء بعوضة ، أو المبتدأ محذوف أي: هو بعوضة. وعلى رفع (ما) خبراً لمبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر، يكون الوقف على (ما) تاماً . وعلى نصب (بعوضة) بفعل محذوف يكون الوقف كافياً لعدم تعلق ما بعدها بما قبلها لفظاً لا معنى. وكذلك يكون الوقف كافياً على (ما) إذا جعلت (ما) تأكيداً؛ لأنه إذا جعلت تأكيداً لم تقف على ما قبلها . وأما لو نصبت (بعوضة) على الإتياع لـ (ما) ، ونصبت (ما) على الإتياع لـ (مثلاً) فلا يحسن الوقف على (ما)؛ لأن بعوضة متممة لـ (ما) كما لو كانت (بعوضة) صفة لـ (ما)، أو نصبت بدلاً من (مثلاً) ، أو على أن (ما) موصولة؛ لأن الجملة بعدها صلتها، ولا يوقف على الموصول دون صلتها، أو أن (ما) استفهامية و(بعوضة) خبرها وقد ذكر الأشموني في قراءة (بعوضة) بالجر أنها بدل من (مثلاً) على توهم زيادة الباء. والأصل إن الله لا يستحي بضرب مثل بعوضة. ثم استبعد الأشموني هذا الوجه من الإعراب بقوله: هو تعسف ينبو عنه بلاغة القرآن العظيم، والوقف يبين المعنى المراد (٢) . وعلى أن (بعوضة) صفة لـ (ما) تكون (ما) اسماً نكرة موصوفة بدلاً من (مثلاً)، و(بعوضة) وقعت صلة لـ (ما) فأجريت مجراها في الإعراب . قال الفراء [ت: ٢٠٧هـ] (بعوضة) صلة لـ (ما) عربت بتعريبها (٣) وأضاف الطبري: والعرب تفعل ذلك خاصة في (من) و(ما) تعرب صلاتهما بإعرابهما؛ لأنهما يكونان معرفة أحياناً ونكرة أحياناً (٤)

(١) قسم التحقيق [البقرة ٢: ٢٦].

(٢) قسم التحقيق (١٢٧..... ١٣٠).

(٣) عربت : أجريت مجراها في الإعراب. معاني القرآن للفراء (٢١/١).

(٤) تفسير الطبري (١/٤٢٨، ٤٢٩).

وذكر ابن عطية [ت:٥٤١هـ] أنّ المهدي [ت:٤٤٠هـ] نقل عن الفراء [ت:٢٠٧هـ] والزجاج [ت:٣١١هـ] وثعلب [ت:٢٩١هـ] أنّ: (ما) قد وصفت بالجنس المنكر لإبهامها (لأنّها بمعنى قليل) <sup>(١)</sup> وذهب أبو البقاء [ت:٦١٦هـ] إلى أنّ (بعوضة) على هذا الوجه هي بدل وليست صفة لـ (ما) <sup>(٢)</sup> قال السّمين وهذا فيه نظر ، إذ يحتاج أن يقدر صفة محذوفة ولا ضرورة إلى ذلك فكان الأولى أن يجعل (بعوضة) صفتها؛ لأنّه وصفها بالجنس المنكر لإبهامه فهي في معنى قليل <sup>(٣)</sup>. وعلى أنّ (بعوضة) عطف بيان لـ (مثلاً) أو بدلاً منها يكون في (ما) وجهين الأوّل زائدة للتوكيد، والثاني: إبهامية (وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة زادت شيوعاً وعموماً وإبهاماً) وإعرابها هنا صفة لـ (مثلاً). قال الفراء إنّ أوقعت الضرب على البعوضة جعلت (ما) صلة - يقصد زائدة للتوكيد - ويكون المعنى والله أعلم (إنّ الله لا يستحي أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلاً) <sup>(٤)</sup> قال الزجاج: وأجود جهات النّصب لـ (بعوضة) أن تكون (ما) زائدة مؤكّدة <sup>(٥)</sup> قال ابن هشام [ت:٧٦١هـ] وتزاد (ما) بين المتبوع وتابعه. ف (ما) كافة زائدة في هذه الآية. واحتجّ بقول الزجاج: (ما) حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين. وعلى هذا تكون (بعوضة) بدلاً <sup>(٦)</sup>، وذكر أغلب النّحاة والمفسّرين هذه الوجه في زيادة (ما). ورجّح الزمخشري [ت:٥٣٨هـ] أنّ تكون (ما) على قراءة النّصب لـ (بعوضة) إبهامية، كقولك: أعطني كتاباً ما، تريد: أيّ كتاب كان <sup>(٧)</sup>. ورجّح ذلك ابن عطية بقوله: والذي يترجّح أنّ (ما) صفة مخصّصة، كما تقول: جئتك في أمرٍ ما، فتفيد النّكرة تخصيصاً وتقريباً، وعلى هذا تكون (بعوضة) مفعولاً ثانياً <sup>(٨)</sup>.

(١) المحرر الوجيز (٦٧)

(٢) إملاء ما منّ به الرّحمن (٢٩)

(٣) الدّر المصون (٢٢٣/١).

(٤) معاني القرآن للفراء (٢١/١).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٩٧/١).

(٦) مغني اللّبيب عن كتب الأعراب (٤١٣/١).

(٧) ينظر الكشف (١٠٨/١).

(٨) المحرر الوجيز (٦٧).

قال ابن هشام وقيل (ما) اسم نكرة صفة و(بعوضة) عطف بيان على (ما) <sup>(١)</sup>. قال السّمين الحلبي إن قيل إن (ما) صفة لـ (مثلاً) أو زائدة تكون (بعوضة) بدلاً من (مثلاً) أو عطف بيان <sup>(٢)</sup>. وقال الألويسي [ت: ١٢٧٠هـ] (ما) اسم بمعنى (شيء) توصف به النكرة لمزيد الإبهام ويسدّ طرق التقييد، و(بعوضة) إمّا صفة لـ (ما)، أو بدل منها، أو عطف بيان إن قيل بجوازه في النكرات، وإن جعلت (ما) زائدة تكون بعوضة بدلاً من (مثلاً) أو عطف بيان <sup>(٣)</sup>. وذكر أبو حيّان [ت: ٧٤٥هـ] أن (بعوضة) يجوز أن تكون مفعولاً به لـ (يضرب)؛ إن جعل (مثلاً) حالاً من النكرة تقدّمت عليها وذكر ذلك السّمين والألويسي، قال الألويسي: هذه الحال هي المقصودة <sup>(٤)</sup>. وذكر القرطبي [ت: ٦٧١هـ] أن (يضرب) بمعنى يجعل وعلى هذا تكون (بعوضة) مفعولاً ثانياً <sup>(٥)</sup>. ولم يذكر القرطبي ما وجه إعراب (ما) على هذا التقدير. والوجه الأقرب أن تكون (ما) زائدة على هذا التقدير. وبعد ذكر كلّ هذه الأوجه والآراء قال أبو حيّان والذي نختاره من هذه الأعراب أن (ضرب) بمعنى (بين) فهو يتعدى إلى مفعول واحد، و(مثلاً) مفعوله و(ما) صفة للنكرة و(بعوضة) بدل لا عطف بيان؛ لأنّ عطف البيان مذهب الجمهور فيه أنه لا يكون في النكرات. إنّما ذهب إلى ذلك الفارسي، ووافق السّمين أبا حيّان <sup>(٦)</sup>. وذهب الفراء إلى أن أحبّ الأوجه أن تجعل المعنى على إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها، والعرب إذا ألقت (بين) من الكلام تصلح (إلى) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خُفض أحدهما بـ (بين) والآخر بـ (إلى). وأنشد الفراء البيت (يا أحسنّ النَّاسِ ما قرّنا إلى قَدَم) يراد ما بين قرنها إلى قدمها، فإذا لم تصلح (إلى) في آخر الكلام لم يجز سقوط (بين) – فالنّصب الذي في (بين) جعل فيما بعدها عندما سقطت <sup>(٧)</sup>. قال الطبري: ودخول الفاء في (ما) الثانية من قوله (فما فوقها) دلالة على (بين) و (إلى) كما قالت العرب: له عشرون ناقة ما ناقة فجملاً. ثم ذكر بيت الشعر الذي ذكره الفراء، وقال: وكذلك يقولون في كلّ ما حسن فيه من الكلام دخول (ما) بين كذا إلى كذا

(١) مغني اللبيب (٤١٣/١).

(٢) الدرّ المصون (٢٢٣/١، ٢٢٢).

(٣) روح المعاني (٢٠٦/١).

(٤) البحر المحيط (١٩٧/١)، الدرّ المصون (٢٢٤/١)، روح المعاني (٢٠٦/١، ٢٠٧).

(٥) تفسير القرطبي (٣٦٥/١).

(٦) البحر المحيط (١٩٨/١)، الدرّ المصون (٢٢٥/١).

(٧) معاني القرآن (٢٣/١).

ينصبون الأوّل والثاني. ليدلّ النَّصب في الأسماء على المحذوف من الكلام<sup>(١)</sup>. وذكر الزّجاج أنّ هذا الوجه في إعراب (ما) هو لبعض النّحويين ولم يعلّق عليه<sup>(٢)</sup>. وذكر ابن عطية أنّ هذا قول الكوفيين، وقد أنكره أبو العباس المبرّد [ت: ٢٨٥هـ]<sup>(٣)</sup>. وذكر ابن النّحاس [ت: ٣٣٨هـ] والقرطبي [ت: ٦٧١هـ] أنّ هذا القول للكسائي أيضاً<sup>(٤)</sup> قال أبو حيّان: وتحرير هذا المذهب أنّ الكوفيين يزعمون أنّ (ما) تكون جزاءً في الأصل، وتحوّل إلى لفظ (الذي) فينتصب ما بعدها سواء كان نكرة أم غير نكرة ويعطف عليه بالفاء فقط، وتلزم ولا يصلح مكانها الواو، ولا (ثم)، ولا (أو)، ولا (لا). ويجعلون النَّصب في ذلك الاسم على حذف مضاف وهو (بين) فلما حذف (بين) قام هذا مقامه في الإعراب ويقدّرون الفاء بـ (إلى). وقد جاء التصريح بها في بعض المواضع، وذكر أبو حيّان قول الكسائي والفرّاء (يا أحسن النَّاس ما قرنا إلى قدم)، وأضاف أبو حيّان أنّ ما ذهب إليه الكوفيون لا يعرفه البصريون<sup>(٥)</sup>. قال السّمين (الفاء) بمعنى (إلى) قول مرجوح جداً وعلى هذا الوجه من الإعراب يكون (مثلاً) مفعولاً، وهو مفعول أوّل، و(ما) على هذا تحتمل أنّ تكون صفة لما قبلها أو زائدة وتكون (بعوضة) مفعولاً ثانياً، وقيل بعوضة هي المفعول الأوّل، و(مثلاً) هو الثّاني<sup>(٦)</sup> قال ابن هشام (ما بعوضة فما فوقها) قيل الفاء نائبة عن (إلى)، قال ابن هشام: وكون الفاء للغاية بمنزلة (إلى) غريب. وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه وذكر بيتاً من الشّعر (إلى) فيه بمعنى (الفاء)<sup>(٧)</sup>. وذكر المرادي [ت: ٧٤٩هـ] أنّ الفاء تكون بمعنى (إلى) عند بعض الكوفيين وذكر البيت (يا أحسن النَّاس ما قرناً إلى قدم)<sup>(٨)</sup>. وذكر ابن الأنباري [ت: ٣٢٨هـ] أنّ أبا العباس المبرّد قد أنشد بيت (يا أحسن النَّاس ما قرناً إلى قدم) وكذلك ذكر القرطبي. وذكرنا أنّ ابن عطية قد ذكر بأنّ أبا العباس قد أنكر نصب (بعوضة) على تقدير إسقاط الجار. وكذلك ذكر أبو حيّان والسّمين<sup>(٩)</sup>.

(١) تفسير الطبري (٤٣٠، ٤٢٩/١).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٩٨/١).

(٣) المحرر الوجيز (٦٧).

(٤) إعراب القرآن (٣٩/١)، تفسير القرطبي (٣٦٥/١).

(٥) البحر المحيط (١٩٨/١).

(٦) الدّر المصون (٢٢٤/١).

(٧) مغني اللبيب (٢١٥/١).

(٨) الجنّي الذّاني في حروف المعاني (٧٧) صنعة الحسن بن قاسم المرادي. تحقيق الدّكتور فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٩٩٢).

(٩) ينظر إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ (٥٠٧/١). وينظر تفسير القرطبي (٣٦٥/١)، المحرر الوجيز (٦٧)، البحر المحيط (١٩٨/١).

وأما رفع (بعوضة) على أنها خبر لمبتدأ محذوف ، فقد ذهب الطبري إلى أن (ما) التي مع (مثل) بمعنى (الذي)؛ لأنّ المعنى: إنّ الله لا يستحيي أن يضرب الذي هو في الصّغر والقلة فما فوقها مثلاً<sup>(١)</sup> وإلى هذا ذهب الزجاج، وذكر أنّ هذا عند سيبويه ضعيف<sup>(٢)</sup> وذكر النّحاس [ت:٣٣٨هـ] أنّ قراءة رفع (بعوضة) هي لغة تميم، فجعلوا (ما) بمعنى الذي ورفع (بعوضة) على إضمار ابتداء، وقال النّحاس: والحذف في (ما) أقبح منه في (الذي)؛ لأنّ (الذي) إنّما له وجه واحد والاسم معه أطول<sup>(٣)</sup> وذكر ابن جنيّ [ت:٣٩٢هـ] أنّ (ما) هنا اسم بمنزلة (الذي)، وحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ<sup>(٤)</sup> ونقل عن سيبويه [ت:١٨٠هـ] أنّ الخليل [ت:١٧٥هـ] قال: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، أي: الذي هو قائل لك شيئاً<sup>(٥)</sup>. قال أبو حيّان: جملة (هو بعوضة) صلة لـ (ما)، و(ما) موصولة بمعنى (الذي) وحذف هذا العائد ، وهذا الإعراب لا يصحّ إلا على مذهب الكوفيين حيث لم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير طول الصلة ، وأما البصريون فإنّهم اشترطوا ذلك في غير (أي) من الموصولات (لطوها بالإضافة). وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التّخريج شاذة ويكون إعراب (ما) على هذا التّخريج بدلاً ، التّقدير : مثلاً الذي هو بعوضة. وذكر العكبري [ت:٦١٦هـ] وجهاً آخر على قراءة (بعوضة) بالرفع وهو : (ما) حرف، والمبتدأ مضمر تقديره: مثلاً هو بعوضة<sup>(٦)</sup> يقصد العكبري أنّ (ما) زائدة. قال أبو حيّان : و(ما) فيها وجه آخر على قراءة بعوضة بالرفع، وهو. أنّ (ما) زائدة أو صفة، وتكون جملة (هو بعوضة) كالنّفسير لما انطوى عليه الكلام السّابق، وعلى هذا القول السّمين أيضاً<sup>(٧)</sup>. وذكر الزمخشري [ت:٥٠٣٨هـ] وجهاً آخر قال عنه إنّه حسن جميل، وهو أنّ تكون (ما) استفهامية – أي: أيّ شيء بعوضة – والمعنى عند الزمخشري: إنّ الله لا يستحيي أن يضرب للأنداد

(١) تفسير الطبري (٢٤٨/١).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٩٨/١).

(٣) إعراب القرآن (٤٠/١).

(٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١٤٥) . تأليف أبي الفتح عثمان بن جنيّ المتوفى سنة (٣٩٢هـ) دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا . منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٩٩٨م) ، تفسير القرطبي (٣٦٥/١)، المحرر الوجيز (٦٧).

(٥) ينظر الكتاب (كتاب سيبويه) (١٠٨/٢)، تفسير القرطبي (٣٦٥/١)، المحرر الوجيز (٦٧).

(٦) إملاء ما منّ به الرّحمن (٢٩).

(٧) البحر المحيط (١٩٨/١)، الدّر المصون (٢٢٥/١).

ما شاء من الأشياء المحقّرة مثلاً بله<sup>(١)</sup> البعوضة فما فوقها<sup>(٢)</sup> وما ذكره الزمخشري هو من الأوجه التي ذكرها أبو حيّان والسّمين. قال أبو حيّان هذا وجه فيه غرابة واستبعاد عن معنى الاستفهام . ورجّح أبو حيّان بعد كلّ هذه الآراء أنّ تكون (ما) زائدة أو صفة؛ لأنّ جعل (ما) موصولة لا يجوز فصيحاً على مذهب البصريين. ولم يرجّح السّمين أيّاً من هذه الوجوه<sup>(٣)</sup>. وبعد أنّ ذكر الألوّسي [ت: ١٢٧هـ] وجه الرّفْع والنّصب في (بعوضة) ذكر وجهاً آخر على رفع (بعوضة) قال : وقيل (ما) نافية و(بعوضة) مبتدأ أو الخبر محذوف – أيّ متروك – لدلالة (لا يستحيي) عليه<sup>(٤)</sup> ولم يبيّن الألوّسي ما يرجّح هذا القول ولم يذكر صاحبه، وهو بعيد، ولم أقع على تفسير يدعم رأي الألوّسي، فهذا ما ذكر من أوجه في رفع (بعوضة) أو نصبها، لم أستطع ترجيح أحدها على الآخر، فكل قول ذكره النّحويون والمفسّرون يشعر بأنّه هو الصّواب. مع أنّ بعضهم قد بيّن ضعف قول من الأقوال واعتمد على أقوال أخرى قد يضعّفها غيره، وقد يعتمد عليها آخرون.

وقد تعدّدت المرّات التي تناول فيها الأشموني إعراب الاسم الموصول (الذين) وفي أغلب المرّات يجوز في هذا الاسم الحركات الثلاث (الرّفْع والنّصب والجرّ).

وقد وقف الأشموني على كثير من مسائل الاستثناء وفي كلّ مرّة كان يذكر ما قيل في هذه المسألة من آراء مرجّحاً بعضها على الآخر.

(١) بله : اسم فعل أمر بمعنى اترك.

(٢) الكشاف (١٠٨/١).

(٣) البحر المحيط (١٩٩/١)، الدرّ المصون (٢٢٥/١، ٢٢٦).

(٤) روح المعاني (٢٠٧/١).

## ❖ المجزومات:

لم يقف الأشموني كثيراً على المجزومات إلا في باب الشرط وجوابه، وهذا ما سوف نتناوله في باب الجمل. ومن مسائل الجزم عند الأشموني ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٥] (أو نصارى) ليس بوقف؛ لأنّ (تهتدوا) مجزوم على جواب الأمر والأصل فيه تهتدون فحذفت النون للجزم عطفاً على جواب الأمر<sup>(١)</sup>. وهناك قول آخر للنحاة في الجزم في مثل هذه الحالة فالأول الذي اختاره الأشموني أنّ جملة الأمر ضمّنت معنى الشرط، والقول الآخر أنّ جملة الأمر نابت مناب الشرط، ومعنى ذلك: كونوا هوداً أو نصارى، إن تكونوا هوداً أو نصارى تهتدوا. ثم حذفت جملة الشرط وأنيبت جملة الأمر منابها واختار الزجاج القول الثاني وهو مذهب سيبويه نقله عن الخليل قال: جزم (تهتدوا) على الجواب للأمر، وإتّما معنى الشرط قائم في الكلمة، المعنى: إن تكونوا على هذه الملة تهتدوا، فجزم (تهتدوا) على الحقيقة جواب الجزاء<sup>(٢)</sup> مع أنّ الزجاج اختار القول الأول الذي ذكره الأشموني. وذلك في قوله تعالى ﴿سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> [البقرة: ٥٨:٢] قال الزجاج (نغفر) جزم جواب الأمر<sup>(٤)</sup> واختار النحاس القول الأول قال (تهتدوا) جواب الأمر<sup>(٥)</sup> قال أبو حيان بعد أن ذكر القولين: وفي الحقيقة العمل إنّما هو للشرط المقدّر. وهذا اختيار الفارسي والسيرافي. وهو الذي نصّ عليه سيبويه والخليل<sup>(٦)</sup>.

(١) قسم التحقيق [البقرة: ١٣٥].

(٢) معاني القرآن وإعرابه (١/١٨٦).

(٣) حطّة قال ابن عباس مغفرة. وقال قتادة: احطط عنّا خطايانا، قال الطبري: حطّ الله عنك خطاياك، فهو يحطّها حطّة. تفسير الطبري (١/٧١٥، ٧١٦).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (١/١٢٦).

(٥) إعراب القرآن (١/٨١).

(٦) البحر المحيط (١/٢٨٤).

## ❖ الجمل :

## (١) الجملة الواقعة خبراً :

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢: ٣٩] (أصحاب النار) صالح بأن يكون (هم فيها) مبتدأ و خبراً بعد خبر لـ (أولئك) نحو الرمان حلو حامض<sup>(١)</sup>. وخالف النحاس الاشموني فقد جعل (هم فيها خالدون) في موضع نصب على الحال<sup>(٢)</sup> قال أبو حيان يحتمل أن تكون هذه الجملة خبراً ثانياً للمبتدأ الذي هو (أولئك)، فيكون قد أخبر عنه بخبرين ، أحدهما مفرد والآخر جملة. وذلك على مذهب من يرى ذلك، فيكون في موضع رفع. وفيها أوجه أخرى ذكرها أبو حيان<sup>(٣)</sup>.

## (٢) الجملة الواقعة حالاً :

﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [البقرة: ٢: ٣٦]. (اهبطوا) : ليس بوقف؛ إن جعل ما بعده جملة في موضع الحال من الضمير في (اهبطوا)، أي : اهبطوا متباغضين لبعضكم لبعض عدو<sup>(٤)</sup> قال أبو حيان : صاحب الحال الضمير في (اهبطوا)، ولم يحتج إلى الواو لإغناء الرابط عنها<sup>(٥)</sup>.

## (٣) حذف جملة جواب الشرط:

﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَوْفِينَا بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُوا بِمَا وَرَاءَهُ. وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٢: ٩١]

(من قبل) ليس بوقف؛ لأن ما بعده شرط جوابه محذوف، أي: إن كنتم آمنتم بما أنزل عليكم فلم تقتلتم

(١) قسم التحقيق [البقرة: ٢: ٣٩].

(٢) إعراب القرآن مجلد (١/٤٨).

(٣) البحر المحيط (١/٢٧٦، ٢٧٧).

(٤) قسم التحقيق [البقرة: ٢: ٣٦].

(٥) البحر المحيط (١/٢٦٤).



أنبياء الله، فهي جملة سيقنت توكيداً لما قبلها <sup>(١)</sup> قال السّمين : ويكون الشرط وجوابه قد كرّر مرتين ، فحذف الشرط من الجملة الأولى وبقي جوابه وهو : فلم تقتلون ، وحذف الجواب من الثانية وبقي شرطه، فقد حُذف من كلّ واحدة ما أثبت في الأخرى <sup>(٢)</sup> وقال ابن عطية: جوابها متقدّم وهو قوله : فلم تقتلون <sup>(٣)</sup> قال السّمين : وهذا إنّما يتأتى على قول الكوفيين <sup>(٤)</sup>.

#### ٤) ما كان الشرط وجوابه جواباً للشرط الأوّل:

﴿ قُلْنَا أَهْبَطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة ٢: ٣٨]

قال الأشموني ولا وقف من قوله (فإمّا) إلى (عليهم) فلا يوقف على (هدى) ولا على (هداي)؛ لأنّ (فمن تبع) جواب (إمّا) فلا يفصل بين الشرطين، وهما (إنّ) و(من) وجوابهما. وقال السجاوندي جواب الأوّل وهو (إنّ) محذوف، تقديره: (فاتبعوه) وجواب (من) (فلا خوف عليهم). قال الأشموني والوقف على عليهم حينئذٍ جائز <sup>(٥)</sup> قال أبو البقاء: حكم الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرط الثاني وجوابه جواباً للشرط الأوّل، كقولك : إنّ أتيتني إنّ كلمتني أكرمتك. فقوله إنّ كلمتني أكرمتك جواب (إنّ أتيتني)، وإذا كان كذلك صار الشرط الأوّل في الذكر مؤخراً في المعنى، حتى لو أتاه ثمّ كلمه لم يجب الإكرام، ولكن إنّ كلمه ثم أتاه وجب إكرامه؛ وعلة ذلك أنّ الجواب صار معوقاً بالشرط الثاني <sup>(٦)</sup> ونقل ابن عطية عن سيبويه كلاماً يؤيد ما ذكره أبو البقاء <sup>(٧)</sup> وقال السّمين في قول السجاوندي بأنّه بعيد <sup>(٨)</sup> ولابن هشام رأي آخر في مثل هذه المسألة فقد ذكر أنّه إذا اعترض شرط على آخر نحو (إنّ أكلت إنّ شربت فأنت طالق) فإنّ الجواب المذكور للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأوّل وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخّر عن القسم والشرط. ولهذا قال محققو الفقهاء: إنّها لا تطلق حتى تقدّم المؤخّر وتؤخّر المقدم؛ وذلك لأنّ التقدير حينئذٍ إنّ شربت فإنّ أكلت فأنت طالق وهذا كلّه حسن <sup>(٩)</sup>. وذكر في (من) أنّها يجوز أن تكون موصولة <sup>(١٠)</sup>.

(١) قسم التّحقيق [البقرة ٢: ٩١].

(٢) ينظر الدرّ المصون (٥١٧/١).

(٣) ينظر المحرر الوجيز (١١١).

(٤) الدرّ المصون (٥١٧/١).

(٥) قسم التّحقيق [البقرة ٢: ٣٨].

(٦) إملاء ما منّ به الرّحمن (٢٩٢).

(٧) المحرر الوجيز (٧٩).

(٨) الدرّ المصون (٣٠٢/١).

(٩) مغني اللّبيب (٨٠١/٢).

(١٠) ينظر البحر المحيط (٢٧٣/١).

## ٥) الجمل التي تعددت أحكامها على غير وجه واحد كالحال والصفة والاستئناف:

﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ [النساء: ٥: ١٧١].

قال الأشموني (رسول الله) حسن و(كلمته) أحسن مما قبله إن عطف (وروح منه) على الضمير المرفوع في (ألقاها) وليس بوقف؛ إن جعل (ألقاها) نعتاً لقوله (وكلمته) وهي معرفة، والجملة في تأويل النكرة. وفي موضع الحال من الهاء المجرورة، والعامل فيها معنى الإضافة، أي: وكلمة الله ملقياً إياها. وقيل (ألقاها) لا يصلح نعتاً لـ (كلمة) لما ذكر، ولا حالاً لعدم العامل، فكان استئنافاً مع أنّ الكلام متّحد<sup>(١)</sup>. وقد ذكرت ما قيل في هذا الكلام باختصار في قسم التحقيق.

٦) ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾

[آل عمران ٣: ١١٣، ١١٤] قال الأشموني: (وهم يسجدون) تام على استئناف ما بعده، وليس بوقف؛ إن جعل ما بعده وهو (يؤمنون) بدلاً من (يسجدون) أو جعل (يؤمنون) في موضع الحال من الضمير في (يسجدون) ويكون الفعل المتصل بالضمير العامل في الحال، فلا يوقف على (يسجدون)؛ لأنه لا يفصل بين البديل والمبدل منه، ولا بين الحال وصاحبها ولا العامل فيها، ولا يصح؛ لأن الإيمان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أوصاف لهم مطلقة غير مختصة بحال السجود<sup>(٢)</sup> وقد ذكرت في قسم التحقيق ما ذكر في هذه الجملة.

(١) قسم التحقيق [النساء: ٥: ١٧١].

(٢) قسم التحقيق [آل عمران ٣، ١١٣، ١١٤].

## المصادر المؤولة ومحلها من الإعراب :

وقد أثرنا أن نضع المصادر في باب منفرد على الرغم من أنها تندرج ضمن سياق الجمل؛ وذلك لأنها قد تكون أحياناً مبتدأ أو فاعلاً وهو ما لا يكون عادة في الجمل التي لها محل من الإعراب كما في قوله تعالى :

(١) ﴿ وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴿٤٨﴾ وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن

رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴿٤٩﴾ [آل عمران ٤٨:٣، ٤٩] (من ربكم) كاف، لمن قرأ (إنِّي

أخلق) بكسر الهمزة وهو نافع على الاستئناف أو التفسير ، فسّر بهذه الجملة قوله (بآية) كأنّ قائلاً قال: وما الآية ؟ فقال إنِّي أخلق، وليس بوقف لمن قرأ بفتحها بدلاً من (أنِّي قد جئتكم) أو جعله في موضع خفض بدلاً من (آية)، بدل بعض من كل إن أريد بالآية الجنس ، أو جعلت خبر مبتدأ محذوف ، أيّ : هي. فقوله (أنِّي) يجوز أن يكون في موضع رفع أو نصب أو جر على اختلاف المعاني، وفتحها على إسقاط الخافض، فموضعها جر، أيّ: بأنّي، ويجري الخلاف المشهور بين سيبويه والخليل . فهي في محل نصب عند سيبويه وجر عند الخليل <sup>(١)</sup>. وهذه الأوجه التي ذكرها الأشموني ذكرها أغلب النحاة دون ترجيح لأيّ وجه منها وقال السّمين في وجه النّصب على البديل من آية : إنّ هذا البديل يُحتمل أن يكون كلاً من كلّ إن أريد بالآية شيء خاص، وأن يكون بدل بعض من كلّ إن أريد بالآية الجنس <sup>(٢)</sup>.

(٢) ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَعِيًّا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۗ ﴾

[البقرة ٢:٩٠]. قال الأشموني : (بئسما اشتروا به أنفسهم) تام؛ إن جعل محل (أن) رفعاً خبر مبتدأ محذوف

، أيّ هو أن يكفروا، أو جعل مبتدأ محذوف الخبر، وليس بوقف؛ إن جعلت (أن) مبتدأ أو ما قبلها خبراً، أو جعلت بدلاً من الضمير في (به)؛ إن جعلت (ما) تامة <sup>(٣)</sup>.

(١) قسم التحقيق [آل عمران ٣:٤٨، ٤٩].

(٢) ينظر الدر المصون (٣/١٩٠)، الكشف (١/٣٢٠)، إملاء ما من به الرحمن (١٢٤).

(٣) قسم التحقيق [البقرة ٢:٩٠].

وقد ذكرت في قسم التّحقيق أنّ كلام الأشموني مبني على إعراب (ما) في قوله تعالى (بئسما) و(بئس)، (نعم) من المسائل الخلافية التي وقع فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين كما وقع الخلاف في (ما) المتّصلة بها وما محلّها من الإعراب؟ فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ (نعم وبئس) اسمان. وذهب البصريون إلى أنّهما فعلان<sup>(١)</sup>، وذهب الفراء إلى أنّ (ما) مع (بئس) شيء واحد ركّب تركيب (حبذا)<sup>(٢)</sup>، فكلام الفراء يدلّ على أنّ (ما) لا محل لها. واعترض ابن عطية على قول الفراء؛ لأنّه فعل يبقى بلا فاعل. و(ما) إنّما تكفّ أبداً حروفاً وذهب الجمهور إلى أنّ لها محلاً، واختلفوا في محلّها. فذهب بعضهم إلى أنّها رفع وذهب الآخرون إلى أنّها نصب فذهب الأخفش إلى أنّها في محل نصب على التميّز والجملة بعدها صفة لها، وفاعل (بئس) مضمّر تفسّره (ما)، والمخصوص بالذم هو قوله (أنّ يكفروا)؛ لأنّه في تأويل مصدر، والتّقدير: بئس هو شيئاً اشتروا به كفرهم<sup>(٣)</sup>. و(ما) على قول الأخفش تكون موصوفة، والجملة بعدها صفة لها. وجعل ابن هشام (ما) في مثل هذه التراكيب نكرة مجرّدة عن معنى الحرف وهي نكرة موصوفة (ناقصة) وتقدّر بقولك شيء، وقد قيل في ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعَابًا يَعْظُكُرُ بِمِزٍ﴾ [النساء: ٤: ٥٨]. إنّ المعنى: نعم هو شيئاً يعظكم به<sup>(٤)</sup>، وما قاله الأخفش هو اختيار الزمخشري<sup>(٥)</sup> وعلى هذا يكون (أن يكفروا) مخصوصاً بالذم ويكون إعرابه إمّا مبتدأ وخبره الجملة قبله وهذا يتّفق مع ما ذكره الأشموني وعليه لا يوقف على (أنفسهم)؛ لأنّ (أن يكفروا) مبتدأ وخبره الجملة قبله، قال السّمين: ولا حاجة إلى الرّابط؛ لأنّ العموم قائم مقامه؛ إذ الألف واللام في فاعل (نعم) و (بئس) للجنس، أو لأنّ الجملة نفس المبتدأ<sup>(٦)</sup>. وذكر السّمين أنّ المخصوص بالذم قد يكون محذوفاً و(اشتروا) صفة له في محل رفع تقديره: بئس شيئاً شيء، أو كفر اشتروا به<sup>(٧)</sup> وهذا يتّفق مع ما ذكره الأشموني

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (٩٧/١) للأنباري مديرية الكتب والمطبوعات (١٩٩٨، ١٩٩٩م).

(٢) معاني القرآن (٥٧/١).

(٣) الدرّ المصون (٥٠٨/١).

(٤) مغني اللبيب (٣٩١/١).

(٥) الكشف (١٥٢/١).

(٦) الدرّ المصون (٥٠٩/١).

(٧) المصدر نفسه (٥٠٩/١).

بأنّ الوقف تام على (أنفسهم)؛ لأنّ (أنّ يكفروا) خبر لمبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر. ونقل ابن عطية عن سيبويه أن (ما) في موضع رفع على أنّها فاعل (بئس) وهي على هذا موصولة. وذكر السمين أنّ هذا أحد قولي الفارسي، والتقدير : (بئس الذي اشتروا به أنفسهم أن يكفروا) فإنّ يكفروا هو المخصوص بالذم<sup>(١)</sup>، ونقل أبو حيان عن الكسائي أنّ (ما) منصوبة على التمييز، وثمّ (ما) أخرى محذوفة موصولة هي المخصوصة بالذم والتقدير بئس شيئاً الذي اشتروا بهم أنفسهم، ويكون (أنّ يكفروا) على هذا القول بدلاً (فموضعه رفع) أو خبر لمبتدأ محذوف<sup>(٢)</sup> وذكر الفراء أنّ (أنّ يكفروا) في موضع خفض ورفع ، فأما الخفض فإنّ ترده على الهاء التي في (به) على التكرير على كلامين ، كأنّك قلت اشتروا أنفسهم بالكفر<sup>(٣)</sup> قال السمين : وأجاز الفراء أنّ يكون (أنّ يكفروا) في محل جر بدلاً من الضمير في (به) إذا جعلت (ما) تامة<sup>(٤)</sup> وهذا يتفق مع اختيار الأشموني بأنّ الوقف على (أنفسهم) لا يتمّ؛ إنّ جعلت (أنّ يكفروا) بدلاً من الضمير المجرور في (به) والذي نختاره أنّ تكون (ما) نكرة موصوفة؛ لأنّ ما بعدها جملة (اشتروا) صفة لها، أمّا جعلها تامة فلا يكون إلا إذا جاء بعدها مفرد (اسم ظاهر)، فتكون مكثفة بذاتها لا تحتاج إلى ما بعدها . نحو قوله (غسلته غسلًا نعمًا) و(دققته دقًا نعمًا)، وعلى هذا يكون (أنّ يكفروا) هو المخصوص بالذم على خلاف في هذا المخصوص إذا تأخر . فالبعض على أنّه مبتدأ والجملة قبله خبر له، والآخرين على أنّه خبر لمبتدأ محذوف إلى آخر هذه التقديرات. والله أعلم بالصواب.

(١) المحرر الوجيز (١١١) ، الدر المصون (٥٠٩/١).

(٢) البحر المحيط (٤٨٩/١).

(٣) أيّ أنّ المصدر من أنّ والفعل بدل مجرور من الهاء في (به) والبدل على نيّة تكرار العامل. ينظر معاني القرآن (٥٦/١).

(٤) الدر المصون (٥١٠/١).

## الخلافاً النهوية:

أورد الأشموني عدداً من المسائل الخلافية ، منها ما كان بين نحوي وآخر من المذهب نفسه ، أو كلّ منهما من مذهب مختلف. وقد يعرض المسألة عند البصريين دون الكوفيين أو العكس ، أو تكون المسألة بين البصريين والكوفيين، وقد اعتمد على عرض آراء كلّ من الفريقين مع ذكر صلة كلّ رأي بالوقف دون أن يرجح أحد الرأيين على الآخر وسنناقش بعض هذه المسائل.

(١) مسألة إضمار القول عند البصريين، والكوفيين لا إضمار عندهم؛ لأنّهم يجرون ما في معنى القول مجرى القول في الحكاية . ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ ﴾ [البقرة ٢: ٦٣] (فوقكم الطور) حسن على مذهب البصريين ؛ لأنّهم يضمرون القول، أي: قلنا خذوا ما آتيناكم بقوة فهو منقطع عمّا قبله، والكوفيون يضمرون (أنّ) المفتوحة المخففة، تقديره: أنّ خذوا. فعلى قولهم لا يحسن الوقف على (الطور) <sup>(١)</sup>. قال الطبري [ت: ٣١٠هـ] قال بعض نحوي البصرة في (خذوا ما آتيناكم بقوة) هو ممّا استغني بدلالة الظاهر المذكور عمّا ترك ذكره منه؛ وذلك أنّ معنى الكلام: ورفعنا فوقكم الطور، وقلنا لكم خذوا ما آتيناكم بقوة وإلا قذفناه عليكم. وقال بعض نحوي الكوفة: أخذ الميثاق قول، فلا حاجة بالكلام إلى إضمار قول فيه، فيكون من كلامين، غير أنّه ينبغي لكلّ ما خالف القول من الكلام الذي هو بمعنى القول أنّ تكون معه (أنّ) كما قال تعالى ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ ﴾ [نوح ٧١: ١] ويجوز حذف (أنّ) . قال الطبري: والصواب من القول في ذلك عندنا أنّ كلّ كلام نُطق به مفهوم به معنى ما أريد منه ففيه الكفاية من غيره <sup>(٢)</sup>. وذكر النحاس [ت: ٣٣٨هـ] أنّ الأخفش [ت: ٢١٥هـ] قد قدره : قلنا خذوا ما آتيناكم <sup>(٣)</sup>. وذكر الزمخشري [ت: ٥٣٨هـ] أنّ ذلك على إرادة القول <sup>(٤)</sup>. وذهب ابن عطية [ت: ٥٤١هـ] إلى أنّ في الكلام حذفاً تقديره: وقلنا خذوا <sup>(٥)</sup>.

(١) قسم التحقيق [البقرة ٢: ٦٣].

(٢) تفسير الطبري (٥١/٢).

(٣) إعراب القرآن (٥٨/١).

(٤) الكشاف (١٣٨/١).

(٥) المحرر الوجيز (٩٦).

وذكر أبو حيان [ت: ٧٤٥هـ] أن (خذوا) على إضمار القول ، وقال بعض الكوفيين لا يحتاج إلى إضمار قول؛ لأن أخذ الميثاق هو قول، والمعنى: بأن خذوا ما آتيناكم <sup>(١)</sup> ومرّ نظير هذا القول في آل عمران ﴿ فَنادتُ الْمَلَكَةَ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِيحْيَى ﴾ [آل عمران ٣: ٣٩] قال الأسموني: (المحراب) على قراءة كسر همزة (إن) على إضمار القول، أي: قالت إن الله. وقد جاء إضمار القول كثيراً من ذلك قوله: ﴿ وَذَرِيَّتَهُمُ وَالْمَلَكَةَ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿١٣﴾ سَلَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ [الرعد ١٣: ٢٤، ٢٣]. أي: يقولون سلام عليكم، فإن تعلقت (إن) المكسورة بفعل مضمر ولم تتعلّق بما قبلها من الكلام حسن الابتداء بها والوقف على ما قبلها، وليس بوقف لمن فتحها؛ لأنّ التقدير (بأنّ الله) فحذف الجار ووصل الفعل إلى ما بعده فهو منصوب المحل بقوله (فنادته)؛ لأنّه فعل يتعدّى إلى مفعولين، أحدهما الهاء ، والثاني أنّ الله، وأمّا من أقام النداء مقام القول فلا يقف على (المحراب) لتعلّق ما بعد (المحراب) بما قبله <sup>(٢)</sup> قال الفراء [ت: ٢٠٧هـ] من كسر همزة (إن) قال النداء في مذهب القول، والقول حكاية، فكسر (إن) بمعنى الحكاية، وإذا أوقع النداء على منادى ظاهر مثل (يا زكريا) وأشباهه كسرت (إن). ومن فتح (أن) في هذه الآية أوقع النداء عليها. وكذلك قدر الفراء في قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ بَنِيَّ ﴾ [البقرة ٢: ١٣٢] الوصية بأنّها قول <sup>(٣)</sup>. وكذلك قول الطبري [ت: ٣١٠هـ] فذهب إلى أنّ كسر همزة (إن) بمعنى قالت الملائكة؛ لأنّ النداء قول مع أنّ الطبري قد رجّح قول الكوفيين في قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ بَنِيَّ ﴾ [البقرة ٢: ١٣٢] قال : ووصى يعقوب بنيه أن يا بني ، فإن قال قائل فما بال (أن) محذوفة ، قيل: لأنّ الوصية قول، فحملت على معناها دون لفظها؛ لأنّه لو جاء بلفظ القول لم تحسن معه (أن) <sup>(٤)</sup>. قال الزجاج [ت: ٣١١هـ] من كسر همزة (إن) أراد قالت الملائكة إنّ الله يبشرك، و(إن) بعد القول أبداً مكسورة <sup>(٥)</sup> وقال النحاس [ت: ٣٣٨هـ] : (إنّ الله) ، أيّ قالت الملائكة

(١) البحر المحيط (٣٩٣/١).

(٢) قسم التحقيق [آل عمران ٣: ٣٩].

(٣) معاني القرآن (١/٢١٠، ٨٠).

(٤) تفسير الطبري (٥/٣٦٦)، (٢/٨٨٣).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (١/٣٤١).

إِنَّ اللَّهَ (١) وذكر ابن جني [ت: ٣٩٢ هـ] في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧] أن قراءة عبد الله بن مسعود (يقولان ربنا) وقال ابن جني: هذا دليل على صحة ما يذهب إليه أصحابنا من أن القول مراد مقدر في نحو هذه الأشياء، وأنه ليس كما يذهب إليه الكوفيون من أن الكلام محمول على معناه دون أن يكون القول مقدرًا معه وذلك كقول الشاعر (٢):

### رجالان من ضبة أخبرانا      إنا رأينا رجلا غريانا

فهو عندنا نحن على قالا: إنا رأينا، وعلى قولهم لا إضمار قول هناك، لكنه لما كان (أخبرانا) في معنى (قالا لنا)، صار كأنه: قالا لنا، فأما على إضمار (قال) في الحقيقة فلا (٣) وقال الزمخشري في البيت الذي ذكره (ابن جني) هو بتقدير القول عندنا (يقصد البصريين)، وعندهم (يقصد الكوفيين) يتعلق بفعل الإخبار (٤) وذكر ابن عطية أن التقدير في الآية وإسماعيل يقول، وحذف لدلالة الظاهر عليه، وكذلك تقدير الكلام في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يٰبَنِيَّ﴾ [البقرة: ١٣٢] فتقديره قال: يا بني (٥) واختار أبو البقاء قول الكوفيين حيث قال في قوله تعالى: (أَنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ بِبِحْيَى) التقدير: قالت الملائكة إِنَّ اللَّهَ؛ لأنَّ النداء قول، وكذلك قال في قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾ [النساء: ٤: ١١] الجملة في موضع نصب بـ (يوصي)؛ لأنَّ المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أولادكم في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ٤: ١١] (٦) قال ابن هشام [ت: ٧٦١ هـ] وقول أبي البقاء إنما يصح على قول الكوفيين، وذكر ابن هشام بيت الشعر (رجالان... غريانا) وقال نصب (إنا رأينا) بفعل مقدر، وقال الكوفيون النصب بـ (أخبرانا) وأضاف: ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ، فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ١١: ٤٥] وذكر أمثلة أخرى (٧) واختار القرطبي [ت: ٦٧١ هـ] أن يكون النداء بمعنى القول في قوله تعالى: (فنادته الملائكة... أَنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ) على قراءة كسر (إِنَّ) (٨).

(١) إعراب القرآن مجلد (١٥٦/١).  
(٢) قيل هو من إنشاء البغداديين. ينظر الكشاف (١٧٧/١)، مغني اللبيب (٥٣٩/٢)، البحر المحيط (٦٣٧/١)، الدر المصون (١٢٥/٢).  
(٣) المحتسب (١٩٤/١).  
(٤) الكشاف (١٧٧/١).  
(٥) المحرر الوجيز (١٣٤، ١٣٥).  
(٦) إملاء ما من به الرحمن (١٢٢، ١٥٣).  
(٧) مغني اللبيب (٥٣٩/٢).  
(٨) تفسير القرطبي (١١٣/٥).



وذكر أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَبْنَئَ﴾ [البقرة: ٢: ١٣٢] أنه من جعل (ربنا) من كلام إبراهيم فهو عند البصريين على إضمار القول، وعند الكوفيين لا يحتاج إلى ذلك، لأن الوصية في معنى القول فكأنه قال: قال إبراهيم لبنيه يا بني ثم ذكر بيت الشعر (رجلان من ضبة أخبرانا) وقال هو بكسر الهمزة على إضمار القول أو أنه معمول لأخبارنا على المذهبيين.... إلخ. وكذلك ذكر في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى﴾ [آل عمران ٣: ٣٩] فمن كسر همزة (إن) فهو عند البصريين على إضمار القول، وعند الكوفيين لا إضمار؛ لأن غير القول ممّا هو في معناه كالنداء والدعاء يجري مجرى القول في الحكاية فكسر (إن) بنادته؛ لأن معناه: قالت له <sup>(١)</sup> وذكر السمين في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ٢: ١٢٧] (إسماعيل) مبتدأ خبره قول محذوف هو العامل في قوله (ربنا تقبل) فيكون (إبراهيم) هو الرفع و(إسماعيل) هو الداعي فقط، والتقدير: وإذ يرفع إبراهيم حال كون إسماعيل يقول ربنا تقبل منا، وفي قوله تعالى: (ووصى بها إبراهيم بنيه يا بني) قوله: يا بني فيه وجهان أحدهما: أنه من مقول إبراهيم وذلك على القول بعطف يعقوب على إبراهيم أو على قراءته منصوباً، والثاني أنه من مقول يعقوب إن قلنا رفعه بالابتداء ويكون قد حذف مقول إبراهيم للدلالة عليه تقديره: (ووصى إبراهيم بنيه يا بني) وعلى كل تقدير: فالجملة من قوله (يا بني) وما بعدها منصوبة بقول محذوف على رأي البصريين، أي فقال يا بني، وبفعل الوصية؛ لأنها في معنى القول على رأي الكوفيين. وأنشد بيت (رجلان من ضبة) وقال فيه ما قال أستاذه أبو حيان وذكر في قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ٤: ١١] جملة: (للذكر مثل حظ الأنثيين) يحتمل أن تكون في محل نصب بـ (يوصي)؛ لأن المعنى: يفرض لكم أو يشرع في أولادكم، وذكر أن هذا قول أبي البقاء وهذا يقرب من مذهب الفراء، ولم يعمل (يوصيكم) في (مثل) إجراء له مجرى القول في حكاية الجمل فالجملة في موضع نصب بـ يوصيكم <sup>(٢)</sup>

(١) البحر المحيط (١/٦٣٧).

(٢) الدر المصون (٢/١٢٥، ١١٢)، (٣/٥٩٦).

### مسألة جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه عند الكوفيين:

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٤: ٢٤] قال الأشموني (أيمانكم)

كاف إن انتصب (كتاب) بإضمار فعل، أي الزموا كتاب الله، وعند الكوفيين أنه منصوب على الإغراء وهو بعيد والصحيح أن الإغراء إذا تأخر لم يعمل فيما قبله، وتأول البصريون قول الشاعر.

يا أيها المائح دلوي دونكا  
إني رأيت الناس يحمؤونكا.

على أن (دلوي) منصوب بالمائح، أي الذي ماح دلوي، والمشهور أن ذلك من باب المبتدأ والخبر، وأن (دلوي) مبتدأ و(دونك) خبره، وما استدلل به الكسائي [ت: ١٨٩هـ] على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه وأن (دونك) اسم فعل و (دلوي) معموله، لا يتعين<sup>(١)</sup>، وقد فصل الأنباري القول في هذه المسألة في كتابه الإنصاف فقال: ذهب الكوفيون إلى أن (عليك ودونك) في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو زيدا عليك، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وإليه الفراء من الكوفيين. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقل والقياس، أما النقل فقد قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٤: ٢٤] أي أزموا كتاب الله، فنصب (كتاب الله) ب (عليكم) فدلّ على جواز تقديمه، وأما القياس فقالوا أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت (عليك زيدا) ولو قلت (زيدا لزم) ففدّمت المفعول لكان جائزاً. أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي أن لا تتصرف تصرفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها. إذ لو قلنا إنه يتصرف عملها ويجوز تقديم معمولاتها عليها، لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأنّ الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول، ثم قدّم الأنباري الردّ على رأي الكوفيين فقال: أمّا احتجاجهم بقوله تعالى (كتاب الله عليكم) فليس لهم فيه حجة؛ لأنّ (كتاب الله) ليس منصوباً ب (عليكم) ، وإنما هو منصوب؛ لأنه مصدر، والعامل فيه مقدر،

(١) قسم التحقيق ص(٤٠٦).

والتقدير فيه كتب كتاباً الله عليكم، وإنما قدر الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه. أما قولهم: إنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليه كالفعل. قلنا هذا فاسد؛ وذلك لأن الفعل الذي قامت هذه الألفاظ مقامه يستحق في الأصل أن يعمل النصب، وهو متصرف في نفسه فتصرف عمله وأما هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصب، وإنما عملت لقيامها مقام الفعل وهي غير متصرفة في نفسها، فينبغي أن لا يتصرف عملها؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها والله أعلم<sup>(١)</sup>.

**مسألة:** ﴿الْأُنثَيْنِ بَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ٤: ١٧٦] قال الأشموني (أن تضلوا) كاف ووقف يعقوب على قوله: (بيّن الله لكم) وخولف في ذلك؛ لأن (أن) متعلقة بما قبلها على قول الجماعة وحمله البصريون على حذف (لا) بعد (أن) أي لئلا تضلوا، ونظيرها ﴿إِنَّ اللَّهَ يَمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٣٥: ٤١] أي لئلا تزولا فحذفوا (لا) بعد (أن) وحذفها شائع ذائع قال الشاعر:

رأينا ما رأى البصراء منها      فألينا عليها أن تباعا

أي: أن لا تباعا، وقيل مفعول البيان محذوف، أي بيّن الله لكم الضلالة لتجتنبوها؛ لأنه إذا بيّن الشرّ اجتنب، وإذا بيّن الخير ارتكب فالوقف على هذه الأقوال كلها على قوله (إن تضلوا)<sup>(٢)</sup> قال أبو حيان (أن تضلوا) مفعول من أجله ومفعول (بيّن) محذوف، أي بيّن لكم الحق. فقدّره البصريون والمبرد وغيره كراهة أن تضلوا، وقرأ الكوفي والفرّاء والكسائي وتبعهم الزجاج (لأن لا تضلوا) وحذف (لا) ومثله عندهم قول القطامي فألينا عليها أن تباعا<sup>(٣)</sup>، ورجح السّمين أن يعرب (أن تضلوا) مفعولاً من أجله على حذف مضاف، تقديره بيّن الله أمر الكلاله كراهة أن تضلوا فيها، أي في حكمها ومفعول

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٢٢٨.... ٢٣٥).

(٢) قسم التحقيق [النساء: ٤: ١٧٦].

(٣) البحر المحيط (٣/٤٢٤).

البيان محذوف<sup>(١)</sup> وهو رأي البصريين وأما رأي الكوفيين فقد دافع عنه الزجاج بقوله: أمّا حذف (لا) وهي حرف جاء لمعنى النّفي فلا يجوز ولكن (لا) تدخل في الكلام مؤكّدة، وهي لغو كقوله ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾ [الحديد: ٥٧: ٢٩] ومثل دخول (لا) توكيداً قوله عزّ وجلّ ﴿لَا أُفِيْمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ٧: ١] فإنّ قال قائل أفيجوز أن تقول لا أحلف عليك، تريد أحلف عليك، قيل: لا؛ لأنّ (لا) إنّما تلغى إذا معنى صدر الكلام على غير النّفي. فإذا بنيت الكلام على النّفي فقد نقضت الإيجاب وإنّما جاز أن تلغى (لا) في أوّل السّورة؛ لأنّ القرآن كلّه كالسورة الواحدة، ألا ترى أنّ جواب الشيء قد يقع وبينهما سور<sup>(٢)</sup>.

(١) الدرّ المصون (١٧٦/٤).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (١٣٧/٢، ١٣٨).

## حروف المعاني:

تناول الأشموني في كتابه كثيراً من هذه الحروف وقد تعددت أساليب تناوله لها، فأشار إلى بعضها إشارة عابرة ووقف عند بعضها الآخر وقفة مطوّلة، وكان يتناول الحرف الواحد بمعانيه المتعدّدة وبما يخدم موضوع الكتاب وقال في حديثه عن (لم، لمّا) والفرق بينهما (لمّا) أبلغ في النفي من (لم) والفرق بين (لم) و(لمّا)، أنّ (لمّا) قد يحذف الفعل بعدها بخلاف (لم) فلا يجوز حذفه إلا في ضرورة<sup>(١)</sup>. ويؤيد قول الأشموني قول المالقي [ت: ٧٠٢ هـ] (لمّا) تزيد عن (لم) في الاستمرار في النفي، وتتفرّد به دونها، ولذلك أيضاً يجوز الوقف عليها، فنقول: شارف زيد المدينة ولمّا، وتريد: ولمّا يدخلها فحذفت الفعل للدلالة عليه وكأنّ (ما) عوض منه، ولمناظرتها لـ (قد) إذ يجوز الوقف عليها دون الفعل، ولا يجوز ذلك كلّه في (لم).<sup>(٢)</sup> وقال المرادي [ت: ٤٧٩ هـ] الفعل بعد (لمّا) يجوز حذفه اختياريّاً، ولا يجوز حذفه بعد (لم) إلا في الضرورة كقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

احفظ وديعتك التي استودعتها      يوم الأعازب إن وصلت وإن لم<sup>(٤)</sup>

وتوسع كثيراً في الحديث عن (كلّا، بلى، نعم) سواء كان ذلك في مقدمة كتابه أم في سور الكتاب حيث قال: أصل (بلى) عند الكوفيين (بل) التي للإضراب زيدت (الياء) في آخرها علامة لتأنيث الأداة ليحسن الوقف عليها يعنون بالياء (الألف) وإنّما سمّوها (ياء)؛ لأنّها تمال وتكتب بالياء؛ لأنّها للتأنيث كألف (حبلى) وقال البصريون (بلى) حرف بسيط وتحقيق المذهبين في غير هذا، وهي للنفي المتقدّم في اثنين وعشرين موضعاً في ست عشرة سورة يمتنع الوقف على سبعة، وخمسة فيها خلاف، وعشرة يوقف عليها، وذكر الأشموني أبياتاً من الشعر نسبها للسيوطي تبيّن المواضع التي يجوز فيها الوقف على (بلى) والمواضع التي يقبح فيها الوقف<sup>(٥)</sup>

(١) قسم التّحقيق (٢٣٢) البقرة (٢١٤).

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني (٣٠٩) للإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى (٧٠٢) هـ. تحقيق أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٣) البيت لإبراهيم بن هرمة وهو من شواهد المغني (٣٦٩)، خزانة الأدب (٣/٦٢٨)، الجني الداني (٢٦٩).

(٤) الجني الداني في حروف المعاني (٢٦٨).

(٥) قسم التّحقيق (٦٥).

وقال في سورة البقرة مفصلاً في الحديث عن (بلى) مبيناً الفرق بينها وبين (نعم) في قوله تعالى:

﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَلَمْ أَخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۗ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾ ﴾ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَكِينَةً وَأَحْطَتْ بِهٖ خَطِيئَتُهُ فَاُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿البقرة: ٢: ٨٠، ٨١﴾ قال الأشموني: قال شيخ الإسلام <sup>(١)</sup> (بلى) هنا وفي ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ٢: ١١٢] الوقف على (بلى) خطأ؛ لأنَّ (بلى) وما بعدها جواب للنفي السابق قبلهما وهو (لن) في قوله (لن تمسنا)، وفي الثاني ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢: ١١٢] <sup>(٢)</sup> وقال أبو عمرو <sup>(٣)</sup> يوقف على (بلى) في جميع القرآن ما لم يتصل بها شرط أو قسم <sup>(٤)</sup>، وقال الأشموني والتحقيق التفصيل والرجوع إلى معناها، وهي حرف يُصير الكلام المنفي مثبتاً بعد أن كان منفيّاً بعكس (نعم) فإنها تقرر الكلام الذي قبلها مطلقاً سواء كان نفيّاً أو إثباتاً على مقتضى اللغة فد (بلى) هنا ردّ لكلام الكفار (لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة) فردّ عليهم: بلى تمسكم النار، بدليل قوله (هم فيها خالدون)؛ لأنَّ النفي إذا قصد إثباته أجيب بـ (بلى) وإذا قصد نفيه أجيب بـ (نعم)، تقول ما قام زيد، فنقول (بلى)، أيّ قد قام، فلو قلت (نعم) فقد نفيت عنه القيام، وبذلك فرق النووي بينهما فقال ما استفهم عنه بالإثبات كان جوابه نعم، وما استفهم عنه بالنفي كان جوابه (بلى). ونقل عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [الأعراف: ٧: ١٧٢] لو قالوا: نعم لكفروا، يريد أن النفي إذا أجيب بـ (نعم) كان تصديقاً، فكأنهم أقرّوا بأنه ليس ربهم كذا نقل عنه وفيه نظر إن صحّ عنه؛ وذلك أن النفي صار إثباتاً فكيف يكفرون بتصديق التقرير وهو حمل المخاطب على الإقرار، وصارت (نعم) واقعة بعد الإثبات فتفيد الإثبات بحسب اللغة، وهذا إن كان النفي إنكارياً، أمّا لو كان تقريرياً فلا يكون في معنى النفي إجماعاً

(١) شيخ الإسلام (أبو زكريا الأنصاري) قسم التحقيق (١٥٨).

(٢) قسم التحقيق (١٥٨).

(٣) قسم التحقيق (١٥٩).

(٤) قسم التحقيق (١٥٩).

ولا يجوز مراعاة المعنى إلا في الشعر كقوله :

أليس الله يجمع أم عمرو

وإيانا فذاك بنا تداني.

نعم وترى الهلال كما أراه

ويغلوها المشيب كما علاني.<sup>(١)</sup>

فأجاب النفيّ المقرون بالاستفهام بـ (نعم) وهو قليل جداً مراعاة للمعنى؛ لأنه إيجاب، كأنه قال (الليل يجمعنا)، قيل: هو ضرورة، وقيل نظرٌ إلى المعنى، وقيل (نعم) ليست جواباً لـ (أليس) بل جواباً لقوله (فذاك بنا تداني)، والفقهاء سوّوا بينهما فيما لو قال شخص لأخر أليس لي عندك عشرة، فقال الآخر: نعم أو بلى، لزمه الإقرار بذلك على قول عند النحاة أنّ (نعم) كـ (بلى)، لكنّ اللزوم في (بلى) ظاهر، وأمّا (نعم) فإنّما لزم بها الإقرار على عرف النّاس لا على مقتضى اللّغة؛ لأنّها تقرّر الكلام الذي قبلها مطلقاً نفيّاً أو إثباتاً، وعليه قول (ابن عباس) فالوقف تابع لمعناها والتّفصيل أبين<sup>(٢)</sup> ويؤيد هذا الكلام للأشموني ما أورده ابن هشام لجماعة من المتقدّمين والمتأخّرين حيث قالوا: إذا كان قبل النّفي استفهام، فإنّ كان على حقيقته فجوابه كجواب النّفي المجرد وإنّ كان مراداً به التّقرير فالأكثر أنّ يجاب بما يجاب به النّفي رعيّاً لمعناه، وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله عنهم للنّبي ﷺ وقد قال لهم: أستم ترون لهم ذلك<sup>(٣)</sup> قالوا: نعم، قال ابن عصفور: وأجرت العرب التّقرير في الجواب مجرى النّفي المحض وإنّ كان إيجاباً في المعنى، فإنّ قيل: ألم أعطك درهماً؟ قيل في تصديقه: نعم، وفي تكذيبه (بلى)؛ وذلك لأنّ المقرّر قد يوافقك فيما تدّعيه وقد يخالفك، فإنّ قال نعم لم يعلم هل أراد نعم لم تعطني على اللفظ أو نعم أعطيتني على المعنى، فلذلك أجابوه على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى المعنى، وأمّا نعم في بيت (أليس الله) فجواب لغير مذكور، وهو ما قدره في اعتقاده من أنّ الليل يجمعه وأمّ عمرو، وجاز ذلك لأمن اللبس لعلمه أنّ كلّ أحد يعلم أنّ اللّيل يجمعه وأمّ عمرو، أو هو جواب لقوله (وأرى الهلال) وقدمه عليه، أو لقوله (فذاك بنا تداني) وهو أحسن وأما قول الأنصار فجاز لزوال اللبس؛ لأنّه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) قسم التّحقيق (١٦٠).

(٢) قسم التّحقيق (١٥٨، ١٥٩، ١٦٠) البقرة [٢: ٨٠، ٩١]

(٣) مغني اللّبيب (١/ ١٥٣).

(٤) المصدر نفسه (١/ ١٥٣، ١٥٤).

وقد ورد الحديث عن (بلى) بعد ذلك في عدّة مواضع <sup>(١)</sup>.

وقال في حديثه عن (كَلّا) اعلم أنّ (كَلّا) حرف لا حظّ له في الإعراب، وكذا جميع الحروف لا يوقف عليها إلا (بلى) و (نعم) و (كلا). وحاصل الكلام عليها أنّ فيها أربعة أقوال يوقف عليها في جميع القرآن، لا يوقف عليها في جميعه، لا يوقف عليها إذا كان قبلها رأس أية، الرابع التّفصيل، إنّ كانت للردع والزّجر وقف عليها و إلا فلا. قاله الخليل وسيبويه وهي في ثلاثة وثلاثين موضعاً في خمس عشرة سورة في النّصف الثّاني، وسئل محمد بن جعفر عن (كَلّا) لم لم تقع في النّصف الأوّل منه فقال: لأنّ معناها الوعيد فلم تنزل إلا بمكة إيعاداً للكفّار <sup>(٢)</sup>.

وتحدّث عن الواو بمعانيها المختلفة كالواو التي تصلح للابتداء والحال <sup>(٣)</sup>، وواو الاستئناف <sup>(٤)</sup>، وواو الحال التي يصلح مكانها (إذ) <sup>(٥)</sup>، والواو المقحمة الزائدة <sup>(٦)</sup>، والواو التي تصلح للاستئناف والعطف <sup>(٧)</sup>، والواو حرف النّسق <sup>(٨)</sup>، والواو للعطف للحال <sup>(٩)</sup>، وذكر الفاء للسبب والجزاء <sup>(١٠)</sup> أو الفاء للتعقيب <sup>(١١)</sup>، أو لتعجيل الموعود <sup>(١٢)</sup>، ووقف عند اللّام بمعانيها المختلفة، كلام العلة والصّيرورة <sup>(١٣)</sup> واللام

بمعنى إلا <sup>(١٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> [آل عمران ٢: ١٢٥، ٧٦]

<sup>(٢)</sup> قسم التّحقيق (٦٧، ٦٨)

<sup>(٣)</sup> [البقرة ٢: ١٣٧]

<sup>(٤)</sup> [البقرة ٢: ١١٩، ٦١].

<sup>(٥)</sup> [البقرة ٢: ١٨٨، ٧٥، ٢٠٤، ٢٦٦] [آل عمران ٣: ١١٢].

<sup>(٦)</sup> [البقرة ٢: ٢٥٩]

<sup>(٧)</sup> [البقرة ٢: ٢٦٩، ٢٨٥] [آل عمران ٣: ١٢٢].

<sup>(٨)</sup> [البقرة ٢: ٨٦] [آل عمران ٣: ٤، ١٠٣، ١٤٢].

<sup>(٩)</sup> [آل عمران ٣: ٢٤].

<sup>(١٠)</sup> [البقرة ٢: ٢٨٦، ٢٢٩، ٢٢٣، ٨٦].

<sup>(١١)</sup> [البقرة ٢: ١١٣].

<sup>(١٢)</sup> [البقرة ٢: ١٤٤].

<sup>(١٣)</sup> [البقرة ٢: ١٨٨، ١٥٠، ٧٦].

<sup>(١٤)</sup> [البقرة ٢: ١٩٨].



ولام كي <sup>(١)</sup>، ولام التوكيد <sup>(٢)</sup>، ولام الجر <sup>(٣)</sup>، ولام القسم <sup>(٤)</sup>. وذكر (إن) التي بمعنى (ما) <sup>(٥)</sup>، و(إن) بمعنى (قد) <sup>(٦)</sup>، و(إن) الشرطية <sup>(٧)</sup> و(إن) التي تكون حرفاً للتوكيد <sup>(٨)</sup>، وهناك (أو) للتفصيل و(أو) للتخيير <sup>(٩)</sup>، و(أو) بمعنى (الواو) <sup>(١٠)</sup>، و(أو) بمعنى (إلا) <sup>(١١)</sup>، و (أو) بمعنى (حتى) <sup>(١٢)</sup>. كما تناول (ثم) التي لترتيب الأخبار <sup>(١٣)</sup>، و(ثم) بمعنى (إن) <sup>(١٤)</sup> بالإضافة إلى حديثه عن (أن) التي بمعنى (لا) <sup>(١٥)</sup>، أو (أن) المصدرية <sup>(١٦)</sup>. و كان للكاف الجارة نصيب كبير عند الأشموني <sup>(١٧)</sup>، والكاف في قوله

(كما) <sup>(١٨)</sup> وهناك الكاف الزائدة <sup>(١٩)</sup>.

<sup>(١)</sup> [البقرة: ٢: ١٥٠].

<sup>(٢)</sup> [آل عمران ٣: ٦٨].

<sup>(٣)</sup> [آل عمران ٣: ٧٣].

<sup>(٤)</sup> [البقرة: ٢: ١٠٢، ١٢٠].

<sup>(٥)</sup> [البقرة: ٢: ١٩٨] [النساء ٤: ٦٢].

<sup>(٦)</sup> [البقرة: ٢: ١٩٨].

<sup>(٧)</sup> [البقرة: ٢: ٢٨٢] [آل عمران ٣: ١١١].

<sup>(٨)</sup> [البقرة: ٢: ٦].

<sup>(٩)</sup> [البقرة: ٢: ١٩].

<sup>(١٠)</sup> [البقرة: ٢: ٢٥٩].

<sup>(١١)</sup> [آل عمران ٣: ٧٣، ١٢٨].

<sup>(١٢)</sup> [آل عمران ٣: ٧٣].

<sup>(١٣)</sup> [البقرة: ٢: ٢٨، ٢٩] [النساء ٤: ١٥٣].

<sup>(١٤)</sup> [آل عمران ٣: ٨١].

<sup>(١٥)</sup> [آل عمران ٣: ٧٣].

<sup>(١٦)</sup> [البقرة: ٢: ٢٨٢].

<sup>(١٧)</sup> [البقرة: ٢: ٢٥٩، ٢٦٤] [آل عمران ٣: ٤٠، ١١].

<sup>(١٨)</sup> [البقرة: ٢: ٢٨٢].

<sup>(١٩)</sup> [البقرة: ٢: ٢٥٩].

وورد الحديث عن (إِلا) كثيراً، مثل (إِلا) التي للاستدراك، والتي تكون بمعنى (لكن)<sup>(١)</sup>، و(إِلا) بمعنى (الواو)<sup>(٢)</sup>، و(إِلا) بمعنى (ولا)<sup>(٣)</sup> وهناك (حتى) للابتداء<sup>(٤)</sup>، أو (حتى) لانتهاؤ الابتداء<sup>(٥)</sup>، و (أَمَّا) للتفصيل بين الجمل<sup>(٦)</sup>، و (لو) بمعنى (إن)<sup>(٧)</sup>، ومن هذا كلّه نرى بأنّ الأشموني قد أعطى حيزاً كبيراً لحروف المعاني رابطاً ذلك بما يخدم موضوع كتابه.

(١) [آل عمران ٣: ٢٨] [النساء ٤: ٩٢].

(٢) [آل عمران ٣: ٢٨].

(٣) [النساء ٤: ٩٢].

(٤) [آل عمران ٣: ١٥٢].

(٥) [النساء ٤: ٦].

(٦) [البقرة ٢: ٢٦].

(٧) [البقرة ٢: ٢٢١].

## ثانياً: دراسة الظواهر الصرفية :

عرض الأشموني في كتابه عدداً من المسائل الصرفية كالحذف والإبدال والقلب والإمالة وغيرها، وتميّز أسلوبه عند عرض هذه المسائل بذكر الآراء المختلفة في المسألة ثم يقدم رأيه مع التعليل لما يذهب إليه، وقد يكتفي أحياناً بذكر الآراء دون أن يرجح أحدها على الآخر، وهذه بعض النماذج التي تبين لنا أسلوب الأشموني في عرضه لهذه المسائل.

١. قال في مطلب وصل أوائل السورة بأواخرها، واعلم أن لك في وصل أوائل السورة بأواخرها ووصل الآيات بعضها ببعض أربعة أوجه، وهي أن تقول الرحيم الحمد فتسكن الميم وتقطع الهمزة من (الحمد)، وهذه قراءة النبي ﷺ؛ لأنه كان يقف على آخر كل آية ويبتدئ بالذي بعدها. الثاني أن تقول الرحيم الحمد لله فتكسر الميم وتحذف الألف من الحمد؛ لأنها ألف وصل، الثالث الرحيم الحمد لله بفتح الميم من الرحيم؛ لأنك تقدّر الوقف على الميم؛ لأنها رأس آية، ثم تلقي حركة همزة الوصل عليها وتحذفها، وهذا الوجه رديء لم يقرأ به أحد، وإنما سمعه الكسائي من العرب ولا يجوز لأحد أن يقرأ به؛ لأنه لا إمام له.

الرابع أن تقول الرحيم الحمد لله فتكسر الميم وتقطع الهمزة كقول الشاعر:

أرى كل ذي مال يعظم أمره      ولو كان ندلاً حاملاً الذكر والإسم.

بقطع الهمزة.<sup>(١)</sup>

٢. وقال في مسألة الإبدال: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً قَالُوا أَنْتَجِدْنَا هُزُوا ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. قال الأشموني:

(أن تذبحوا بقرة) حسن، ومثله (هزوا) بإبدال الهمزة واواً اتباعاً لخط المصحف الإمام<sup>(٢)</sup>.

(١) قسم التحقيق (٨٧).

(٢) قسم التحقيق (١٥٢) [البقرة: ٢٦٧].

تختلف قراءة (هزواً) وكتابتها تبعاً لاختلاف القراءات والرسم في المصاحف، فهي في المصحف الإمام (هزواً) رسمت واواً، وفي القراءات فيها ست قراءات، أشهرها قراءة حمزة (هزواً) بضمّتين مع الهمز، و(هزواً) بسكون العين مع الهمز وصلماً، فإذا وقف أبدلها واواً، وليس قياس تخفيفها، وإنما قياسه إلقاء حركتها على الساكن قبلها، وإنما اتّبع رسم المصحف فإنّها رسمت فيه واواً ولذلك لم يبدلها في (جزءاً) واواً وفقاً<sup>(١)</sup>، وتقدير الكلام أتجعلنا مكان هزواً، أو أهل هزواً، أو مهزواً بنا؟<sup>(٢)</sup> وقرأ حفص بضمّ الزاي والواو بدل الهمز، وفي هذا ثلاث لغات، فإمّا أن يريد به اسم المفعول، أيّ مهزوءاً، أو يكون أخبروا به على سبيل المبالغة، أيّ اتخذنا نفس الهزوء، أو على حذف مضاف أيّ مكان هزء، أو ذوي هزء<sup>(٣)</sup>.

٣. وقال في مسألة القلب ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ﴾ [آل عمران ٣: ١١٤] قال الأشموني (المآب) تام وأصل المآب المأوب نقلت حركة الواو إلى الهمزة الساكنة قبلها فقلبت الواو ألفاً، وهو هنا اسم مصدر أيّ حسن الرجوع<sup>(٤)</sup>.

٤. وقال في مسألة إدغام الحرفين وفتح الحرف الثاني في الجزم هروباً من التقاء الساكنين ﴿فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة ٢: ٢٨٢] قرأ حمزة (إنّ تضلّ) بكسر الهمزة على أنّها شرطية، وجوابها (فتذكّر) بشدّ الكاف ورفع الراء استئنافاً ورفع الفعل؛ لأنّه على إضمار مبتدأ، أيّ فهي تذكّر فالفتحة قراءة حمزة فتحة التقاء ساكنين؛ لأنّ اللام الأولى ساكنة للإدغام في الثانية، والثانية مسكّنة للجزم، ولا يمكن إدغام في ساكن فتحرّكت الثانية بالفتحة هروباً من التقاءهما، وكانت الحركة فتحة؛ لأنّها أخف الحركات<sup>(٥)</sup>.

(١) الدرّ المصون (٤١٨/١).

(٢) الكشاف (٢٧٨/١).

(٣) البحر المحيط (٤١٥/١).

(٤) قسم التّحقيق (٢٩٥) [آل عمران ٣: ١٤].

(٥) قسم التّحقيق (٢٧٣، ٢٧٢) [البقرة ٢: ٢٨٢].

٥. وقال في مسألة الحذف لالتقاء الساكنين ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٤: ١٤٦]

اتفق علماء الرسم على حذف الياء من يؤت اتباعاً للمصحف العثماني، وحذفت في اللفظ لالتقاء الساكنين، وبُني الخط على ظاهر التلّفظ به في الإدراج وسوّغ لهم ذلك استغناءً عنهما لانكسار ما قبلها، والعربية توجب إثباتها؛ إذ الفعل مرفوع وعلامة الرفع فيه مقدّرة لثقلها، فكان حقّها أن تثبت لفظاً وخطاً، إلا أنّها حذفت لسقوطها في الدّرج، وكذا مثلها في ﴿ يَقُصُّ الْحَقُّ ﴾ في [الأنعام: ٦: ٥٧]، و﴿ نُجِجَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ في [يونس: ١٠: ١٠٣] و﴿ لِهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ في [الحجّ: ٢٢: ٥٤]، و﴿ يَهْدِي الْعَمَى ﴾ [الروم: ٣٠: ٥٣] وفي [الصّافات: ٣٧: ١٦٣] ﴿ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالٍ الْجَحِيمِ ﴾، وفي [ق: ٥٠: ٤١] ﴿ يُنَادِ الْمُنَادِ ﴾، وفي [القمراء: ٥: ٥] ﴿ فَمَا تُغْنِ التُّدْرُ ﴾، كلّ هذه كتبت بغير ياء، والوقف عليها كما كتبت ويعقوب أثبتتها حال الوقف، ولا يمكن إثباتها حال الوصل لمجيء الساكنين بعدها<sup>(١)</sup>.

٦. وقال في مسألة الحذف في حالتي النصب والجر للإضافة ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

[البقرة: ٢: ١٩٦] حذفت النون في (حاضري) في حالتي النصب والجر للإضافة مع إثبات الياء خطأً ساقطة في اللفظ وصلأً، ومثله ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ ﴾ في [المائدة: ٥: ١]، و﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ في [الحجّ: ٢٢: ٣٥]، وفي التوبة ﴿ غَيْرَ مُعْجِزِي اللَّهِ ﴾ في الموضوعين [التوبة: ٩: ٢٠٣]، وفي [مريم: ١٩: ٩٣] ﴿ إِلَّا ءَاتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا ﴾، وفي [الفصص: ٢٨: ٥٩] ﴿ ءَايَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى ﴾ فالياء في هذه المواضع كلّها ثابتة خطأً ولفظاً في الوقف، وساقطة وصلأً لالتقاء الساكنين وأجمعوا على أنّ ما بعد الياء مجرور مضاف إليه؛ لأنّ الوصف المقرون بـ (أل) لا يضاف إلا لما فيه (أل) أو لما أضيف لما فيه (أل) نحو ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ [الحجّ: ٢٢: ٣٥]، ونحو الضارب رأس الجاني ومن لا مساس له بهذا الفن يعتقد أو يقلّد من لا خبرة له أنّ

(١) قسم التّحقيق [النساء: ٤: ١٤٦].

النون تزداد حالة الوقف، ويظن أن الوقف على الكلمة يزيل حكم الإضافة، ولو زال حكمها لوجب أن لا يجر ما بعد الياء؛ لأن الجر إنما أوجدته الإضافة، فإذا زالت وجب أن يزول حكمها وأن يكون ما بعدها مرفوعاً فمن زعم ردّ النون فقد أخطأ وزاد في القرآن ما ليس فيه<sup>(١)</sup>.

٧. وقال في الممنوع من الصرف «وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَرْوَتَ» [البقرة ٢: ١٠٢] قال الأشموني: هاروت وماروت هما في موضع خفض عطف بيان في الأول، والثاني عطف عليه، أو بدلان من الملكين. و(بابل) قال ابن مسعود هي في سواد الكوفة، وهما لا ينصرفان أيضاً وهو في موضع خفض للعلمية والتأنيث، و(بابل) لا ينصرف أيضاً وهو في موضع خفض للعلمية والتأنيث؛ لأنه اسم بقعة<sup>(٢)</sup>.

(١) قسم التحقيق (٢٢٢) [البقرة ٢: ١٩٦].

(٢) قسم التحقيق (١٧٣) [البقرة ٢: ١٠٢].

## ثالثاً: دراسة الظواهر اللغوية :

ذكر الأشموني عدداً من الظواهر اللغوية في كتابه، وهي متناثرة في مواضع شتى فيه فكان يشرح الألفاظ التي يجد فيها غموضاً ويفسر معناها، كما بيّن الأصل اللغوي لبعضها الآخر، وأحياناً يذكر اسماً للمعجم الذي ذكر فيه معنى الكلمة، كما في قوله:

يا أيُّها المائِح دَلوي دُونِكا      إني رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونِكا.

في الصّاح المائِح بالمتناة الفوقية المستقي من أعلى البئر والمائِح بالتحنيّة الذي يملأ دلوه من أسفلها<sup>(١)</sup>.

﴿ فَأَعَزَّلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ [البقرة: ٢: ٢٢٢] قال الأشموني (حتى يطهرن) بالتخفيف والتشديد، فمن قرأ بالتخفيف فإنَّ الطُّهْرَ يكون عنده بانقطاع الدّم، فيجوز له الوقف عليه؛ لأنّه وما بعده كلامان. ومن قرأ بالتشديد فإنَّ الطهر يكون عنده بالغسل، فلا يجوز له الوقف عليه؛ لأنّه وما بعده كلام واحد<sup>(٢)</sup> جاء في لسان العرب الطُّهْرُ نقيض الحيض، وطُهِرَتِ المرأة، وهي طاهر: انقطع عنها الدّم ورأت الطُّهر، فإذا اغتسلت قيل تطهّرت واطهّرت<sup>(٣)</sup>.

﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَعْلَمَ مَن يَعْلَمُ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ تُوَفِّي كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٣: ١٦١] قال الأشموني (أن يعلّ) كاف للابتداء بالشرط. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم (أن يعلّ) بفتح التّحتية وضم الغين: أن يخون، والباقون بضم الياء وفتح الغين، قيل معناه: أن يُخون، أو ينسب

(١) قسم التّحقيق [النساء: ٤: ٢٤].

(٢) قسم التّحقيق [البقرة: ٢: ٢٢٢].

(٣) لسان العرب (٢١١/٨، ٢١٠) وتحدّثت عما جاء في القاموس المحيط أيضاً في قسم التّحقيق ص(٢٣٨).

إلى الخيانة وقيل أن يخان يعني أن يؤخذ من غنيمته<sup>(١)</sup> وفي لسان العرب: غَلَّ يَغْلُ غلولاً وأغْلَ: خان. وخصَّ بعضهم به الخون في الفياء والمغنم، وأغْلَه: خَوَّنه وفي التنزيل العزيز ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُغْلَ﴾ [آل عمران ٣: ١٦١] وقُرئ (وما كان لنبيٍّ أن يُغْلَ) فمن قرأ يُغْلَ فمعناه: يخون، ومن قرأ يُغْلَ فهو يحتمل معنيين: أحدهما يُخان يعني أن يؤخذ من غنيمته، والآخر يخون أي ينسب إلى الغلول<sup>(٢)</sup>.

﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمَلِكِ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٤: ٥٣] قال الأشموني: (نقيراً) كاف. والنَّقِير: النَّقْرَةُ التي في ظهر النَّوَاة، والفتيل خيط رقيق في شقِّ النَّوَاة، والقطمير القشرة الرقيقة فوق النَّوَاة، وهذه الثلاثة في القرآن ضرب بها المثل في القلَّة. والثفروق بالثاء المثلثة والفاء غلافة بين النَّوَاة والقمع الذي يكون في رأس التمرة كالغلافة، وهذا لم يذكر في القرآن<sup>(٣)</sup> وفي لسان العرب: النَّقْرُ والنَّقْرَةُ والنَّقِيرُ: النَّكْتَةُ في النَّوَاة كأنَّ ذلك الموضع نُقِرَ منها، قال ابن السكيت: النَّقِير النَّكْتَةُ التي في ظهر النَّوَاة، وروي عن أبي الهيثم أنه قال: النَّقِير نُقْرَةٌ في ظهر النَّوَاة منها تنبت النَّخْلَةَ<sup>(٤)</sup>، قال ابن السكيت القطمير: القشرة الرقيقة على النَّوَاة، والفتيل ما كان في شقِّ النَّوَاة وبه سميت فتيلة، وقيل هو ما يُفْتَل بين الإصبعين من الوسخ، قال أبو منصور: وهذه الأشياء (يقصد النَّقِير، والفتيل، والقطمير) تضرب كلُّها أمثالاً للشيء التَّافه القليل الحقير، (ولا يظلمون فتيلاً) أي لا يظلمون قدرها<sup>(٥)</sup>.

(١) قسم التَّحْقِيق [آل عمران ٣: ١٦١]

(٢) لسان العرب (١٠٦/١٠).

(٣) قسم التَّحْقِيق [النساء: ٤: ٥٣]

(٤) لسان العرب (١٤/٥٦).

(٥) لسان العرب (١٠/١٧٨).



وقال الأصمعي: الثَّفُروق: قِمَعُ التَّمرة. أنشد أبو العباس عبيد (قُرادُ كَثُفُروق النِّوأة ضئيلٌ). وقال العَدْبَسُ: الثَّفُروق هو ما يلزق به القِمَعُ من التَّمرة، والثَّفُروق: غِلافة ما بين النِّوأة والقِمَع (١).

﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣] قال الأشموني: قرأ الجمهور (زُبُورا) بفتح الزَّاي، وقرأ حمزة بضمِّ الزَّاي جَمْعُ (زِبْرِ) وهو الكتاب، يعني أنَّه في الأصل مصدر على فعل جمع على فعول، نحو فُلَسْ وفُلُوس، فهو مصدر واقع موقع المفعول به، وقيل على قراءة العامة جمع زبور على حذف الزوائد، يعني حذف الواو منه فصار (زبرا) كما قالوا ضَرَبَ الأمير ونَسَجَ اليمَن. قاله أبو علي الفارسي (٢) وفي لسان العرب زَبُرْتُ الكتاب: قرأته، والزَّبْرُ: الكتابة، وزَبَرَ الكتاب يَزْبُرُهُ وَيَزْبُرُهُ زَبْرًا: كتبه. والزَّبْرُ: الكتاب والجمع زُبُور، مثل قَدْرٍ وقُدُور، ومنه قرأ بعضهم (وأتينا داود زُبُورا) والزَّبُور: الكتاب المزبور، والجمع زُبُر، كما قالوا رسول ورُسُل، وإنما مثَّلته به؛ لأنَّ زبورا ورسولا في معنى مفعول، وقد غلب الزَّبُور على صحف داود، على نبينا وعليه أفضل الصلوة والسلام، وكلَّ كتاب زبور. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥: ١١٢] قال أبو هريرة الزُّبور ما أنزل على داود، من بعد الذِّكر: من بعد التَّوراة. وقرأ سعيد بن جبيرة: في الزُّبور، بضمِّ الزَّاي، وقال: الزُّبور التَّوراة والإنجيل والقرآن، والذِّكر: الذي في السَّماء. وقيل الزُّبور فعول بمعنى مفعول كأنه زُبِرَ، أي كُتِبَ (٣).

(١) لسان العرب (٢/ ١٠٧).

(٢) قسم التَّحْقِيق [النساء: ٤: ١٦٣].

(٣) لسان العرب (٦/ ١١).

## رابعاً: دراسة الظواهر الإملائية:

لم يتوسّع الأشموني كثيراً في عرضه للمسائل الإملائية في كتابه، بل جاءت قليلة ومختصرة أحياناً، ومفصلة أحياناً أخرى حسب ما تقتضيه الحاجة من أجل الإيضاح والبيان وحسن التعليل، وهذا عرض لبعض المسائل الإملائية التي قدّمها الأشموني في كتابه:

١. قال في مسألة الابتداء بالهمزة ﴿فَلْيُوَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ﴾ [البقرة: ٢: ٢٨٣] ورسموا (أؤتمن) بواو؛ لأنه فعل مبني لما لم يُسمّ فاعله، فيبتدأ به بضم الهمز؛ لأنها ألف (افتعل) وكان أصله (أؤتمن) جعلت الهمزة الساكنة واواً لانضمام ما قبلها، فإن قيل لم صارت ألف ما لم يسمّ فاعله مضمومة، فقل؛ لأنّ فعل ما لم يسمّ فاعله يقتضي اثنين فاعلاً ومفعولاً؛ وذلك أنّك إذا قلت (ضرب) دلّ الفعل على ضارب ومضروب، فضموا أوّله لتكون الضمة دالة على اثنين، أو يقال إذا ابتدئ بالهمز الساكن فإنه يكتب بحسب حركة ما قبله أولاً، أو وسطاً، أو آخراً نحو ائذن لي واؤتمن؛ والبأساء، ومثله ابتلي واضطّر<sup>(١)</sup> فحكم الهمزة إن كانت الأولى متحرّكة والثانية ساكنة أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى، فتبدل ألفاً بعد الفتحة نحو: أمنت، وواواً بعد الضمة نحو: أؤتمن، وأجاز الكسائي أن يبتدأ (أؤتمن) بهمزتين نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وردّه<sup>(٢)</sup> وذلك لأنّ الأصل في (أمنت) أؤتمن، أبدلت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها وفتح ما قبلها، وفي (أؤتمن) الهمزة الأولى مضمومة، والثانية ساكنة وخصّ الابتداء؛ لأنّ همزة الوصل تذهب في الدّرج فترجع الهمزة الثانية إلى أصلها لزوال موجب قبلها واواً. وقال السيوطي [ت: ٩١١هـ] في هذه المسألة كلاماً جامعاً مختصراً، قال: والهمزة في الأوّل بالألف والوسط ساكنة بحرف حركة متلوّها. ومتحرّكة تلوّ ساكن بحرف حركتها،

(١) قسم التّحقيق (٢٧٦، ٢٧٧) [البقرة: ٢: ٢٨٣]

(٢) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك (٢/ ٤٤٥) تأليف جمال الدّين بن هشام الأنصاري وبذيله مختصر مصباح السالك إلى أوضح المسالك تأليف د. بركات يوسف هبود دار ابن كثير دمشق - بيروت ط (٢٠٠٨م)

وإن تطرّفت تلو ساكن حذف في الأصح أو متحرك فبحركته مطلقاً في الأصح، فإن وصلت بشيء فكالوسط على الأصح بخلاف الأول، إلا: (لثلاً) و(لثن) و(يومئذ) و(هؤلاء) ونحوه<sup>(١)</sup>.

٢. ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران ٣: ٩١] قال الأشموني: ورسوموا (ملء) بلام واحدة،

ومثلها (الخبء)، (دفع) من كل ساكن قبل الهمز<sup>(٢)</sup> وهذه من حالات الهمزة المتطرّفة، حيث تكتب

على ما يناسب حركة الحرف الذي قبلها، وقد سبقت هنا بساكن، ويناسبه أن تكتب الهمزة على

السّطر<sup>(٣)</sup>،

وذكر الأشموني مسائل أخرى في الإملاء كفتح همزة (إن) وكسرها.

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ٣٦٣) تأليف الإمام جلال الدين السيوطي تحقيق أحمد شمس الدين

منشورات محمد بيضون دار الكتب العلمية بيروت (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).

(٢) قسم التّحقيق [آل عمران ٣: ٩١]

(٣) الإملاء العربي نشأته وقواعده ومفرداته وتماريناته (٨٤) تأليف أحمد قبّش دار الرّشيد بيروت (١٩٨٤ م)

## الخاتمة

ومن الدراسة التي قدّمناها نجد أنّ الأشموني كان له دورٌ كبيرٌ في علم الوقف والابتداء، ساعده على ذلك وجوده في فترة زمنية متأخرة، مكنته من النّظر في كتب المتقدّمين ممّن ألف في هذا الفنّ أو في غيره من العلوم ذات الصلة بهذا العلم كالنحو، والقراءات، والتفسير، فدقّق النظر فيها، يختار الصحيح ويرد الضعيف ويستعين بالواضح ويشرح الغامض، ويوازن بين الأقوال المختلفة يرحّج بينها، ويقارن بين رأي وآخر حتى يصل إلى النتيجة المطلوبة، وقد عبر الأشموني عن عقل فذ وبصيرة نافذة بدت واضحة من خلال مقدرته على الوصول إلى الأحكام النّحوية والصرفية واللّغوية في مسائل التفسير والقراءات التي تعنيه على تعيين صحة أحكام الوقف والابتداء معللاً أحكامه في الأعم الغالب متحاشياً المسائل الخلافية إلا ما كان يخدم منها موضوع كتابه، وقد يصل إلى النتيجة مباشرة دون أن يعرض رأياً أو يعلل حكمه فتأتي النتيجة خالصة دون تعليق أو تعقيب منه. وربّما عاد إلى كتب الوقف والابتداء أو كتب إعراب القرآن وعلومه يأخذ منها المسائل الطويلة التي تتعدّد فيها الأقوال والأحكام، ثم يشير في نهايتها إلى صاحب القول مثل كتاب (الافتداء في معرفة الوقف والابتداء للنكزاوي، والدرّ المصون للسّمين الحلبي) وقد لا يشير أحياناً إلى صاحبها ربّما؛ لأنّه كان يكتب من محفوظه وليس بين يديه المصادر التي نقل عنها.

والكتاب من الكتب التي تفخر بها المكتبة العربية لما يحوي من مادة علمية غنيّة، تضمّن كثيراً من مسائل النحو والوقف والابتداء، وكذلك كثيراً من القراءات القرآنية سواء ما كان متواتراً منها، أو ما كان شاذاً، لذلك كان هذا الكتاب ذا قيمة علمية تساوي قيمة الكتب المؤلفة في هذا الفن أو تبرزها أحياناً لأنه استفاد من صحيحها وترك ضعيفها.

# القسم الثاني

# التحقيق

## أولاً: وصفه نسخ الكتاب:

(١) نسخة مكتبة الأسد:

وهي في مكتبة الأسد في دمشق تحت الرقم (٥٨٢)، وعدد أوراقها (٤٩٦) تتألف النسخة من جزأين في مجلد واحد، الأول: عدد أوراقه (٢٥٨)، والثاني عدد أوراقه (٢٣٨)، في كل صفحة (١٩) سطراً، وعدد الكلمات في السطر الواحد (٩)، وعدد الأوراق التي قمت بتحقيقها (١٢٩) من الورقة (١) إلى الورقة (١٢٩) وهي مكتوبة بخط قديم غير مشكّل، وكان الناسخ يهمل الهمزة في نهاية الكلمة مثل (الابتدا) و(بيا)، أو في بدايتها مثل (اهل) (الآ)، وقد يخفف الهمزة مثل (خمسماية) (ايتوني)، وقد سقطت عدة عبارات عند النسخ، أثبتنا الناسخ على الحاشية وأشار إلى مكانها بسهم، كما وقع اختلاف في مكان بعض العبارات وأشرت إلى ذلك في موضعه، وقد سقطت بعض الكلمات أو العبارات فأنتمتها من النسخ الأخرى. وقد وقع فيها بعض التصحيفات في الآيات والأحاديث، وقد أثبت الصحيح دون أن أشير إلى ذلك في الهامش، وكذلك وقع بعض التصحيفات في بعض الكلمات كقوله (بالتربية) أصبحت (بالرتبة)، و(مانع) أصبحت (سائع). ووضعت الفصول وأسماء السور ورؤوس الفقر، وأطرت الورقات بالحرمة أصيبت النسخة بالأرضة والتمزق وقد خرمت الورقة الأولى منها. جاء في بداية قسمي (وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً ﷺ عبده ورسوله الذي اختاره الله من القدم حبيباً ونبياً ورسولاً).





عليه انما اشار اليه بالواو فقال وادناه انما بالواو  
 وتكون للثقة اي تدل في الصفات نحو سئل العرابي كالا  
 عي والاهم والصبير والسبع والضم نحو واين من  
 نبي قبل احد بيوت كثيرين قاتل معه كثيرة وشغلية  
 عن هذه نحو واذا الرسل انشئت بهمة وبلغت قعره وتكون للفرح  
 نحو انابيت العابدون الخاضعون الي بلنا من عن المنكر  
 والمتحقق نحو واذا منهم عليهم اي حقق الله هذا العود من  
 غيره بالواو والتمتية نحو بيوت وانكاد وواو التوازية  
 نحو وثقت ابراهيم قولا جمع نحو بيوت ويعيون وواو  
 تذييل التفرقة نحو سبعة اذ ارجتم وواو توجب الترتيب  
 نحو كاشرا وجره الى الية وواو توجب الجمع نحو انما الصد  
 قات للفقراء والسائلين وهذا المعقول نحو الظالمين اعم  
 لهم عذابا الذي تدل هذه الواو على انه كوجهها الي ما بعد  
 دون ما قبلها وتكون الواو معاني او توشى وتلك  
 وواو معناه او تلك او الواو وتكون بمعنى حتى كقول  
 في الدخ وما لتوكلتم او يسلمون معناه حتى يسلمون ومعنى  
 القائلين معناه او طمنا او معنوع اعني لم يستقر الضمير  
 وانما ارجم المراد من معناه مع انما ارجم الواو ان تكون  
 معني الله كقولكم ونرى من عرفن وهامان وجنودهما

شوار

وقلنا انما التقينا الله من بينا الواو اي بينه الواو وتكون  
 الواو من الواو وما كانت امان معنا اصله من الواو  
 الساب الذي يكون صفة من صفات الالان نحو طفت  
 بدي وتكون للضمرة نحو يد الله فوق ايدهم وتكون  
 للجماعة كقولنا انما ارجم الواو وتكون معني العن  
 والذل نحو ليطوا الجريد عن يد وجهنا عزون وتكون بمعنى  
 العوة والسباستينها ما يدركت الغاسية

عجب الله وحسن توبيخه والخبر منه  
 وحده وصلى الله على سيدنا  
 محمد وعلى اله وصحبه وسلم  
 والحمد لله على كل حال  
 وسلام على  
 المرسلين والحمد لله  
 رب العالمين

الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة الأسد

## (٢) نسخة مكتبة الأزهرية :

عدد أوراقها (٤٥٠)، في كلّ صفحة (٢٣) سطراً، عدد الكلمات في كل سطر (٨) كلمات وعدد الأوراق في قسمي (١١٠) ورقات من الورقة (١) إلى الورقة (١١٠)، وهي تشبه نسخة مكتبة الأسد من حيث الكتابة بخط قديم غير مشكول وإهمال الهمزة غالباً وخاصة في نهاية الكلمة مثل (الابتدا) (الوبا)، أو في بدايتها مثل (اجلّ) (اعظم)، وقد يخفّف الهمزة مثل (خمساية) و(لين)، وكذلك سقطت من النسخة عبارات أو كلمات أثبتتها النّاسخ على الحاشية وأشار إليها بسهم، أو بوضع خطّ صغير مكان العبارة. وقد تسقط العبارة أو الكلمة ولا يشير النّاسخ إلى سقوطها، لذلك قمت بإتمامها من النّسخ الأخرى، وقد وجدت بعض العبارات في غير محلّها فأثبت الصّحيح في المتن وأشارت إلى هذه الاختلافات في الهوامش، وقد وقع في هذه النسخة بعض التصحيفات في الآيات والأحاديث وقد أثبت الصّحيح دون أن أشير إلى ذلك وكذلك وقع بعض النّصحيف في بعض العبارات والكلمات مثل (للأولياء) أصبحت (الألباء)، (قد) أصبحت (قيد) جاء في بداية قسمي (الحمد لله الذي نورّ قلوب أهل القرآن بنور معرفته تنويراً، وكسا وجوههم من إشراق ضياء بهجته نورا).

ونسأله من فيض فضله واحسانه لطفًا وغاية وتيسيرًا  
 واسمه ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة يغدو  
 قائمًا مطمئنًا مستبصرًا واسمه ان سيدنا ونبينا محمدًا صلى  
 الله عليه وسلم عبدة ورسوله الذي اختاره الله من  
 القدم جيبًا ونبيا ورسولا وارسله الي العالمين  
 بشيرا ونذيرا وقد اخذ له العهد والميثاق علي سائر  
 المخلوقات وكتب له بذلك منشورا اما بعد فيقول  
 العبد الفقير الفاني علي قديم العجز والتقصير الراجي عنو  
 ربه القدير احمد بن الشيخ عبد الكريم بن الشيخ  
 محمد بن الشيخ عبد الكريم عامل الله الجميع بفضله العليم  
 واسكنهم من احسانه جنات النعيم هـ انما لي  
 لم يسألني فيه احد لعلمهم ان قليل البضاعة غير دري  
 ببهذة الصنعة فاني والله لست اهلا لعوله ولا عمل  
 واني والله من ذلك على وجل لكن الكرم يقبل من تطفل  
 ولا يخيب من عليه عوله فاني بالعجز معلوم ومبني  
 عن الخطأ غير معصوم وبضاعتني مزجاة وسمع  
 بالمعدي خير من ان تراه فشرعت فيما قصدت  
 وما لغيري وحدث ذلك بعد لبثي حينًا من  
 الدهر اتزوي وانامل وانما لي جمع ما تشئت من  
 ذلك اسئل قادرين الي ذلك اصل نواب الاحرة  
 سائلا من المولي الكريم الصواب والاعانة منبرامن

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي نور قلوب اهل القران بنور معرفته تنويرا  
 وكسي وجوههم من اشراق ضياء بهجته نورا وجعلهم  
 من خاصة احبائه الكرام لهم وتوقرا جعل صدورهم  
 اوعية كتابه ووقفهم لنلائمه اناة الليل واطراف  
 النهار ليعظم لهم بذلك اجورا فتري وجوههم  
 كالآثار تتلألأ من الاشراق وتبتهج سرورا  
 وقد اخبر عنهم الصادق المصدوق ممثلا بجواب  
 مملوء مسكا واعظم بذلك فخرا وتبشيرا فيالها  
 من نعمة طهرها بها نظهرا وحازوا بها عزرا  
 ومهابة وتجيرا فهم اعلى الناس درجات في  
 الجنان تخدمهم فيها الملائكة الكرام عشا وبكورا  
 ويقال لهم في الجنة تهنئة لهم وتبشيرا ان هذا  
 كان لك جزاء وكان سعرك منكر استبحان من اله  
 عظيم تعالي في ملكه عما يقول الظالمون علوا كبيرا  
 تسبح له السما السبع والارض ومن فيهن وان من  
 شيء الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم  
 انه كان حليما غفورا الحمد لله سبحانه وتعالى حمدا  
 من قام بواجبه تجويد كلامه ومعرفة وقوفه  
 ونسأله

الورقة الأولى من نسخة المكتبة الأزهرية

حبر بل نفي في درج كبرياء الله وانما يسمى النسخ روح الانبياء  
 من غير خروج الروح قال بعض المعتزلة وانما دور روح واصف  
 الى الله سبحانه وروح منتهى ملائكة اخر القصة فاسموا  
 بالذوق والذوق هو ملك الكبرياء هو ذلك الروح والذوق  
 نزعوا ان الاله والاولاد والروح والاله والكل واحد  
 وهذا معلوم بالاطلاق بلهجة العمل ان الطلاق لا يكون  
 واحدا وان الواحد لا يكون ثلاثا فخيركم حسن وقيل كاف  
 وقيل تام الاله واحد حسن ووفقا فاعلم على بساطته وخولف  
 في ذلك لان من مقلد ما قبلها والذوق والذوق وصل  
 تاما لانها وصلها بصارها صفة له فكان المعنى ولما  
 موضوعا بانها السماء والارض والبراقع في الواسع  
 مطلقا واما في الارض كاف وكلياته المربوبون في الشرط  
 كمالا جديا تام من فضلها فاعلم بالذوق والذوق  
 لطف بالذوق على ما قبله ولا نصير تام وكذا من قبله ولا  
 وقف من قوله فاما الذين اسوا الى مستعيا فلا توقف على  
 واعتصموا الله ولا على فضل لا يستعان بالذوق بما قبلها  
 مستعيا تام في الكمال كاف على استئناف ما قبله  
 لان في الكماله مستعيا يستعيا وهو من اعمال الكافي  
 لان في الكماله يطلب ما يستغفر نك ونفسك فاعلم الكافي  
 ووجه الكافي يستغفرونك بالحسن تبعا لبعضهم  
 تغلب اول الذوق بتقل بين حسن ومعتضى فواعلم  
 هذا الفن ان لا يجوز لان جهتي الاعمال شيئا احدهما  
 بالآخر في فلو قلت صري وسكت ثم قلت وضربت زيدا

لم

لم يجز نظيره في تلك التعلق قوله تعالى والذين كفروا  
 ولذوقا باياتنا التي افرغ عليه قطرا فقط انصوب  
 بافرغ على اعمال الكافي اذ تنزه عنها توفى وافرغ واذا قيل  
 لهم تعالى استغفروا لهم فيستغفروا عن ذنوبهم والذين كفروا  
 ورسول الله يطالب عاملان احدهما يستغفروا والاخر تعالى  
 فاعلم الثاني عنده المصيرين ولذا في قوله ولو اعلم الاول  
 لكان التزكيت تعالى يستغفروا الى رسول الله استغفروا  
 ابو حيان بزيادة للايضاح وهذا الثاني في بيان تركها  
 التوفى والله احمد نصف ما ترك كاف لان تركها مستلزام  
 بل لها ولد حسن مما ترك كاف لانها بالشرط يحكم كما صح  
 الضمير الانبياء حسن ان تضلوا كاف ووفق يعقوب  
 على قوله يعني الله لكم وخولف في ذلك لان من مقلد ما قبلها  
 على قول الجماعة وحمل المصيرين على حذف المضاف اي بين انه  
 لم كراهة ان تضلوا وحمل الكوفيين على حذف لامه حذف  
 ان اي ليللا تضلوا اخذوا الابدان وحذفها تابع ذابح  
 قال الشاعر رأينا ما راى البصر منها فوالى اعلمها ان تباعا  
 اي ان لا تباعا نظرها ان الله يمكك السموات والارض ان  
 تروا اي ليللا تروا ولا توقف مغفول الياف محذوف ابي  
 ليس الله لك الضلالة لتجنسوها لانها اذ بين الساجد  
 واذ بين الخليل ربك فالوقف على هذه الاقوال كلها على  
 قوله ان تضلوا وعلى اخر التوزع تام ورسول الله امره واولاد  
 والف ومثل الربوا حيا ويقع كما مر النبي عليه سورة  
 المائدة مائة الايضاح ان منها نزلت عسي عرفة

الورقة الأخيرة في قسمي من نسخة المكتبة الأزهرية

## ٣) النسخة المطبوعة :

وهي النسخة التي طبعت في مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) الطبعة الثانية وبهامشها كتاب المقصد لتلخيص ما في المرشد لأبي زكريا الأنصاري، وهي في (٤٤٤) صفحة، في كل صفحة (٢٥) سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر (١١) كلمة وعدد الصفحات في قسمي (١١٤) صفحة من الصفحة (١) وحتى الصفحة (١١٤)، وهي نسخة لا تختلف كثيراً عن النسختين السابقتين إلا أنها كتبت بخط حديث مشكول أحياناً، وهناك تشابه بينها وبين نسخة المكتبة الأزهرية. ويبدو أن الطابع لم يتدارك كثيراً من الأخطاء، فهناك الكثير من الكلمات والعبارات التي سقطت من النسخة وقد أتممتها من النسخ الأخرى، وكذلك هناك بعض التصحيف في الآيات والأحاديث أثبت الصحيح منها في المتن دون أن أشير إلى ذلك. وهناك بعض التصحيف أيضاً في الكلمات مثل (القوم) أصبحت (القول)، و(هم) أصبحت (هو)، وهناك بعض العبارات التي اختلف مكانها، وقد أشرت إلى ذلك في الهامش جاء في بداية قسمي (الحمد لله الذي نور قلوب أهل القرآن بنور معرفته تنويراً، وكسا وجوههم من إشراق ضياء بهجته نوراً).

وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً  
(قرآن كريم)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نور قلوب أهل القرآن بنور معرفته تنويراً ، وكسا وجوههم من إشراف ضياء بهجته نوراً ، ويجعلهم من خاصة أحبائه إكراماً لهم وتوقيراً ، فجعل صدورهم أوعية كتابه ووقفهم لتلاوته آثاء الليل وأطراف النهار ليعظم لهم بذلك أجوراً ، فترى وجوههم كالأقمار تتلألأ من الإشراف وتبهج سروراً ، وقلوبهم منهم الصادق المصدوق ممثلاً بأنهم جراب مملوء مسكاً وأعظم بذلك فخراً وتبشيراً ، فيألفها من نعمة ظهورها بها تطهيراً ، وجاوزوا بها عزاً ومهابةً وتحبيراً ، فهم أعلى الناس درجات في الجنان فحمدتهم فيها الملائكة الكرام عشياً وبكورا ، ويقال لهم في الجنة تهنئة لهم وتبشيراً ، - إن هذا كان لكم جزاء وكافاً معكم مشكوراً - فسبحانه من إله عظيم تعالى في ملكه - عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم إنه كان حليماً غفوراً ، أحمدته سبحانه وتعالى حمد من قام بواجب تجويد كلامه ومعرفة وقوفه ونسأله من فيض فضله وإحسانه لطفنا وعناية وتيسيراً ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة يغدو قلب قائلها معلماً مستنيراً ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله الذي اختاره الله من القدم حبیباً ونبياً ورسولاً ، وأرسله إلى الثقلين بشيراً ونذيراً ، وقد أخذ له العهد والميثاق على سائر الخلق وكتب له بذلك منشوراً .

[أما بعد] فيقول العبد الفقير القائم على قدمي العجز والتقصير ، الراجي عفوره القدير ، أحمد بن الشيخ عبد الكريم ابن الشيخ محمد ابن الشيخ عبد الكريم ، عامل الله الجميع بفضله العليم ، وأسكنهم من إحسانه جنات النعيم : هذا تأليف لم يسألني فيه أحد لعلمهم أني قليل البضاعة ، غير دري بهذه الصناعة ، فلأن الله تستأهل لتقول ولا عمل ، وإني والله من ذلك على وجل ، لكن الكريم يقبل من تطفل ، ولا يخيب من عليه عول ،

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال سيدنا ومولانا قاضي القضاة ، شيخ مشايخ الإسلام ، ملك العلماء الأعلام ، عمدة الخققين ، زين الملة والدين ، أمير يحيى زكريا الأنصاري الشافعي ، مع الله بوجوده الأنام ، وحسه بعينه التي لا تنام ، بجاه سيدنا محمد أشرف الأنام ، وآله وصحبه البررة الكرام .

(مستقيماً) تام (في الكلاله) كاف على استثناء ما بعده ، لأن في الكلاله متعلق بيفتيكم وهو من إعمال الثاني ، لأن في الكلاله يطالبها يستفتونك ويفتيكم فأعمل الثاني ، ورسم الحمداني يستفتونك بالحسن تبعاً لبعضهم تقليداً ولم يدعوه بنقل يبين حسنه ، ومقتضى قواعد هذا الفن أنه لا يجوز ، لأن جهتي الإعمال مثبتة إحداهما بالأخرى ، فلو قلت ضربني زيد وسكت . ثم قلت وضربت زيدا لم يجز ، ونظيره في شدة التعلق قوله تعالى - والذين كفروا وكذبوا بآياتنا ، آتوني أفرغ عليه قطرا - فقطراً منصوب بأفرغ على إعمال الثاني إذ تنازعه آتوني وأفرغ - وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله - فيستغفر مجزوم على جواب الأمر ، ورسول الله يطالبه عاملان : أحدهما يستغفر ، والآخر تعالوا فأعمل الثاني عند البصريين ، ولذلك رفعه . ولو أعمل الأول لكان التركيب تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله اه أبو حيان بزيادة للإيضاح . وهذا غاية في بيان ترك هذا الوقف والله الحمد (نصف ماترك) كاف : لأن ما بعده مبتدأ (إن لم يكن لها ولد) حسن (مما ترك) كاف : للابتداء بالشرط بحكم جامع للصنفين (الأشيين) حسن (أن تفضلوا) كاف : ووقف يعقوب على قوله : يبين الله لكم ، وخولف في ذلك لأن أن متعلقة بما قبلها على قول الجماعة ، وجملة البصريون على حذف مضاف : أي يبين الله لكم كراهة أن تفضلوا ، وجملة الكوفيون على حذف «لا» بعد أن : أي لثلاث تفضلوا ونظيرها - إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا - أي لثلاث تزولا ، فحذفوا لا بعد أن وحذفها شائع ذائع : قال الشاعر :

رأينا ما زأى البضراء منها فآلينا عليها أن تباعا

أي أن لا تباعا ، وقيل منغول البيان محذوف : أي يبين الله لكم الضلالة لتجنبوها ، لأنه إذا بين الشر اجتنب ، وإذا بين الخير ارتكب : فالوقف على هذه الأقوال كلها على قوله : أن تفضلوا ، وعلى آخر السورة تام ، ورسوموا : إن امروءا بواو وألف ، ومثله : البوا حث وقع كما من التنبيه عليه .

### سورة المائدة مدنية

إلا بعض آية منها ، نزلت عشية عرفة يوم الجمعة ، وهو قوله تعالى - اليوم أكملت لكم دينكم - إلى - ديننا - وهي مائة وعشرون آية في المكي ، واثنان وعشرون في المدني والشامي ، وعشرون وثلاث آيات في البصري ، وكلمتها ألف وثمانمائة وأربع كلمات ، وخرؤها أحد عشر ألفاً وسبعمائة وثلاثة وثلاثون حرفاً ، وفيها مما يشبه القواصل وليس معدوداً بإجماع خمسة مواضع : اثني عشر نقيباً ، جبارين ، سماعون لقوم آخرين ، أفحكهم الجاهلية يبعون ، من الذين استحق عليهم الأولين على قراءة من قرأ بالجمع (بالعقود) تام : للاستئناف بعده (إلا ما يتلى عليكم) ليس بوقف لأن غير منصوب على الحال من الواو في أوفوا أو من الكاف في أحلت لكم (وأنتم حرم) كاف ، وقال نافع تام (ما يريد) تام (ورضوانا) حسن ، ومثله : فاصطادوا ، ورسوموا غير محلي الصيد ، وغير معجزى الله في الموضوعين ، والمقيمي الصلاة بياء ، وكان الأصل محلين الصيد وغير (مستقيماً) تام (في الكلاله) كاف ، وكذا : نصف ماترك (إن لم يكن لها ولد) حسن . وقال أبو عمرو : كاف (حظ الأثنيين) حسن . وقال أبو عمرو : كاف (أن تفضلوا) كاف ، آخر السورة : تام .

### سورة المائدة مدنية

(أوفوا بالعقود) تام (وأنتم حرم) كاف (ما يريد) تام (ورضوانا) مفهوم (فاصطادوا) حسن ، وكذا :

## ثانياً: منهج التحقيق:

أتبعت في الكتاب المنهج التالي:

١. قمتُ بمقابلة النسخ المخطوطة مع النسخ المطبوعة، وأثبتتُ في النص ما رأيتُهُ صواباً وأشرتُ للخلاف في الهامش؛ حيث بيّنتُ فيه الاختلافات بين النسخ إلا فيما يتعلق بأحكام الوقف عند المؤلف، فقد قمتُ بالترجيح بين النسخ وأثبتتُ ما رأيتُهُ صحيحاً مع إثبات الاختلاف في الهامش وأتبعتها بتعليق الترجيح لهذا الحكم على ذلك وعند وجود خطأ في النسخ الثلاث أثبت ما رأيتُهُ صواباً وأشرت في الهامش إلى ذلك.

٢. قمتُ بتنظيم النص بتقسيمه إلى جمل وعبارات ووضعت علامات الترقيم المناسبة كالفاصلة، والنقطة والنقطتين، وعلامات الاستفهام، والتعجب، وغيرها مما يساعد على توضيح النص وحسن قراءته.

٣. وضعت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين، وفي نهاية كل آية وضعت رقمها وضبطتها على المصحف الكريم الذي على رواية حفص بن عاصم، إلا ما كانت على قراءة أخرى فقد ضبطتها على القراءة التي ذكرها. وإذا كانت الآيات شاهداً كنت أضع في نهايتها اسم السورة وترتيبها ورقم الآية، و أفصل بين ترتيب السورة ورقم الآية بنقطتين مثلاً [البقرة ٢: ٢٥] وقد وردت بعض الآيات في بعض النسخ خطأ صححتها دون أن أشير إلى ذلك.



٤. خرّجتُ الأحاديث النبوية من مصادرها الأصلية كالبخاري ومسلم فإن لم تكن فيهما خرّجتها من كتب الحديث الأخرى أو من كتب التفاسير وصحّحت ما ذكر خطأ منها، ووضعت الحديث كاملاً في الهامش إذا ذكر المؤلف جزءاً منه إذا احتاج المقام لذلك.

٥. تخريج القراءات التي ذكرها المؤلف من كتب القراءات السبع، وكتب القراءات العشر، وكتب القراءات الأربعة عشر، فإن لم أجدّها خرّجتها من مصادر القراءات الشاذة مثل مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه [ت: ٣٧٠هـ]، والمحتسب لابن جني [ت: ٣٩٢هـ]، فإن لم أجدّها بحثت عنها في المحرر الوجيز لابن عطية [ت: ٥٤١هـ]، والبحر المحيط لأبي حيان [ت: ٧٥٤هـ]، والدر المصون للسّمين الحلبي [ت: ٧٥٦هـ] ونسبت القراءات التي لم ينسبها إلى أصحابها وأشرت إلى القراءات التي لم أجد مصدرها لها.

٦. ترجمت للأعلام الذين ذكرهم المؤلف مع ذكر المصادر التابعة لكل ترجمة، وضبطت الاسم الذي يحتاج إلى ضبط لكي يُقرأ بصورته الصحيحة، وعند تكرار العلم كنت أشير إلى مكان ترجمته السابقة حسب الصفحة.

٧. قمتُ بمقابلة أحكام الأشموني في الوقف والابتداء بأقوال العلماء الذين سبقوا الأشموني في التّأليف في هذا الفن، مراعيّاً الترتيب الزمني كابن الأنباري [ت: ٣٢٨هـ]، وابن النحاس [ت: ٣٣٨هـ] وأبي عمرو الداني [ت: ٤٤٤هـ].

٨. وضعت في بداية كل ورقة من النسخ الثلاث خطأً مائلاً، ثم وضعت على هامش الصفحة الأيمن أو الأيسر رقم الورقة ورمز النسخة.

٩. قمت بتخريج ما ذكره الأشموني من أقوال وآثار من مصادرهما الاصلية، فإن لم يتيسر لنا ذلك خرجناها من المصادر التي نقلتها مثل كتب التفسير والنحو وغيرها. ذكر الأشموني عدداً كبيراً من الآراء في النحو والتفسير واللغة والصرف وإعراب القرآن والوقف والابتداء فكنت أناقش آراءه وأقابلها بآراء أئمة هذه العلوم وأشير إلى مصادر هؤلاء العلماء الذين ناقشوا هذه المسألة حسب الترتيب الزمني، وقد يذكر الأشموني في نهاية المسائل أو الآراء التي ينقلها اسم العالم أو صاحب الكتاب دون ذكر الكتاب، فكنت أرجع إلى مؤلفات هذا العالم أخرج هذه المسألة أو الرأي منها وأشير للمصدر والجزء والصفحة في الهامش.

١٠. قمت بتخريج شواهد الشعرية من دواوين قائلها فإن لم أجدها بحثت عنها في كتب الأدب والنحو والتفسير، ونسبت الشواهد التي لم ينسبها إلى قائلها وعند تعدد قائلها كنت أشير لذلك وكذلك إذا تعددت الرواية، وأشرت إلى الأبيات التي لم يعرف لها قائل وشرحت ما كان غامضاً من معانيها بالرجوع إلى معاجم اللغة.

١١. وقد وضعت في نهاية الكتاب مجموعة من الفهارس الفنية العامة التي تساعد القارئ على الوصول إلى مطلبه ببسر وسهولة، فوضعت فهرساً لسور القرآن الكريم على حسب ترتيبها في القرآن الكريم، وفهرساً للأحاديث النبوية، وفهرساً للشواهد الشعرية، وفهرساً للأعلام، وفهرساً لأسماء الكتب الواردة عند الأشموني، وفهرساً للأمثال النحوية، وفهرساً للمسائل النحوية، وفهرساً للمصادر والمراجع المعتمدة في الكتاب، وفهرساً لمحتويات الكتاب.

## ثالثاً: الرموز والمصطلحات المستخدمة في التحقيق:

١. جامع البيان: تفسير الطبري.
٢. إيضاح الوقف والابتداء: الإيضاح.
٣. مختصر في شواذ القرآن: مختصر الشواذ.
٤. التيسير في القراءات السبع: التيسير.
٥. المكتفى في الوقف والابتداء: المكتفى.
٦. المقنع في رسم مصاحف الأمصار: المقنع.
٧. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الكشف.
٨. الجامع لأحكام القرآن: تفسير القرطبي.
٩. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: الدر المصون.
١٠. النشر في القراءات العشر: النشر.
١١. غاية النهاية في طبقات القراء: الغاية.
١٢. بغية الوعاة: البغية.
١٣. الإتيان في علوم القرآن: الإتيان.
١٤. البرهان في علوم القرآن: البرهان.

١٥. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: الإتحاف أو إتحاف فضلاء البشر.

١٦. النسخة المطبوعة: ط.

١٧. نسخة مكتبة الأسد: أ.

١٨. نسخة المكتبة الأزهرية: ب.

١٩. بداية الورقة في كل نسخة: /